حواشي

تحفة المحتاج بشرح المنهاج

للعلامتين الفهامتين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة
تغمد الله الجميع برحمته امين

﴿ الجزء السادس ﴾

﴿ وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

﴿ تنبيه ﴾ قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل
صحيفة مفصولا بينهما بجدول وجعلت التعقيبة تابعة لحاشية الشرواني

﴿ روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء ﴾

يطلب من المكتبة التجارية الكبرى بأول شارع محمد علي بمصر
لصاحبها مصطفى محمد

مطبعة مصطفى محمد
صاحب المكتبة التجارية الكبرى بمصر

منها فان كان الحطب له فله المنع من الاخذ منها لا الاصطلاء بها ولا الاستصباح منها اه قال ع ش قوله مر صح اى وإن لم ياخذه لكن إذا تاخر مدة واختلط فيها الحادث بالموجود وتنازعا جاء فيه ماقيل فى بيع الثمرة إذا اختلط حادثها بموجودها وهو تصديق ذى اليد اه

كتاب الوقف

(قوله هو لغة) إلى قوله كذا قالوا فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله على ما نقل إلى وشرعا (قوله والتحبيس) أى والاحتباس أيضا أخذا مما يأتى اه ع ش (قوله لغة رديئة) عبارة المغنى ولا يقال اوقفته إلا فى لغة تميمية وهى رديئة وعليها العامة وهو عكس حبس فان الفصيح احبس واما حبس فلغة رديئة اه (قوله من حبس) اى بالتشديد اه ع ش وقضية مامر انفاعن المغنى انه بالتخفيف (قوله بقطع التصرف) الباء سببية او تصويرية ومتعلقة بحبس مال الخ وكذا قوله على مصرف متعلق بذلك (قوله مباح) زاد النهاية والمغنى موجود اه قال ع ش قوله مر موجود اى على الراجح اما على مقابله فلا يشترط ولو اسقطه ليتاتى على كل من القولين لكان أولى كما فعل حج اه (قوله بيرحاء) قال فى النهاية هذه اللفظة كثيرا ما تختلف الفاظ المحدثين فيها فيقولون فيها بيرحاء بفتح الباء وكسرها وبفتح الراء وضمها والمدفيهما وبفتحهما والقصر وهى اسم ماء وموضع بالمدينة وقال الزمخشرى فى الفائق انها فيعلى من البراح وهى الارض الظاهرة اه المراد منه اه ع ش (قوله وهو) اى قولهم هذا (قوله فى حديثه) اى ابى طلحة (قوله وانها الخ) اى بيرحا (قوله هذه الصيغة) اى وانها صدقة لله تعالى (قوله فيتوقف) اى الوقف اى الحكم بخصوص الوقف بها (قوله ثانيهما) قد يقال يكفى فى الاحتجاج بما ذكر أن تكون الصيغة المذكورة تصلح للوقف عنده وإن لم تكن من صيغه عندنا اه سيد عمر عبارة سم يمكن ان يجاب بان يلتزم ان قوله لله يغنى عن بيان المصرف قال فى شرح الروض قال السبكى ومحل البطلان إذا لم يبين المصرف إذا لم يقل لله وإلا فيصح لخبر ابى طلحة هى صدقة لله ثم يعين المصرف اه وفى فتاوى الشارح لو قال وقفت هذا لله صح وصرف للفقراء قياسا على الوصية اه لكن قول شرح الروض ثم يعين المصرف يقتضى انه لا يتعين بنفس هذه الصيغة وسياتى فى الاكتفاء بنية المصرف نزاع بين الاذرعى والغزى فلعل أبا طلحة نوى المصرف اه (قوله وإن نوامها) اى الوقف بهذه الصيغة (قوله عما فى الحديث) اى عن عدم بيان المصرف فيه قوله وخبر مسلم عطف على قوله قوله تعالى الخ (قوله وخبر مسلم) إلى قوله واشار فى المغنى إلا قوله وقيل الى وجاء والى قوله وانما يتجه فى النهاية (قوله إذا مات المسلم) عبارة المغنى وشرح المنهج اذا مات ابن آدم وعبارة الجامع الصغير اذا مات الانسان فلعلها روايات اه ع ش (قوله انقطع عمله) اى ثوابه واما العمل فقد انقطع بفراغه اه بجيرمى (قوله أو علم ينتفع به الخ) أو بمعنى الواو (قوله أى مسلم) عبارة المغنى والصالح هو القائم بحقوق الله تعالى وحقوق العباد ولعل هذا محمول على كمال القبول واما اصله فيكفى فيه ان يكون مسلما اه (قوله يدعو له) هو من تتمة الحديث اه ع ش وفى البجيرمى قوله يدعو له اى حقيقة او مجازا فيشمل الدعاء بسببه اه (قوله وحمل العلماء الصدقة الخ) فى شرح العباب لحج فى التيمم بعد كلام ثم رايت عن الزركشى انه نازع ابن الرفعة فى تفضيل الصدقة على الوقف بان العلماء فسروا الصدقة به وتخصيصه بالذكر يدل على أفضليته على غيره وعنه عن المحب السنكلونى أن الاشتغال بالتعليم الناجز أولى منه بالتخفيف لما

كتاب الوقف

(قوله وهذه الصيغة لا تفيد الوقف لشيئين الخ) يمكن ان يجاب عن الاول بما قاله وعن الثانى بان يلتزم ان قوله لله يغنى عن بيان المصرف كما قاله السبكى فقد قال فى شرح الروض فى الكلام على الشرط الرابع بيان المصرف مانصه قال السبكى ومحل البطلان اى بطلان الوقف اذا لم يبين المصرف اذا لم يقل لله والا فيصح لخبر ابى طلحة هى صدقة لله ثم يعين المصرف اه وفى فتاوى الشارح سئل عمن قال وقفت هذا لله فهل يصح وما مصرفه فاجاب بقوله قياس قولهم لو قال اوصيت لله تعالى صح وصرف للفقراء انه يصرف هنا للفقراء اه

كتاب الوقف

هو لغة الحبس ويرادفه التسبيل والتحبيس واوقف لغة رديئة وأحبس أفصح من حبس على ما نقل لكن حبس هى الواردة فى الاخبار الصحيحة وشرعا حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف فى رقبته على مصرف مباح وأصله قوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ولما سمعها ابو طلحة رضى الله عنه بادر الى وقف احب امواله اليه بيرحاء حديقة مشهورة كذا قالوه وهو مشكل فان الذى فى حديثه فى الصحيحين وان أحب أموالى الى بيرحاء وانها صدقة له تعالى وهذه الصيغة لا تفيد الوقف لشيئين احدهما انها كناية فيتوقف على العلم بانه نوى الوقف بها لكن قد يقال سياق الحديث دال على انه نواه بها ثانيهما وهو العمدة انهم شرطوا فى الوقف بيان المصرف فلا يكفى قوله لله عنه بخلافه فى الوصية كما ياتى مع الفرق فقوله وانها صدقة لله تعالى لا يصلح للوقف عندنا وان نواه بها وحينئذ فكيف يقولون انه وقفها فهو اما غفله عما فى الحديث او بناء على ان الوقف كالوصية وخبر مسلم اذا مات المسلم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح أى مسلم يدعو له وحمل العلماء الصدقة الجارية على الوقف

منها انه لا يباع اصلها ولا يورث ولا يوهب وان من وليها يأكل منها بالمعروف او يطعم صديقا غير متمول فيه رواه الشيخان وهو اول وقف فى الاسلام وقيل بل وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم اموال مخيريق التى اوصى بها له فى السنة الثالثة وجاء عن جابر ما بقى احد من اصحاب النبى صلى الله عليه وسلم له مقدرة حتى وقف واشار الشافعى رضى الله عنه الى ان هذا الوقف المعروف حقيقة شرعية لم تعرفه الجاهلية وعن ابى يوسف انه لما سمع خبر عمر انه لا يباع اصلها رجع عن قول ابى حنيفة رضى الله عنه ببيع الوقف وقال لو سمعه لقال به وإنما يتجه الرد به على ابى حنيفة إن كان يقول ببيعه اى الاستبدال به وإن شرط الواقف عدمه اركانه موقوف وموقوف وعليه وصيغة وواقف وبدا به لانه الاصل فقال (شرط الواقف صحة عبارته) خرج الصبى والمجنون واهلية التبرع) فى الحياة كما هو المتبادر وهذا اخص مما قبله لكن جمع بينهما ايضاحا فلا يصح من محجور عليه بسفه وصحة نحو وصيته ولو بوقف داره لارتفاع حجره بموته ومكره فايراده عليه وهم لانه فى حالة الاكراه ليس صحيح العبارة ولا اهلا للتبرع ولا لغيره اذ ما يقوله او يفعله لاجل الاكراه لغو منه ومكاتب ومفلس وولى ويصح اه

فى ذلك من المنفعة المعجلة اه والذى يتجه انه ان كان ثم من يقوم عنه بالتعليم كان التصنيف أولى والا فالتعليم اولى انتهى اه ع ش (قوله دون نحو الوصية الخ) قد يقال ما المانع من حمله على ما هو اعم ليشمل ذلك لان اللفظ صادق به وان كان نادرا اه سيد عمر (قوله لندرتها) عبارة المغنى فان غيره من الصدقات ليست جارية بل يملك المتصدق عليه اعيانها ومنافعها ناجزا واما الوصية بالمنافع وان شملها الحديث فهى نادرة فحمل الصدقة فى الحديث على الوقف اولى اه (قوله ووقف عمر الخ) عطف على قوله قوله تعالى الخ (قوله وشرط) بصيغة الماضى (قوله ارضا) اى جزءا مشاعا من ارض اصابها الخ اه ع ش (قوله بامره الخ) متعلق بوقف (قوله وان من وليها) اى قام بحفظها (قوله غير متمول فيه) اى فى الاكل يعنى لا يجوز له الذخر لنفسه بل لا يجوز له القوت والكسوة اه كردى عبارة ع ش لعل المراد غير متصرف فيه تصرف ذى الاموال ولا يحسن حمله على الفقير لانه لو كان مراد لم يتقيد بالتصديق اه (قوله بل وقف الخ) اى بل الاول وقف الخ (قوله اموال مخيريق الخ) قال فى الاصابة مخيريق النضرى بفتحتين كما فى اللب الاسرائيلى من بنى النضير كان عالما وكان اوصى بامواله للنبى صلى الله عليه وسلم وهى سبع حوائط فجعلها النبى صلى الله عليه وسلم صدقة انتهى ع ش (قوله له مقدرة) اى على الوقف اوله غنى فى نفسه اه ع ش (قوله واشار الشافعى الى ان هذا الوقف المعروف الخ) قد يقال ان المراد بالمعروف هذا المعنى الشرعى المستوفى للشرائط فلا خصوصية للوقف بذلك بل سائر العقود مثله لها معنى لغوى اعم فينقله الشارع الى ما هو اخص باشتراط شروط فيه تقتضى خصوصه كما لا يخفى وعبارة الشافعى رضى الله تعالى عنه ولم يحبس اهل الجاهلية فيما علمته دارا ولا ارضا وانما حبس اهل الاسلام انتهت اه رشيدى و(قوله قد يقال أن المراد الخ) لا يخفى بعده بل يابى عنه ما يأتى فى كلامه من عبارة الشافعى (قوله وإنما يتجه الرد به على أبى حنيفة ان كان يقول ببيعه الخ) اى لان عمر رضى الله تعالى عنه شرط عدم البيع فهو انما يدل على عدم البيع عند شرطه لا عند عدمه بل قد يقال يدل على جواز البيع عند عدم الشرط نظرا الى انه لو لا جواز البيع عند عدم الشرط لما احتاج رضى الله تعالى عنه الى الشرط وقد يقال انما شرط عمر ذلك ليبين عدم جواز بيع الوقف فليتامل اهسم اى بدليل آخر الحديث (قوله خرج الصبى) الى قوله وان لم تجز اجازته فى المغنى الا قوله لكن جمع بينهما ايضاحا وقوله وايراده الى ومكاتب وقوله كما يشير الى فلا يصح وقوله الذى ليس الى نحو اراضى وقوله لكن بشرط الى وام ولد والى قول المتن ويصح وقف عقار فى النهاية الا قوله الذى ليس الى نحو اراضى وقوله وزعم ابن الصلاح الى المتن (قوله فى الحياة) اى حتى لا يرد السفيه الآتى اذ فيه اهلية التبرع لكن بعد الموت بالوصية وحينئذ فقد يقال اذا كان هذا مراد المصنف كما قرره فقد خرج السفيه فلا يحتاج الى اعتذار عنه بقوله الآتى وصحة نحو وصيته الخ فتامل اه رشيدى (قوله ايضاحا) اى لانه يكتفى الاقتصار على الثانى اهسم (قوله فلا يصح من محجور عليه بسفه) محترز قيد الحياة وقوله ومكره ومكاتب ومفلس وولى محترز ما فى المتن (قوله وصيته) اى السفيه اه ع ش (قوله ومكره) اى بغير حق اما به كان نذر وقف شىء من امواله ثم امتنع من وقفه فاكرهه عليه الحاكم فيصح وقفه حينئذ فان اصر على امتناع وقفه الحاكم على ما يرى فيه المصلحة ع ش اه بجيرمى (قوله ومفلس) اى وان زاد ماله على ديونه كان طرا له مال بعد الحجر او ارتفع سعر ماله الذى حجر عليه فيه اه ع ش (ولا لغيره) اى التبرع عطف على التبرع ع ش

لكن قوله فى شرح الروض ثم يعين المصرف يقتضى انه لا يتعين بنفس هذه الصيغة وسياتى فى الاكتفاء بنية المصرف نزاع بين الاذرعى والغزى فلعل اباطلحة نوى المصرف (قوله وانما يتجه الرد على ابى حنيفة ان كان يقول ببيعه الخ) اى لان عمر رضى الله عنه شرط عدم البيع فهو انما يدل على عدم البيع عند شرطه لا عند عدمه بل قد يقال يدل على جواز البيع عند عدم الشرط نظرا الى انه لو لا جواز البيع عند عدم الشرط لما احتاج رضى الله عنه الى الشرط فليتامل وقد يقال انما شرط عمر ذلك ليبين عدم جواز بيع الوقف فليتامل (قوله لكن جمع بينهما ايضاحا) اى لانه يكفى الاقتصار على الثانى (قوله ولا لغيره)

اه سم أى باعادة الخافض (قوله من مبعض الخ) أى ومريض مرض الموت ويعتبر وقفه من الثلث اه مغنى (قوله وكافر الخ) لو وقف ذمى على اولاده الا من اسلم منهم قال السبكى رفعت الى فى المحاكمات فابقيت الوقف والغيت الشرط ومال مر إلى بطلان الوقف سم على منهج اقول ولعل وجه ما مال اليه مر انه قد يحملهم على البقاء على الكفر و بتقديم معرفتهم بالغاء الشرط لفظه مشعر بقصد المعصية اه ع ش ويأتى فى شرح اتبع شرطه اعتماد البطلان ايضا (قوله ولو لمسجد) او مصحف ويتصور ملكه له بان كتبه او ورثه من أبيه ومثل المصحف الكتب العلمية اه ع ش (قوله فائدة) كاللبن والثمرة ونحوهما أو منفعة كالسكنى واللبس ونحوهما اه مغنى (قوله تصح اجارتها) اى المنفعة اه ع ش عبارة المغنى ويحصل منها فائدة او منفعة يستاجر لها غالبا اه (قوله لذلك) اى لما ذكره من الشروط (قوله بذكره الخ) متعلق بيشير (قوله فلا يصح وقف المنفعة الخ) ومن ذلك الخلوات فلا يصح وقفها اه ع ش (قوله والملتزم الخ) محترز عينا (قوله واحد عبديه) محترز معينة (قوله يصح وقف الامام) وحيث صح وقفه لا يجوز تغييره واما ما عمت به البلوى مما يقع الآن كثيرا من الروق المرصدة على اماكن او على طائفة مخصوصة حيث تغير وتجعل على غير ما كانت موقوفة عليه اولا فانه باطل ولا يجوز التصرف فيه لغير من عين عليه من جهة الواقف الأول فليتنبه له فانه يقع كثيرا ويفرق بين ما هنا وبين عدم صحة عتق عبيد بيت المال بان الموقوف عليه هنا من جملة المستحقين فيه كما صرح به قوله بشرط ظهور المصلحة فوقفه كايصال الحق لمستحقه ولا كذلك العتق نفسه فانه تفويت للمال اه ع ش عبارة شيخنا نعم يصح وقف الامام من بيت المال ولو على اولاده خلافا للجلال السيوطى ومن تبعه ويجب اتباع شرطه اه (قوله وان أعتقه) غاية لقوله رقيقا اه سم (قوله نحو أراضى) مفعول وقف الامام وهذا لا يخالف ما تقدم فى الشرح بعد قول المصنف ولو اراد قوم سقى ارضيهم من ضبطه بفتح الراء بلا ألف لأن ذلك ضبط لما وقع التعبير به هناك فى المنهاج فلا ينافى قراءته بالألف فى حد ذاته الذى عبر به الشارح هنا خلافا لما وقع فى حاشية الشيخ اه رشيدى (قوله وام ولد الخ) عطف على المنفعة من قوله فلا يصح وقف المنفعة ش اه سم و (قوله ومالا يملك) محترز مملوكة و (قوله وام ولد ومكاتب وحمل وحده) محترز ملكا يقبل النقل و (قوله وذى منفعة الخ) محترز تصح اجارتها و (قوله وطعام) محترز مع بقاء عينها ولو قدمه على قوله وذى منفعة الخ لكان اولى إذ ظاهر صنيعه عطف الطعام على آلة اللهو واخراجهما بقوله يحصل منها الخ يجعله قيدا واحدا وليس كذلك (قوله وحمل وحده) أما لو وقف حاملا صح فيه تبعا لامه كما صرح به شيخنا فى شرح الروض اه مغنى ونهاية (قوله نعم يصح وقف فحل) اى وارش جنايته على من يكون فى يده بعد الوقف حال جنايته ان نسب لتقصير حتى اتلف اه ع ش (قوله ودوام الانتفاع) عطف على قوله كونه عينا (قوله المذكور) اى بقوله فائدة أو منفعة تصح اجارتها (قوله ولو بالقوة) غاية لدوام الانتفاع و (قوله بان يبقى) تصوير له (قوله وعليه يحمل) اى على ما لا تقصد اجارته فى تلك المدة اه نهاية اى بان كانت منفعته فيها لا تقابل باجرة رشيدى (قوله فيها) اى فى صحة الوقف و (قوله نحو ثلاثة ايام) اى امكان الانتفاع نحو ثلاثة الخ (قوله فدخل وقف عين الموصى بمنفعته) اى بقوله ولو بالقوة الذى هو غاية لدوام الانتفاع اه رشيدى (قوله مدة) اى ولو غير معينة كمدة حياة الموصى له اه ع ش عبارة الكردى بخلاف الموصى بمنفعته ابدا او مطلقا فانه لا يصح وقفه إذ لا منفعة فيه لانها مستحقة للموصى له اه (قوله والمأجور) أى المستأجر عطف على الموصى الخ (قوله ونحو الجحش) و (قوله والدراهم) عطف على عين الموصى الخ قال المغنى وهذه اى اجارة ارض ثم وقفها حيلة لمن يريد ابقاء منفعة الشىء الموقوف لنفسه مدة بعد وقفه اه (قوله مدتهما) اى الوصية والاجارة (قوله ونحو الجحش) كعبد صغير وزمن يرجى برؤه اه مغنى (قوله فانه يصح) اى وقف ما ذكر (قوله ولو

اى التبرع وهو عطف على للتبرع ش (قوله ملكا يقبل النقل) خرج أم الولد (قوله وان أعتقه الخ) غاية لقوله رقيقا (قوله نحو اراضى) معمول لوقف من قوله نعم يصح وقف وقوله وام ولد الخ عطف على المنفعة من قوله فلا يصح وقف المنفعة ش (قوله وعليه يحمل ما افاده كلام القاضى ابى الطيب الخ) فيحمل على

كونه عينا معينة مملوكة ملكا يقبل النقل يحصل منها مع بقاء عينها فائدة أو منفعة تصح اجارتها كما يشير ذلك كلامه الآتى بذكره بعض محترزات ما ذكر فلا يصح وقف المنفعة وان ملكها مؤبدا بالوصية والملتزم فى الذمة واحد عبديه ومالا يملك ككلب نعم يصح وقف الامام الذى ليس رقيقا لبيت المال وان اعتقه ناظره كما يأتى نحو اراضى بيت المال على جهة ومعين على المنقول المعتمد لكن بشرط ان يظهر له فى ذلك مصلحة لأن تصرفه فيه منوط بها كولى اليتيم ومن ثم لو رأى تمليك ذلك لهم جاز وام ولد ومكاتب وحمل وحده وذى منفعة لا يستأجر لها كآلة اللهو وطعام نعم يصح وقف فحل للضراب وان لم تجز اجارته له إذ يغتفر فى القربة ما لا يغتفر فى المعاوضة و (دوام الانتفاع) المذكور (به) المقصود منه ولو بالقوة بان يبقى مدة تقصد بالاستئجار غالبا وعليه يحمل ما افاده كلام القاضى أبى الطيب انه لا يكفى فيها نحو ثلاثة أيام فدخل وقف عين الموصى

بمنفعته مدة والمأجور وان طالت مدتهما ونحو الجحش الصغير والدراهم لنصاغ حليا فانه يصح وان لم يكن له منفعة حالا كالمغصوب وله

من عاجز الخ) لعل الانسب ولو على عاجز الخ لان كون الواقف عاجزا عن الانتزاع لاغرابة فيه إذا كان الموقوف عليه قادرا على الانتزاع وإنما محل التوقف إذا كان الموقوف عليه عاجز اللهم إلا ان يثبت نقل بعدم صحته حينئذ فليراجع اه سيد عمر (قوله وكذا وقف المدبر والمعلق الخ) اى دخلا بقوله بان يبقى مدة الخ الذى هو تفسير لدوام الانتفاع فى كلام المصنف اه رشيدى (قوله وبطل الخ) عطف على عتقا (قوله ومن ثم) اى من اجل كفاية الدوام النسبى فى الصحة (قوله وان استحقا) اى البناء والغراس (قوله بعد الاجارة) أى بعد انقضاء مدتها (قوله كما ياتى) أى آنفا فى المتن (قوله وفارق الخ) اى ماذكر من صحة وقفهما ثم عتقهما بموت السيد ووجود الصفة وبطلانه بذلك (قوله مطلقا) اى وان وجدت الصفة ومات السيد بعد البيع اه ع ش (قوله عليه) اى الرقيق المدبر أو المعلق عتقه بصفة (قوله حقان الخ) وهما الوقف والعتق وتجانسهما من جهة ان كلا حق لله تعالى اه ع ش (قوله وبه فارق) اى بسبق المقتضى (قوله وخرج مالا يقصد الخ) اى بقوله المقصود منه اى عرفا و(قوله ومالا يفيد نفعا) اى بقول المصنف الانتفاع به اه رشيدى (قوله كنقد للتزين) ومثله وقف الجامكية لان شرط الوقف أن يكون مملوكا للواقف وهى غير مملوكة لمن هى تحت يده وما يقع من استئذان الحاكم فى الفراغ عن شىء من الجامكية ليكون لبعض من يقرا القرآن مثلا فى وقت معين ليس من وقفها بل بفراغ من هى بيده سقط حقه منها وصار الأمر فيها إلى راى الامام فيصح تعيينه لمن شاء حيث راى فيه مصلحة ولغيره نقضه ان راى فى النقض مصلحة اه ع ش (قوله وكذا الوصية به) اى بالنقد (لذلك) اى للتزين به او لاتجار فيه الخ (قوله ومالا يفيد الخ) عطف على مالا يقصد وكان الاولى ذكره قبل قول المصنف ودوام الانتفاع واخراجه بقوله يحصل منها فائدة او نفع (قوله اى وقفه) اى لا يصح وقفه على حذف الفعل والمضاف عبارة المغنى لا مطعوم وريحان برفعهما فلا يصح وقفهما ولا ما فى معناهما ويطلق الريحان على نبت طيب الريح فيدخل الورد لريحه اه (قوله على ما يفعل الخ) اى على الوجه الذى يفعل الخ (قوله اختيار له) اى لابن الصلاح (قوله كان هذا) اى عدم الصحة ثم هذا إلى قول المتن عقار فى المغنى قول المتن (عقار) من ارض أو دار اه مغنى (قوله اجماعا) الى قوله ومر فى النهاية وكذا فى المغنى إلا قوله نعم إلى المتن وقوله وتجويز الزركشى الى ثم قول المتن (ومنقول) حيوانا كان او غيره ثم إذا اشرف الحيوان على الموت ذبح ان كان ماكولا وينبغى ان ياتى فى لحمه ماذكروه فى البناء والغراس فى الأرض المستاجرة او المعارة إذا قلعا من انه يكون مملوكا للموقوف عليه حيث لم يتات شراء حيوان أو جزئه بثمن الحيوان المذبوح على ما ياتى اه ع ش (قوله نعم لا يصح الخ) عبارة النهاية اما جعل النقول مسجدا كفرش وثياب فموضع توقف لأنه لم ينقل عن السلف مثله وكتب الأصحاب ساكتة عن تنصيص بجواز أو منع وان فهم من اطلاقهم الجواز فالاحوط المنع كما جرى عليه بعض شراح الحاوى وما نسب للشيخ رحمه الله من افتائه بالجواز فلم يثبت عنه اه قال الرشيدى قوله م ر فموضع توقف اى ما لم يثبت بنحو سمر اما إذا اثبت كذلك فلا توقف فى صحة وقفيته مسجدا كما افتى به الشارح م ر اه وقال ع ش قوله م ر فالاحوط المنع اى منع القول بصحة الوقفية وطريق الصحة على ما قاله الشيخ ان تثبت فى مكان بنحو سمر ثم توقف ولا تزول وقفيتها بعد زوال السمر عنها لأن الوقفية إذا ثبتت لا تزول ثم ما نقل عن الشيخ اجاب به م ر عن سؤال صورته لو فرش انسان بساطا أو نحو ذلك وسمره ثم وقفه مسجدا هل يصح وقفه فاجاب حيث وقف ذلك مسجدا بعد اثباته صح اه وعلى هذا فقوله م ر فى الشرح اما جعل المنقول الخ محله حيث لم يثبت ولا ينافيه قوله عن الشيخ فلم يثبت عنه لامكان حمله على ما لم يثبت او ان مراده لم يثبت عنه ولو مع اثباته فيكون قوله فى الفتاوى بصحة وقفه مع الاثبات مستندا فيه لغير الشيخ اه وقوله ولا تزول وقفيتها الخ سياتى عن سم عن السيوطى ما قد يخالفه وتقدم فى الاعتكاف ما يتعلق بذلك (قوله او صفتها) لعل صورته ان يجهل صفة ما منه الحصة بان لم يره اه رشيدى (ولا يسرى للباقى) اى ولو كان الواقف موسرا بخلاف العتق اه ع ش (وان وقف مسجدا)

مالا تقصد اجارته فى تلك المدة شرح م ر (قوله ولا يسرى للباقى وان وقف مسجدا) فى شرح م ر ولا فرق

دوام نسبى ومن ثم صح وقف بناء وغراس فى أرض مستاجرة لهما كما ياتى وفارق صحة بيعهما وعدم عتقهما مطلقا بانه هنا اجتمع عليه حقان متجانسان فقدم اقواهما مع سبق مقتضيه وبه فارق مالو اولد الواقف الموقوفة فانها لا تصير ام ولد وخرج مالا يقصد كنقد للتزين به او الاتجار فيه وصرف ربحه للفقراء مثلا وكذا الوصية به لذلك كما ياتى ومالا يفيد نفعا كزمن لا يرجى برؤه (لا مطعوم) بالرفع اى وقفه لأن نفعه فى اهلاكه وزعم ابن الصلاح صحة وقف الهاء كربع اصبع على ما يفعل فى بلاد الشام اختيار له (وريحان) لسرعة فساده ومن ثم كان هذا فى محصود دون مزروع فيصح وقفه للشم قاله المصنف وغيره لانه يبقى مدة وفيه نفع آخر وهو التنزه (ويصح وقف) نحو مسك وعنبر للشم بخلاف عود البخور لأنه لا ينتفع به الا باستهلاكه فالحاق جمع العود بالعنبر يحمل على عود ينتفع بدوام شمه و (عقار) اجماعا (ومنقول) للخبر الصحيح فيه نعم لا يصح وقفه مسجدا لأن شرطه الثبات (ومشاع) وإن جهل قدر حصته أو صفتها لأن وقف

فى صحة هذا من اصله لتعذر قسمته اذ الاوجه انها لا تتعذر بل تستثنى هذه للضرورة وتجويز الزركشى المهاياة هنا بعيد اذ لا نظير لكونه مسجدا فى يوم وغير مسجد فى يوم ثم رأيت بعضهم جزم بوجوب قسمته ومر فى مبحث خيار الاجارة انه يتصور لنا مسجد تملك منفعته ويمتنع نحو اعتكاف وصلاة فيه من غير اذن مالك المنفعة (لا) وقف (عبد وثوب فى الذمة) لان حقيقته ازالة ملك عن عين نعم يجوز التزامه فيها بالنذر (ولا وقف حر نفسه) لان رقبته غير مملوكة له (وكذا مستولدة) لانها لعدم قبولها للنقل كالحر ومثلها المكاتب اى كتابة صحيحة فيما يظهر بخلاف ذى الكتابة الفاسدة لان المغلب فيه التعليق ومر فى المعلق صحة وقفه (وكلب معلم) لانه لا يملك والتقييد بمعلم لاجل الخلاف (واحد عبديه فى الاصح) كالبيع وفارق العتق بانه أقوى وانفذ لسرايته وقبوله التعليق (ولو وقف بناء او غرسا فى ارض مستأجرة) اجارة صحيحة او فاسدة او مستعارة مثلا (لهما) ثناه مع ان العطف بأو لانها بين ضدين باعتبار استحالة اجتماع حقيقتهما على شىء واحد فى زمن واحد فلا اعتراض عليه خلافا لمن زعمه (فالاصح جوازه) لانه مملوك ينتفع به مع بقاء عينه وان كان معرضا للقلع باختيار مالك الارض المؤجر أو المعير له لانه بعده وقف بحاله اى على ما ياتى والارش اللازم للمالك باختياره قلعه يصرف فى نقله لارض اخرى ان امكن والا فقيل هو مع ارشه للموقوف عليه وقيل للواقف

كما صرح به ابن الصلاح وقال يحرم على الجنب المكث فيه وتجب قسمته لتعينها طريقا ولا فرق بين ان يكون الموقوف مسجدا هو الاقل او الاكثر نهاية ومغنى قال ع ش قوله ويحرم على الجنب الخ وقرر مر انه يطلب التحية لداخله ولا يصح الاعتكاف فيه ولا الاقتداء مع التباعد اكثر من ثلثمائة ذراع سم على حج وراجع ما ذكره فى طلب التحية اه عبارة البجيرمى وتصح التحية فيه اذ فى تركها انتهاك لحرمة المسجد سلطان اه (قوله فى صحة هذا الخ) اى وقف المشاع مسجدا (قوله بل تستثنى الخ) عبارة المغنى وتستثنى هذه الصورة من منع قسمة الوقف من لطلق للضرورة اه (قوله للضرورة) ظاهره جوازها وان بيعا مر اه سم وقليوبى عبارة السيد عمر لعل هذا اذا لم تكن القسمة افرازا اما اذا كانت افرازا فلا اشكال فيها لان قسمة الوقف من الطلق جائزة حينئذ مطلقا ولو غير مسجدا اه (قوله جزم بوجوب قسمته) اى فورا وظاهره وان لم يكن افرازا هو مشكل سم على حج اقول وقد يجاب بانه مستثنى للضرورة كما قاله فى اثناء كلام اخر وهذا ظاهر ان امكنته القسمة فان تعذرت كان جهل مقدار الموقوف بقى على شيوعه ولا يبطل الوقف والاقرب ان يقال ينتفع منه الشريك حينئذ بما لا ينافى حرمة المسجد كالصلاة فيه والجلوس لما يجوز فعله فى المسجد كالخياطة ولا يجلس فيه وهو جنب ولا يجامع زوجته ويجب ان يقتصر فى شغله له على ما يتحقق ان ملكه لا ينقص عنه اه ع ش قول المتن (لا عبد وثوب) اى مثلا فى الذمة سواء فى ذلك ذمته وذمة غيره كان يكون له فى ذمة غيره عبدا وثوب بسلم او غيره فلا يصح وقفه اه مغنى (قوله نعم) الى قول المتن فالاصح فى النهاية (قوله يجوز التزامه الخ) عبارة المغنى نعم يصح وقفه اه بالتزام نذر فى ذمة الناذر كقوله لله على وقف عبدا وثوب مثلا ثم يعينه بعد ذلك اه (قوله ومر فى المعلق صحة وقفه) وانه يعتق بوجود الصفة ويبطل الوقف سم على حج فاذا ادى النجوم عتق وبطل الوقف اه ع ش قول المتن (وكلب معلم) او قابل للتعليم اما غير المعلم والقابل للتعليم فلا يصح وقفه جزما اه مغنى (قوله او فاسدة) يتامل فيه فانه لا يستحق بالاجارة الفاسدة بناء ولا غراسا حتى لو فعل ذلك كلف القطع مجانا وعبارة المنهج وبناء وغراس وضعا بارض بحق اهو البناء فى المستاجرة اجارة فاسدة لم يصدق عليه انه وضع بحق وقدم للشارح مر ان ما قبض بالشراء الفاسد لو بنى فيه او غرس لم يقلع مجانا لان البيع ولو فاسدا يتضمن الاذن فى الانتفاع به كالمعار على ما قاله البغوى لكن قدم ان المعتمد خلافه فما هنا يمكن تخريجه على ما قاله البغوى لان الاجارة الفاسدة تتضمن الاذن اه (قوله مثلا) كان كانت موصى له بمنفعتها مغنى وشرح المنهج (قوله او لاستحالة الخ) الاولى اسقاط او الا ان يقال انها للتنويع فى التعبير وفى نسخ باعتبار استحالة الخ وهى ظاهرة قول المتن (فالاصح جوازه) سواء كان الوقف قبل انقضاء المدة ام بعده كما صرح به ابن الصلاح او بعد رجوع المستعير ويكفى دوامه الى القلع بعد مدة الاجارة او رجوع المستعير اه مغنى (قوله على ما ياتى) اى بقوله الوجه ما اختاره الخ (قوله والا فقيل هو مع ارشه الخ) الوجه ان محل هذا اذا لم يمكن الانتفاع به مقلوعا والا بقى موقوفا فان امكن ان يشترى به عقار او جزؤه وجب كما قاله الاسنوى ويقدم على الانتفاع به مقلوعا لانه اقرب لغرض الواقف فالحاصل انه حيث لم يمكن نقله لارض اخرى فان بقى منتفعا به استمر وقفه ثم ان امكن ان يشترى به عقار او جزؤه فعل وان لم يبق منتفعا به صار مملوكا للموقوف

بين ان يكون الموقوف مسجدا هو الاقل او الاكثر خلافا للزركشى الخ اه وفيه ويحرم على الجنب المكث فيه اه وقرر مر انه يطلب التحية لداخله ولا يصح الاعتكاف فيه ولا الاقتداء مع التباعد اكثر من ثلثمائة ذراع (قوله اذ الاوجه الخ) اعتمده مر (قوله بل تستثنى هذه للضرورة) ظاهره جوازها وان كانت بيعا للضرورة مر (قوله بعيد) كذا مر (قوله ثم رايت بعضهم جزم بوجوب قسمته) ظاهره وان لم تكن افرازا وهو مشكل (قوله ومر فى المعلق صحة وقفه) وانه يعتق بالصفة ويبطل الوقف (قوله والا فقيل هو مع ارشه الخ) الوجه ان محل هذا اذا لم يمكن الانتفاع به مقلوعا والا بقى موقوفا فان امكن ان

عليه شرح م ر اه سم (قوله والذى يتجه الخ عبارة المغنى وجهان قال الاسنوى والصحيح غيرهما وهو شراء عقار اوجزء من عقار وقال السبكى الوجهان بعيدان وينبغى ان يقال الوقف بحاله وان كان لا ينتفع به انتهى وكلام الاسنوى هو الظاهر ان كان الغراس المقلوع لا يصلح الا للاحراق وصارت آلة البناء لا تصلح له والا فكلام السبكى وارش النقص الحاصل بقلع الموقوف يسلك به مسلكه فيشترى به شىء ويوقف على تلك الجهة اه وعبارة النهاية وجهان اصحهما اولهما وقول الجمال الاسنوى ان الصحيح غيرهما وهو شراء عقار الخ محمول على امكان الشراء المذكور وكلام الشيخين الاول اى اصحهما اولهما محمول على عدمه اه (قوله من بقاء وقفه) بقاء الوقف على مختار السبكى واضح اما على مختار الاسنوى فمحل تامل الا ان يوجه ببقاء حكمه فى الجملة فينتقل ببيعه إلى المشترى بثمنه حكم الوقف واما عين الوقف المبيعة فتصير ملكا للمشترى اه سيد عمر (قوله فان صار غير منتفع به الخ) محل تامل فتامله مع سابقة يظهر ما فيه مع مخالفة صنيعة لصنيع النهاية والمغنى وغيرهما من كتب الاصحاب اه سيد عمر (قوله فلا يصح وقف ما فيها الخ اعتمده المغنى والمنهج وكذا النهاية عبارته فلا يصح وقف ما فيها لعدم دوامه مع بقاء عينه وهذا مستحق الازالة كما افتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى لا يقال غاية امره ان يكون مقلوعا وهو يصح وقفه لانا نقول وقفه فى ارض مغصوبة ملاحظ فيه كونه غراسا قائما بخلاف المقلوع فغير ملاحظ فيه ذلك وانما هو وقف منقول اه قال ع ش قوله م ر وهذا مستحق الازالة ومنه ما لو بنى فى حريم النهر بناء ووقفه مسجدا فانه باطل لانه مستحق الازالة اه (قوله على انه) اى استحقاق القلع (قوله وقياس ما ذكر الخ) اى من قوله فلا يصح وقف ما فيها اى لانه الخ (قوله ووجوب الخ) عطف على حرمة الخ (قوله ويصح شرط الواقف صرف اجرة الارض) اى الاجرة التى تجب بعد الوقف اما التى وجبت قبل الوقف فلا يصح شرط صرفها منه لانه دين عليه وشرط وفاء دين الواقف من وقفه باطل سم على حج اه ش وقوله اى الاجرة التى تجب الخ اى كما ياتى فى الشرح انفا (قوله المستاجرة) اى او المستعارة و(قوله اذا رضى المؤجر) اى او المعير مثلا (قوله على الاوجه

والذى يتجه منها الاول وان كان الوجه ما اختاره السبكى والاسنوى من بقاء وقفه زاد الاسنوى انه يشترى به عقار اوجزؤه كنظائره ويضم اليه ارشه فى ذلك فان صار غير منتفع به ملكه الموقوف عليه وخرج بنحو المستاجرة المغصوبة فلا يصح وقف ما فيها اى لانه لما لم يوضع بحق كان فى حكم غير المنتفع به هذا غاية ما يوجه به ذلك ومع ذلك ففيه نظر واضح لتوجه الوقف الى عين الموضوع والشروط السابقة موجودة فيها واستحقاق القلع حالا امر خارج على انه موجود فى المستاجر فاسدا او المستعار وقولهم وان كان معرضا إلى آخره يؤيد صحة وقف هذا كما هو واضح وقياس ما ذكر فى المغصوب بطلان وقف بيوت منى بناء على الاصح من حرمة البناء فيها ووجوب قلعه حالا بل الذى يظهر انه لا ياتى فيها ما ذكر فى المغصوب من النظر لوضوح الفرق بينهما بامكان بقاء دوام المغصوب برضا او اجارة بخلاف تلك فانه لا يتصور بقاؤها فكانت منافاتها لمقصود الوقف من الدوام اشد فتامله ويصح شرط الواقف صرف اجرة الارض المستاجرة لهما من ريعهما على الاوجه

يشترى به عقار اوجزء وجب كما قاله الاسنوى ويقدم على الانتفاع به مقلوعا لانه اقرب لغرض الواقف فالحاصل انه حيث لم يمكن نقله لارض اخرى فان بقى منتفعا به استمر وقفه ثم ان امكن ان يشترى به عقارا اوجزء فعل وإن لم يبق منتفعا به صار مملوكا للموقوف عليه شرح م ر (قوله والذى يتجه منهما الاول وإن كان الوجه ما اختاره السبكى والاسنوى الخ) المعتمد ما قاله الاسنوى حيث امكن وما قبله محله عند عدم امكان ذلك م ر (فرع) فى فتاوى السيوطى ما نصه مسئلة المسجد المعلق على بناء الغير اوعلى الارض المحتكرة إذا زالت عينه هل يزول حكمه بزوالها الجواب نعم يزول حكمه اذ لا تعلق لوقفية المسجد بالارض وانما قال الاصحاب اذا انهدم المسجد وتعذرت اعادته لم يصر ملكا إذا كانت الارض من جملة وقف المسجد بدليل تعليلهم ذلك بان الصلاة تمكن فى عرصته على ان فى صحة وقف المسجد على الارض المحتكرة نظرا لان بعض ائمتنا افتى بان الموقوف فى ارض مستاجرة إذا كان ريعه لا يفى بالاجرة او وفى بها ولم يزد لا يصح له وقفه ابتداء لانه ملحق بما لا ينتفع به ومعلوم ان المسجد لا ريع له توفى منه اجرة الارض وعلى تقدير ان يكون الواقف استاجرها مدة وادى اجرتها فبعد انتهاء تلك المدة لا يلزم الواقف الاجرة فلا يبقى الا تفريغ الارض منه وعلى تقدير صحة الوقف لا شك فى زوال حكمه بزوال عينه ويبنى مالك الارض مكانه ما شاء اه اقول ولينظر لو اعاد بناء تلك الالات فى ذلك المحل بوجه صحيح او فى غيره كذلك هل يعود حكم المسجد لذلك البناء بدون تجديد وقفية لان تلك الالات ثبت لها حكم المسجد بشرط الثبوت فيه نظر (قوله فلا يصح وقف ما فيها الخ) بعدم الصحة افتى شيخنا الشهاب الرملى (قوله ومع ذلك ففيه نظر واضح الخ) ومما يقوى النظر انه يصح وقف المقلوع من البناء والغراس حيث كان منتفعا به ولو من بعض الوجوه كما هو ظاهر فمستحق القلع لا ينقص عن المقلوع بالفعل اللهم الا ان يفرق بانه قبل القلع انما يقصد منه ما يقصد من مستحق البقاء وليس مستحق البقاء ولا كذلك بعد القلع فليتامل (قوله ويصح شرط الواقف صرف اجرة الارض الخ)

إذا

اذا رضى الخ) وفى المغنى بعد أن ذكر عن ابن دقيق العيد وابن الاستاذ مثل كلام الشارح مانصه وما بحثه ابن دقيق العيد وقاله ابن الاستاذ غير الصور المختلف فيها الان تلك فى ارض استاجرها الواقف قبل الوقف ولزمت الاجرة ذمته وما قالاه فى اجرة المثل اذا بقى الموقوف بها والذى ينبغى ان يقال فى الصورة الاولى انه ان شرط ان توفى منه ما مضى من الاجرة فالبطلان او المستقبل فالصحة وكذا اذا اطلق فيحمل على المستقبل اهو فى النهاية مايوافقه (قوله فى ارض محتكرة) فرع فى فتاوى السيوطى مسئلة المسجد المعلق على بناء الغير او على الارض المحتكرة اذا زالت عنه هل يزول حكمه بزوالها الجواب نعم اذا لا تعلق لوقفية المسجد بالارض وانما قال الاصحاب اذا انهدم المسجد وتعذرت اعادته لم يصر ملكا اذا كانت الارض من جملة وقف المسجد انتهى اقول ولينظر لو اعاد بناء تلك الالات فى ذلك المحل بوجه صحيح او فى غيره كذلك هل يعود حكم المسجد لذلك البناء بدون تجديد وقفية لان تلك الآلات ثبت لها حكم المسجد بشرط الثبوت فيه نظر اه سم وميل القلب الى عدم العود لان الارض هى الاصل المقصود فى المسجدية (قوله لانها تلزمه) اى الاجرة تلزم الواقف (قوله وللمستحق) أى مستحق الاجرة وهو مالك الارض (قوله مطالبته) أى لواقف (قوله بالتفريغ) اى تفريغ الارض عما فيها من البناء والغراس (قوله وفارق) أى نحو البناء أى ضرره فى الارض (قوله جناية القن الخ) اى حيث يلزمه اى الواقف ارشها اه سم (قوله بان رقبته محل لها لولا الوقف) وقد منع بيعها بالوقف اه سم (قوله لو مات القن) اى الذى لم يوقف بخلاف الذى وقف فانه اذا مات بعد الجناية يلزم الواقف فداؤه اه سم (قوله ولو لم يشرط ذلك والاجارة فاسدة الخ) الوجه أنه حيث شرط صرف الحكر من الوقف ان اريد اجرة الحكر لما قبل الوقف كما هو نظير مقابله اى الصحيحة فهو مشكل وما الفرق بين الفاسدة والصحيحة فى ذلك وان اريد اجرته لما بعد الوقف فظاهر لكن ما وجه اختلاف الصنيع الموجب لعدم حسن المقابلة ولخفاء المراد اه سم (قوله اخذت) اى الاجرة (قوله اى لما قبل الوقف) اذ لا تلزم الواقف لما بعده كما تقدم اه سم (قوله مما تقرر) وهو قوله ولا كذلك نحو البناء الخ (قوله انه الخ) اى قوله او صحيحة اخذت الخ (قوله بان اختارها) اى التبقية بالاجرة (قوله المؤجر الخ) أى أو المعير مثلا (قوله كانت) جواب قوله حيث بقى باجرة (قوله فان نقص الخ) اى ريع الوقف وكذا اذا لم يكن له ريع اصلا اخذا مما مر (قوله اذ لا يقلع حينئذ) ممنوع فليراجع وفى شرح الروض فى العارية فيما اذا وقف الارض انه يتخير لكن لا يقلع بالارش الا اذا كان اصلح للوقف من التبقية بالاجرة اه وذكر الشارح نحوه ثم ايضا اه سم (قوله على جهة) الى قول المتن فان اطلق فى النهاية الا قوله او على ان يطعم الى فان كان له (قوله به) اى بالحصول (قوله وحكم الاثنين الخ) الاخصر الاولى والمراد بالجمع مافوق الواحد مجازا بقرينة المقابلة (قوله بالاثنين) متعلق بالصادق ش اه سم

أى الاجرة التى تجب بعد الوقف أما التى وجبت قبل الوقف فلا يصح شرط صرفها منه لانها دين عليه وشرط وفاء دين الواقف من وقفه باطل (قوله وفارق جناية القن اذا وقفه) اى حيث يلزمه ارشها (قوله بان رقبته محل لها لولا الوقف) وقد منع بيعها بالوقف (قوله ولهذا لو مات القن) اى الذى لم يوقف بخلاف الذى وقف فانه اذا مات بعد الجناية يلزم الواقف فداؤه (قوله ولو لم يشرط ذلك والاجارة فاسدة) الوجه انه حيث شرط صرف الحكر من الوقف ان اريد اجرة الحكر كما هو نظير مقابله وهو الصحيحة فهو مشكل وما الفرق بين الفاسدة والصحيحة فى ذلك وان أريد اجرته لما بعد الوقف فظاهر لكن ما وجه اختلاف الصنع الموجب لعدم حسن المقابلة ولخفاء المراد (قوله اى لما قبل الوقف) اذ لا يلزم الوقف لما بعده كما تقدم (قوله اذ لا يقلع حينئذ) عدم القلع حينئذ ممنوع فليراجع وفى شرح الروض فى العارية فيما اذا وقف الارض انه يتخير ايضا لكن لا يقلع الارش الا اذا كان اصلح للوقف من التبقية بالاجرة اه وذكر الشارح نحوه ثم ايضا (قوله بالاثنين) متعلق بالصادق ش والاولى ان المراد بالجمع ماليس واحدا (قوله

أرض محتكرة بشرط صرف اجرة الارض من ريع الموقوف لانها تلزمه كارش جناية القن الموقوف مردود بان الظاهر انها لا تلزمه بل ان كان هناك ريع وجبت منه والا لم يلزم الواقف أجرة لما بعد الوقف وللمستحق مطالبته بالتفريغ وفارق جناية القن اذا وقفه بان رقبته محل لها لولا الوقف ولا كذلك نحو البناء انما محل التعلق ذمة مالكه وقد زال ملكه فزال التعلق ولهذا لو مات القن قبل اختيار الفداء لم يلزم سيده شيء ولو انهدم لبناء لم تسقط الاجرة الماضية فالاوجه صحة الوقف ولزوم للشرط وانقطاع الطلب عن الواقف ولو لم يشرط ذلك والاجارة فاسدة صرف الحكر من الوقف مقدما على غيره كالعمارة أو صحيحة أخذت من الواقف أو تركته أى لما قبل الوقف كما علم مما تقرر المعلوم منه ايضا انه حيث بقى بالاجرة بان اختارها المؤجر المالك أو كانت الارض وقفا اذ لا يقلع حينئذ كانت فى مغله فان نقص فبيت المال (فان وقف) على جهة فسيأتى أو (على معين) واحد (او جمع) قيل قول اصله جماعة أولى لشموله الاثنين انتهى ويرد بمنع ذلك بل هما سواء

وحصول الجماعة باثنين كما مر فى بابها اصطلاح يخص ذلك الباب لصحة الخبر به وحكم الاثنين يعلم من مقابلة الجمع بالواحد الصادق حينئذ مجازا بقرينة المقابلة بالاثنين (اشترط) عدم المعصية وتعينه

كما افاده قوله معين و(امكان تمليكه) من الواقف في الحال بان يوجد خارجا متاهلا للملك لان الوقف تمليك المنفعة (فلا يصح)

الوقف على معدوم كعلى مسجد سيبنى او على ولده ولا ولد له او على فقراء اولاده ولا فقير فيهم أو على أن يطعم المساكين ريعه على راس قبره او قبر ابيه وان علم واقتى ابن الصلاح بأنه لو وقف على من يقرا على قبره بعد موته فمات ولم يعرف له قبر بطل انتهى وكان الفرق ان القراءة على القبر مقصودة شرعا فصحت بشرط معرفته ولا كذلك الاطعام عليه على انه ياتى تفصيل فى مسئلة القراءة على القبر فاعلمه فان كان له ولد او فيهم فقير صح وصرف للحادث وجوده فى الأولى أو فقره فى الثانية لصحته على المعدوم تبعا كوقفته على ولدى ثم على ولد ولدى ولا ولد له وكعلى مسجد كذا وكل مسجد سيبنى من تلك المحلة وسيذكر فى نحو الحرفى ما يعلم منه ان الشرط بقاؤه فلا يرد عليه هنا ايهامه الصحة عليه لامكان تمليكه خلافا لمن زعمه ولا (على) احد هذين ولا على عمارة المسجد اذا لم يبينه بخلاف دارى على من اراد سكناها من المسلمين ولا على ميت ولا على (جنين) لان الوقف تسليط فى الحال بخلاف الوصية ولا يدخل أيضا فى الوقف على أولاده بل يوقف فان انفصل حيا ولم يسم الموجودين ولا ذكر عددهم دخل تبعا كما يأتى بزيادة عبارته

(قوله فى الحال) أى حال الوقف (قوله أو على أن يطعم) لا يخفى أنه خارج عن المعين فلا حاجة إلى إخراجه بامكان تمليكه كما نبه عليه سم عبارة النهاية او على القراءة على راس قبره او قبر ابيه الحى اه قال ع ش قوله مر او قبر ابيه الحى ووجه عدم الصحة فيه انه منقطع الاول اه (قوله المساكين) نائب فاعل يطعم و(قوله ريعه) بالنصب مفعوله الثانى (قوله او قبر ابيه) اى وهو حى (قوله وان علم) راجع للمسئلتين (قوله وكان الفرق) اى بين الاطعام والقراءة (قوله فصحت) اى القراءة اى الوقف عليها (قوله بشرط معرفته) أى القبر (قوله ولا كذلك الاطعام الخ) أى فلم يصح الوقف عليه مطلقا (قوله عليه) أى رأس القبر (قوله على انه ياتى تفصيل فى مسئلة القراءة) اى بعد قول المصنف ولو كان الوقف منقطع الاول الخ عبارته ثم ولو كان الوقف منقطع الاول كوقفته على من يقرا على قبرى او قبر ابى وابوه حى بخلاف وقفته الان او بعد موتى على من يقرا على قبرى بعد موتى فانه وصية فان خرج من الثلث او اجيز وعرف قبره صح والا فلا اه (قوله من تلك المحلة) اى فى تلك الخ (قوله بقاؤه) اى الموقوف عليه المعين (قوله الصحة عليه) أى على نحو الحرفى ع ش اه سم (قوله لامكان تمليكه) علة للايهام اه رشيدى (قوله إذا لم يبينه) اى المسجد اه ع ش (قوله بخلاف دارى على من اراد سكناها) اى فانه يصح ويعين من يسكن فيها ممن اراد السكنى حيث تنازعوا الناظر على الواقف اه ع ش (قوله ولا على ميت) قد يقال إذا كان الميت صحابيا او وليا اطرد العرف بالوقف عليه بقصد الصرف فى مصالح ضريحه او زواره فينبغى ان صح الوقف لان اطراد العرف قرينة معينة لارادة الوقف عليه تلك الجهة لا تمليكه الممتنع وهو نظير ما ذكروه فى النذر له إذا اطرد العرف بصرفه لمصالحه ونحو فقرائه وورثته اه سيد عمر وسيأتى عن المغنى قبيل قول المصنف ولا يصح إلا بلفظ ما يؤيده بل يصرح به قول المتن (ولا على جنين) كذا فى نسخ التحفة ويتعين ان يكون على هذه السابقة فى قوله على معدوم من المتن اه سيد عمر اقول قضيته ان معدوم ايضا من المتن لكن الذى فى المحلى والنهاية والمغنى فلا يصح على جنين اه بل ولفظ على معدوم لا وجود له فى المحلى والمغنى اصلا فالظاهر ان كتابة ولا على نسخ التحفة على رسم المتن إنما هى من الكتبة إلا ان يثبت هذا الرسم فى اصل الشارح رحمه الله تعالى (قوله لان الوقف) إلى قول المتن فان اطلق فى المغنى إلا قوله بل يوقف (قوله فى الوقف على اولاده) اى بخلافه على نحو الذرية كما قال فى العباب كالروض وشرحه وكذا اى يدخل فى الذرية والنسل والعقب الحمل الحادث فتوقف حصته انتهى والتقييد بالحادث الظاهر انه ليس لاخراج الموجود حال الوقف سم على حج وقوله فتوقف حصته يخالف قول الشارح مر الاتى فان انفصل استحق من غلة ما بعد انفصاله إلا أن يقال أراد بتوقف حصته عدم حرمانه إذا انفصل اه ع ش اقول ولا مخالفة اذ القول الاتى فى الوقف على الاولاد وكلام العباب والروض وشرحه فى الوقف على الذرية والنسل والعقب وفى الفرق بينهما فليراجع (قوله بل يوقف) اى ريع الوقف مدة الحمل وهذا مخالف لكلامه الاتى انفا الا ان يكون المراد وقف الحكم بالدخول وعدمه فعليه كان الاولى حذفه كما فى المغنى (قوله كما ياتى بزيادة)

أو على فقراء أولاده ولا فقير فيهم) فى شرح مر أو على القراءة على رأس قبره أو قبر أبيه الحى اه (قوله أو على ان يقطع المساكين ريعه) كيف يصدق هنا المعين حتى يحتاج الى اخراجه بامكان تمليكه بدليل جعله فى حيز التفريع الذى فى المتن (قوله الصحة عليه) اى على نحو الحرفى ش (قوله فى المتن على جنين) قال فى شرح الروض ولا يصح وقف الحمل وان صح عتقه نعم ان وقف الحامل صح فيه تبعا لامه اه (قوله ولا يدخل ايضا فى الوقف) أى على الاولاد وكذا فى شرح مر بخلافه على نحو الذرية كما قال فى العباب كالروض وشرحه وكذا اى يدخل فى الذرية والنسل والعقب الحمل الحادث فتوقف حصته اه والتقييد بالحادث الظاهر انه ليس لاخراج الموجود حال الوقف (قوله كما ياتى بزيادة) عبارته فى الفصل الاتى ولا يدخل الحمل عند الوقف اى على الاولاد لانه لا يسمى ولدا وانما يستحق من غلة ما بعد انفصاله كالحمل الحادث على وقفه بعد الوقف فانه انما يستحق من غلة ما بعد انفصاله خلافا لمن نازع فيه اه فقوله ولا يدخل الحمل عند الوقف اى لا يدخل

عبارته فى الفصل الآتى ولا يدخل الحمل عند الوقف أى على الاولاد لأنه لا يسمى ولدا وإنما يستحق من غلة ما بعد الانفصال كالحمل الحادث على وقفه بعد الوقف فانه إنما يستحق من غلة ما بعد انفصاله خلافا لمن نازع فيه اه قال سم قوله ولا يدخل الحمل الخ اى لا يدخل الان بحيث يستحق من غلة ما قبل الانفصال فلا ينافى قوله وإنما يستحق الخ اه قول المتن (ولا على العبد الخ) عبارة العباب وعلى رقيق الواقف كام ولده ومكاتبه ولا على رقيق غيره لنفسه والاجاز وكان لسيده اه سم (قوله وام ولد) اى حال كونها رقيقة كما هو الفرض وأما ما فى الروض من صحة وقفه على أمهات أولاده فصورته اى يقول وقفت دارى مثلا بعد موتى على امهات اولادى او يوصى بالوقف عليهن اه ع ش وفى سم ما يوافقه قول المتن (لنفسه) أى نفس العبد سواء كان له ام لغيره اه مغنى (قوله ان وقف) بالبناء للمفعول اى العبد ش اه سم (قوله الوقف عليه) اى العبد (قوله ويصح على الجزء الخ) عبارة المغنى والنهاية واما الوقف على المبعض فالظاهر كما قال شيخنا انه ان كان مهايأة وصدر الوقف عليه يوم نوبته فكالحر او يوم نوبة سيده فكالعبد وان لم تكن مهايأة وزع على الرق والحرية وعلى هذا يحمل اطلاق ابن خيران صحة الوقف عليه اه قال ع ش قوله فكالحر الخ ينبغى ان هذا التفصيل عند الاطلاق فان عين الواقف شيئا اتبع حتى لو وقف فى نوبة المبعض على سيده او فى نوبة السيد على العبد او عند عدم المهايأة على أحدهما بعينه عمل به فليراجع اه (قوله من العلة) اى قوله لانه ليس اهلا الخ (قوله على المكاتب الخ) اى مكاتب غيره واما مكاتب نفسه فلا يصح الوقف عليه كما جزم به الماوردى وغيره نهاية ومغنى ومر آنفا عن سم عن العباب مثله (قوله وإلا) اى وان قيد الوقف بمدة الكتابة وفى معنى التقييد ما لو عبر بمكاتب فلان اه مغنى (قوله انقطع به) وينتقل الوقف الى من بعده نهاية ومغنى اى إذا ذكر بعده مصرفا وإلا فالاقرب رجوعه للواقف (قوله بما اخذه من غلته) ثم ان كان ما قبضه من الغلة باقيا اخذ منه وإلا فهو فى ذمته يطالب به بعد العتق واليسار اه ع ش (قوله فهو محمول ليصح الخ) عبارة المغنى فان كان له لم يصح لأنه يقع للواقف وان كان لغيره فهو وقف الخ اه (قوله او لا يصح) اى فيما لو كان سيده حال الوقف جنينا ثم انفصل حيا او كان عبدا للواقف اه سيد عمر أى وكان مرتدا أو حربيا (قوله كما لو وهب) الى قول المتن ونفسه فى النهاية (قوله به) أى بشىء وكان الاولى حذفه كما فى النهاية والمغنى (قوله والقبول الخ) عبارة النهاية ويقبل هو ان شرطناه وهو الاصح الآتى اه (قوله وان نهاه الخ) غاية (قوله عنه) اى القبول (قوله ان امتنع) اى العبد عن القبول (قوله مملوكة) إلى قوله اما المباحة فى المغنى (قوله قابل لان يملك) عبارة المغنى اهل له بتمليك سيده فى قول اه (قوله الوقف على الخ) فاعل خرج ش اه سم (قوله بقصد مالكها) ينبغى رجوعه للمسئلتين ليوافق ما فى الروض وشرحه أى والمغنى سم وع ش (قوله وبالمملوكة المسبلة الخ) عطف على باطلق الوقف الخ (قوله فيصح) ولو باع المالك البهيمة هنا والعبد فى المسئلة السابقة فهل يبقى المرقوف له او ينتقل الى

(ولا على العبد) ولو مدبرا وأم ولد (لنفسه) لأنه ليس أهلا للملك نعم ان وقف على جهة قربة كخدمة مسجد أو رباط صح الوقف عليه لأن القصد تلك الجهة ويصح على الجزء الحر من المبعض حتى لو وقف بعضه القن على بعضه الحر صح كالوصية له به ويؤخذ من العلة ان الأوجه صحته على المكاتب كتابة صحيحة لأنه يملك ثم ان لم يقيد بالكتابة صرف له بعد العتق أيضا وإلا انقطع به هذا كله ان لم يعجز وإلا بان بطلانه لانه منقطع الأول فيرجع عليه بما أخذه من غلته (فان أطلق الوقف عليه فهو محمول ليصح أو لا يصح على انه (وقف على سيده) كما لو وهب منه أو أوصى له به والقبول ان شرط منه وان نهاه سيده عنه لا من سيده ان امتنع نظير ما يأتى فى الوصية (ولو أطلق الوقف على بهيمة) مملوكة (لغا) لاستحالة ملكها (وقيل هو موقوف على مالكها) كالعبد والفرق ان العبد قابل لأن يملك بخلافها وخرج باطلق الوقف على علفها أو عليها بقصد مالكها وبالمملوكة المسبلة فى ثغر أو نحوه فيصح بخلاف غير المسبلة ومن ثم نقلا عن المتولى عدم صحته على الوحوش والطيور

الآن بحيث يستحق من غلة ما قبل الانفصال فلا ينافى قوله وإنما يستحق الخ نظر الان الاستحقاق فرع الدخول وذلك لأن الدخول فيه بعد الانفصال (قوله فى المتن ولا على العبد لنفسه) عبارة العباب ولا على رقيق او اقف كام ولده ومكاتبه ولا على رقيق غيره لنفسه والاجاز وكان لسيده الخ اه وما ذكره فى ام ولده قد يخالفه قول الروض بعد ذلك او على امهات الاولاد إلا من تزوجت لم يعد استحقاقها بالطلاق اه ومراده امهات اولاده بدليل قول شرحه فى تعليل عدم عود استحقاقها بالطلاق لأنها لم تخرج به عن كونها تزوجت ولأن غرض الواقف أن تفى له أم ولده ولا يخلفه عليها أحد فمن تزوجت لم تف بذلك اه ولا يخفى ان مسئلة الروض مخالفة لمسئلة العباب فى ام الولد إلا ان تحمل مسئلة الروض على ما إذا اوصى بالوقف على امهات اولاده فليراجع (قوله نعم ان وقف) بالبناء للمفعول اى العبد ش (قوله الوقف على علفها الخ) الوقف فاعل خرج ش (قوله بقصد مالكها ينبغى رجوعه للمسئلتين ليوافق قول الروض وشرحه ما نصه ولا يصح الوقف على بهيمة ولو اطلق او وقف على علفها لعدم اهليتها للملك إلى ان قال فان قصد به مالكها فهو

المباحة ونوزعا فيه ويؤيده ما يأتي أن الشرط في الجهة عدم المعصية ويجاب بان هذه الجهة لا يقصد الوقف عليها عرفا ومن ثم لما قصد حمام مكة بالوقف عليه عرفا كان المعتمد صحته عليه اما المباحة المعينة فلا يصح عليها جزما على نزاع فيه (ويصح الوقف ولو من مسلم على ذمي) معين متحدا او متعددا كما يجوز التصدق عليه نعم ان ظهر في تعيينه قصد معصية كالوقف على خادم كنيسة للتعبد لغا كالوقف على نحو حصرها وكذا وقف عليه ما لا يملكه كفن مسلم ونحو مصحف ولو حارب ذمي صار الموقوف عليه كمنقطع الوسط او الاخر كما بحثه شارح وعليه فالفرق بينه وبين المكاتب اذا رق واضح (لا مرتد وحربي) لان الوقف صدقة جارية ولا بقاء لهما ويفرق بينهما وبين نحو الزاني المحصن وان كانا دونه في الاهدار اذ لا تمكن عصمته بحال بخلافهما بان في الوقف عليهما منا بذة لعز الاسلام لتمام معاندتهما له من كل وجه بخلافه ومن ثم ترددوا في معاهد ومستامن هل يلحقان بالذمي كما رجحه الغزي او بالحربي كما جزم به الدميري وقال غيره انه المفهوم من كلامهم وتردد السبكي فيمن تحتم قتله بالمحاربة ورجح انه كالزاني المحصن (ونفسه في الاصح) لتعذر تمليك الانسان ملكه او منافع ملكه لنفسه لانه حاصل ويمتنع تحصيل الحاصل واختلاف الجهة اذ استحقاقه ووقفا غيره ملكا الذي نظر اليه المقابل الذي اختاره جمع لا يقوى على دفع ذلك التعذر ومنه أن يشرط نحو قضاء دينه مما وقفه او انتفاعه به لا شرط الوقف نحو شربه او مطالعته او طبخه من بئر او كوز او في كتاب او قدر وقفها على نحو الفقراء كذا قاله شارح وليس بصحيح وكانه توهمه من قول عثمان رضي الله عنه في وقفه لبئر رومة بالمدينة دلوي فيها كدلاء المسلمين وليس بصحيح فقد اجابوا عنه بانه لم يقل ذلك على سبيل الشرط بل على سبيل الاخبار

المشتري فيه نظر وقد ذكروا في نظير ذلك في الوصية تفصيلا ولا يبعد مجيئه هنا فليراجع اهع ش عبارة شرح المنهج نعم يصح الوقف على علفها وعليها ان قصد به مالكها لانه وقف عليه اه وفي البجيرمي عن القليوبي قوله لانه وقف عليه قضيته انه له وان مات الدابة او باعها وانه بموته يكون منقطع الاخر وانه لا يتعين صرفه في علفها اه (قوله ونوزعا) الاولى الافراد (قوله فيه) اي فيما نقلاه عن المتولي من عدم الصحة (قوله ويؤيده) اي النزاع (قوله ويجاب) اي التاييد المذكور (قوله اما المباحة) اي الطيور المباحة اهع ش (قوله على نزاع فيه) أي في دعوى الجزم (قوله ولو من مسلم) الى المتن في المغني إلا قوله كما بحثه شارح (قوله على معين) وسياتي الكلام في الوقف على اهل الذمة او اليهود او نحو ذلك مغني وع ش (قوله وكذا إن وقف عليه) اي على الذمي ش اه سم (قوله صار الموقوف عليه الخ) عبارة المغني ينبغي ان يصرف الى من بعده اه (قوله كمنقطع الوسط) اي ان ذكر بعد الذمي مصرفا اي فيصرف لاقرب رحم الواقف مادام حيا ثم بعد موت الذمي لمن عينه الواقف بعده و(قوله والاخر) اي فيصرف لمن بعده من الآن إن عين الواقف جهة وإلا فلاقرب رحمه اهع ش وقوله يصرف لمن بعده الخ لا يترتب هذا على كونه منقطع الاخر كما يعلم مما ياتي فكان المناسب حذفه والاقتصار على قوله اي فيصرف لاقرب رحمه (قوله كما بحثه شارح) وهو ظاهر اه نهاية اي ما بحثه من انه كمنقطع الوسط او الاخر ثم إذا أسلم او ترك المحاربة والتزم الجزية هل يعود استحقاقه او لا فيه نظر وقياس ما ياتي من انه وقف على اولاده إلا من يفسق منهم ففسق بعضهم ثم عاد عدلا من الاستحقاق استحقاقه هناع ش (قوله واضح) وهو انه بالعجز عن الكتابة يتبين انه باق على ملك السيد حتى ان السيد يستحق ما كسبه في مدة كتابته ولا كذلك الذمي فانه لم يتبين بحرابته الان بقاء حرابته الاصلية ع ش وسيد عمر قول المصنف (لا مرتد) اي لا يصح الوقف عليه وكذا لا يصح الوقف منه لا يقال انه موقوف ان عاد الاسلام تبين صحته والا فلا لانا نقول ذلك إنما هو فيما يقبل التعليق كالعتق والطلاق بخلاف ما لا يقبله كالبيع والوقف فانه محكوم ببطلانه من المرتد من اصله وان عاد الى الاسلام اهع ش (قوله وبين الزاني المحصن) اي حيث صح الوقف عليه دونهما اهع ش (قوله إذ يمكن الخ) تعليل لكونهما دونه في الاهدار و(قوله بان في الوقف) متعلق بيفرق ش اهسم (قوله كما رجحه الغزي) وهو الاوجه ان حل بدارنا مادام فيها فاذا رجع صرف لمن بعده شرح م ر اي والخطيب اقول فلو رجع اليها فما حكمه اه سم قال ع ش بعد فرقه بين رجوعهما الى دارنا وبين حرابة الذمي ثم رجوعه ما نصه وعلى هذا فالظاهر انه اي كلا من المعاهد والمستامن إذا عاد الى دار الاسلام لا يرجع اليه لان مقصود الواقف لم يتناول الا المدة الاولى اه (قوله بالمحاربة) اي قطع الطريق و(قوله ورجح) اي السبكي (انه الخ) هذا هو المعتمد فيصح الوقف عليه اهع ش قول المتن (في الاصح) ونص المصنف في نكت التنبيه الخلاف بقوله وقفت على زيد الحربي او المرتد كما يشير اليه كلام الكتاب اما اذا وقف على الحربيين او المرتدين فلا يصح قطعا نهاية ومغني (قوله لتعذر) الى قوله ثم رايت في المغني والى قوله ويفرق في النهاية إلا قوله ثم رايت الى نعم (قوله الذي نظر الخ) نعت للاختلاف و(قوله الذي اختاره الخ) نعت للمقابل و(قوله لا يقوى الخ) خبر للاختلاف (قوله او انتفاعه به) اي ولو بالصلاة فيما وقفه مسجدا اهع ش (قوله ومنه) اي من

وقف عليه اه (قوله ويجاب بان هذه الجهة الخ) كذا شرح م ر (قوله وكذا ان وقف عليه) اي على الذمي ش (قوله كما بحثه شارح) وهو ظاهر شرح م ر (قوله فالفرق بينه وبين المكاتب اذا رق اي حيث يتبين بطلانه (قوله اذ لا تمكن الخ) تعليل لكونهما دونه في الاهدار وقوله بان في الوقف الخ متعلق بيفرق ش (قوله كما رجحه الغزي) وهو الاوجه ان حل بدارنا مادام فيها فاذا رجع صرف لمن

بان للواقف ان ينتفع بوقفه العام كالصلاة بمسجد وقفه والشرب من بئر وقفها ثم رأيت بعضهم جزم بان شرط نحو ذلك يبطل الوقف نعم شرطه ان يضحى عنه منه صحيح أخذا من قول الماوردى وغيره بصحة شرط ان يحج عنه منه أى لانه لا يرجع له من ذلك إلا الثواب وهو لا يضر بل هو المقصود من الوقف ويفرق بينه وبين شرطه الصلاة فيما وقفه مسجدا بان الصلاة فيها انتفاع ظاهر بالبدن فعاد عليه بشرطه ذلك رفق دنيوى ولا كذلك فى نحو الحج والاضحية وافتى أبو زرعة فيمن وقف بناء او بستانا وشرط ان يبدا من ريعه بعمارته وما فضل له ثم لاولاده بانه صحيح وما فضل عن العمارة يحفظ مادام حيا لجواز الاحتياج اليه فيها ثم ما فضل حال موته يصرف لاولاده وانما لم يبطل فيما جعله لنفسه لانه لا يعرف ومن ثم لم يكن كالوقف على زيد ونفسه حتى يصح فى نصفه ويبطل فى نصفه ولا كمقطع الوسط حتى يصرف الفاضل فى حياته لاقرب الناس اليه لانه هنا ليس طبقة ثانية بل من جملة الاولى وان تقدم بعضها عليه وانما لم يؤثر ضم المجهول وهو ماله الى المعلوم لانه لم يشرك بينهما بل قدم المعلوم وهو نحو العمارة فصح فيه وأخر المجهول المتعذر الصرف اليه فحفظنا الفاضل لموته لما مر هذا حاصل كلامه المبسوط فى ذلك وفيه ما فيه للمتامل ولو وقف على الفقراء مثلا ثم صار فقيرا جاز له الاخذ منه وكذا لو كان فقيرا حال الوقف كما فى الكافى واعتمده السبكى وغيره ويصح شرطه النظر لنفسه ولو بمقابل ان كان بقدر أجرة المثل فاقل ومن حيل صحة الوقف على النفس أن يقف على أولاد أبيه ويذكر صفات نفسه فيصح كما قاله جمع متأخرون واعتمده ابن الرفعة وعمل به فى حق نفسه فوقف على الاقه من بنى الرفعة وكان يتناوله

الوقف على نفسه اه ع ش (قوله يبطل الوقف) وهو ظاهر لانه بشرطه ذلك منع غيره من الانتفاع به فى الوقت الذى يريد فاشبه الوقف على نفسه اه ع ش (قوله بصحة شرط ان يحج عنه الخ) فان ارتد لم يجز صرفه فى الحج وصرف الى الفقراء فان عاد الى الاسلام اعيد الوقف الى الحج ولو وقف على الجهاد عنه جاز أيضا فان ارتد فالوقف على حاله لان الجهاد يصح من المرتد بخلاف الحج اه مغنى (قوله ويفرق بينه) اى شرطه نحو الحج والاضحية وبين شرطه الصلاة فيما وقفه الخ ظاهره بطلان الوقف بهذا الشرط وبه صرح شرح البهجة سم على حج ومثل ذلك فى البطلان ما وقع السؤال عنه من أن شخصا وقف نخيلا على مسجد بشرط ان تكون ثمرتها له والجريد والليف والخشب ونحوها للمسجد اه ع ش (قوله وبستانا) الواو بمعنى او (قوله ان يبدا) ببناء المفعول (قوله اليه) اى الفاضل (فيها) اى العمارة (قوله لانه) اى ما جعله لنفسه (قوله لم يكن) اى الوقف المذكور (قوله لانه) اى الواقف (قوله من جملة الاولى) وهى العمارة والواقف (قوله بعضها) اى بعض الاولى وهو العمارة (قوله وانما لم يؤثر ضم المجهول الخ) يؤخذ منه انه لو شرك بينهما او قدم المجهول ضر كالاوقاف الحجازية المشروط فيها للمتزوجة الكفاية وللعزبة البر والصلة فان تقديم المجهول والتشريك بينه وبين المعلوم يؤدى الى نزاع لا منتهى له فليتامل اه سيد عمر (قوله ماله) بفتح اللام (قوله وهو نحو العمارة) الاولى ذكره بعد قوله السابق الى المعلوم وحذف لفظة نحو (قوله لموته) اى اليه (قوله لما مر) أى بقوله لجواز الاحتياج الخ (قوله وفيه ما فيه الخ) ولعل وجهه ان الوقف المذكور مآله الى الوقف لنفسه ثم لاولاده فيبطل فى كله فليراجع (قوله ولو وقف) الى قوله ولو اقر فى المغنى إلا قوله كما فى الكافى الى ويصح وقوله وعمل به الى وان يؤجر وقوله وهاتان الى وان يستحكم والى المتن فى النهاية الا قوله لغيره وقوله وهاتان الى وان يستحكم وما انبه عليه (قوله جاز له الاخذ منه) اى كاحدهم اه ع ش (قوله بقدر اجرة المثل الخ) فان كان اكثر منها لم يصح الوقف اه مغنى قال ع ش اما ان شرط النظر لغيره وجعل للناظر اكثر من اجرة المثل لم يمتنع كما ياتى بعد قول المصنف فان فوض اليه هذه الامور اه (قوله واعتمده ابن الرفعة الخ) وهو الاوجه نهاية ومغنى (قوله وكان) اى ابن الرفعة (يتناوله) اى

بعده شرح مر اقول فلو رجع اليها أى فما حكمه (قوله نعم شرطه ان يضحى عنه الخ) كذا شرح مر (قوله ويفرق بينه وبين شرط الصلاة الخ) ينبغى ان يكون المراد ان هذا الشرط باطل فى نفسه غير مؤثر فى صحة الوقف اخذا مما نقلناه عند قول المتن الآتى ولو قال وقفت هذا سنة فباطل عن شرح الروض من ان ما يضاهى التحرير كقوله جعلته مسجدا سنة يصح مؤبدا كما لو ذكر فيه شرطا فاسدا اه إلا ان يخص الشرط الفاسد فى ذلك بغير ما يتعلق بالوقف على النفس ثم رأيت عبارة شرح البهجة تقتضى هذا (قوله ويفرق بينه وبين شرطه الصلاة فيما وقفه مسجدا) ظاهره بطلان الوقف بهذا الشرط وهو صريح قوله فى شرح البهجة ما نصه اى كما لا يصح الوقف إذا شرط ان يقضى من ريع الوقف ونمائه ديونه او ان يأكل مما يطلع من ثماره او ان ينتفع به وان كان ينتفع به عند اطلاق الوقف كان شرط ان يقبر فيما وقفه مقبرة او ان يصلى فيما وقفه مسجدا او ان يستسقى من بئر وقفها واما قول عثمان الخ وهذا يرد ما قاله الماوردى الذى اعتمده فى العباب بقوله لكن له الانتفاع بوقفه العام كمقبرة ومسجد وبئر وكتاب شرطه ام لا (قوله ولو وقف على الفقراء ثم صار فقيرا جاز له الاخذ منه) فى العباب ولو وقف على ولده ثم ورثته فمات ولده وهو من ورثته فلا شىء له اه وعبارة تجريده ولو وقف على ولده ثم على ورثته ثم الفقراء فمات ولده وهو أحد ورثته قال الماوردى والرويانى لم يصرف اليه وتكون حصته للفقراء ويصرف الباقى لبقية الورثة وبه افتى الغزالى ثم قال على ان فى صرف حصته للفقراء نظرا والقياس انه لباقى الورثة كما لو وقف على هذين ثم الفقراء فمات

وخالف فيه الاسنوى وغيره تبعا للغزالى والخوارزمى فابطلوه ان انحصرت الصفة فيه والاصح لغيره قال السبكى وهو اقرب لبعده عن قصد الجهة وأن يؤجره مدة طويلة ثم يقفه على الفقراء مثلا ثم يتصرف فى الاجرة أو يستأجره من المستأجر وهو الاحوط لينفرد باليد ويأمن خطر الدين على المستأجر وهاتان حيلتان لانتفاعه بما وقفه لا لوقفه على نفسه كما هو واضح وان يستحكم فيه من يراه ولو اقر من وقف على نفسه ثم على جهات مفصلة بان جاء كما يراه حكم به وبلزومه اوخذ باقراره ويجوز نقض الوقف فى حق غيره على ما أفتى به البرهان المراغى وخالفه التاج الفزارى فقال يقبل اقراره عليه وعلى من يتلقى منه كما لو قال هذا وقف على ويأتى قبيل الفصل ماله تعلق بذلك ﴿تنبيه﴾ افتى ابن الصلاح بان حكم الحنفى بصحة الوقف على النفس لا يمنع الشافعى باطنا من بيعه وسائر التصرفات فيه قال لان حكم الحاكم لا يمنع ما فى نفس الامر وإنما منع منه فى الظاهر سياسة شرعية ويلحق بهذا ما فى معناه انتهى وتبعه على ذلك جمع ورده آخرون بأنه مفرع على الضعيف ان حكم الحاكم فى محل اختلاف المجتهدين لا ينفذ باطنا كما صرح به فى تعليله والاصح كما فى الروضة فى مواضع نفوذه باطنا ولا معنى له الا ترتب الآثار عليه من حل

يأخذ غلته اه ع ش (قوله وخالف فيه الخ) عبارة النهاية والمغنى وان خالف الخ (قوله لبعده عن قصد الجهة تعليل لما قبل قوله والاكما هو ظاهر اه رشيدى (قوله وان يؤجره) كقوله الآتى وان يسقى الخ عطف على قوله ان يقف على الخ (قوله ثم يتصرف الخ) ولو انفسخت الاجارة بعد الوقف عادت المنافع للواقف كما تقدم فى الاجارة فى شرح والاظهر انه لا يرجع على سيده باجرة ما بعد العتق اه ع ش (قوله او يستاجره) عطف على يتصرف (قوله وهو الاحوط) اى الاستئجار من المستاجر (قوله وهاتان) اى صورتا الاجارة (قوله وان يستحكم الخ) عبارة المغنى ومنها ان يرفعه إلى حاكم يرى حصته كما عليه العمل الآن فانه لا ينقض حكمه اه (قوله من يراه) اى الوقف على النفس كالحنفى اه ع ش (قوله بان حاكما الخ) متعلق باقر (قوله حكم به) اى بصحة الوقف (قوله ويجوز نقض الوقف الخ) عبارة النهاية ونقض الوقف الخ (قوله فى حق غيره) اى فى حق من يتلقى منه كما ياتى (قوله وخالفه التاج الفزارى الخ) وهو الاوجه اه نهاية (قوله عليه وعلى من يتلقى الخ) اى فلا يبطل فى حقه ولا حق من يتلقى منه اه ع ش قال الرشيدى انظر هل المراد من يتلقى منه بجهة الوقف خاصة حتى يخرج نحو الزوجة فلا يسرى عليها او المراد ما هو اعم اه اقول الثانى هو الظاهر بدليل ما بعده (قوله ان حكم الحاكم الخ) بيان للضعيف (قوله فى تعليله) اى بقوله لان حكم الحاكم لا يمنع الخ (قوله ولا معنى له) اى للنفوذ باطنا (قوله ونحوهما) كالصحة والفساد (قوله بان حكم الحاكم الخ) اى ولو حاكم ضرورة ومحل ذلك كله حيث صدر حكم صحيح مبنى على دعوى وجواب أما لو قال الحاكم الحنفى مثلا حكمت بصحة الوقف وبموجبه من غير سبق ذلك لم يكن حكما بل هو افتاء مجرد وهو لا يرفع الخلاف فكان لاحكم فيجوز للشافعى بيعه والتصرف فيه اه ع ش (قوله مسلم) إلى الفرع فى المغنى وإلى قوله وياتى اوائل الخ إلى المتن وقوله ومر فى النهاية إلا قوله اما او لا إلى قيل (قول المتن على جهة معصية) انظر هل العبرة بعقيدة الواقف او الموقوف عليه او بعقيدتهما فيه نظر والاقرب ان العبرة بعقيدة الواقف مطلقا لانه المباشر فتعتبر عقيدته وبقى ما لو اطلق الوقف على الكنائس فهل يحمل على ما تنزله المارة فيصح او على ما للتعبد فيبطل فيه نظر والاقرب كما فى حاشية التحرير لشيخنا الشورى عن شيخه صالح البطلان اه ع ش اقول ما استقر به اولا من اعتبار عقيدة الواقف مطلقا يرد عليه بطلان وقف الذمى على عمارة كنيسة للتعبد فالاقرب اعتبار المعصية من حيث الشرع واما استقرابه ثانيا فيؤيده ما تقدم ان الوقف على عمارة المسجد مطلقا من غير بيانه لا يصح (قوله نحو الكنائس) صريح ما ذكر ان هذا إذا صدر من مسلم يكون معصية فقط ولا يكفر به وهو ظاهر لان غايته انه فعل امر امحرما لا يتضمن قطع الاسلام لكن نقل بالدرس عن شيخنا الشورى ان عمارة الكنيسة من المسلم كفر لان ذلك تعظيم لغير الاسلام وفيه ما لا يخفى لانا لا نسلم ان ذلك فيه تعظيم غير الاسلام مع انكاره فى نفسه وبتسليمه فجرد تعظيمه مع اعتقاد حقيقة الاسلام لا يضر لجواز كون التعظيم لضرورة فهو تعظيم ظاهر لا حقيقى اه ع ش اقول الاقرب ما نقل عن الشورى من الكفر فى ظاهر الشرع إلا أن يقارن فعله بنحو ضرورة ظاهرة لنا والله اعلم (قوله التى للتعبد الخ) اى وإن كانت قديمة قبل البعثة اه مغنى (قوله للتعبد) اى ولو مع نزول المارة اه ع ش (قوله وإن مكناهم منه) اى من الترميم عبارة المغنى وسواء فيه إنشاء الكنائس وترميمها وإن لم نمنعه ولا يعتبر تقييد ابن الرفعة عدم صحة الوقف على الترميم بمنعه اه (قوله او كتابة نحو التوراة) عطف على عمارة الخ زاد المغنى او السلاح لقطاع الطريق اه (قوله او قناديلها) او حصرها او خدامها

أحدهما وفيه بحث للرافعى اه وهذا قد يشكل على ما لو وقف على الفقراء ثم صار فقيرا حيث يستحق وعلى ما لو وقف على افقه اولاد فلان وهو افقههم حيث يستحق فيحتاج إلى الفرق فليتامل اقول ذكر الشارح فى

وحرمة ونحوهما وقد صرح الاصحاب بأن حكم الحاكم فى المسائل الخلافية يرفع الخلاف ويصير الامر متفقا عليه (فان وقف) اه مسلم أو ذمى (على جهة معصية كعمارة نحو الكنائس) التى للتعبد أو ترميمها وإن مكناهم منه كما بسطه السبكى وتبعه الاذرعى وغيره رد لايهام وقع فى كلام ابن الرفعة أو قناديلها أو كتابة نحو التوراة (فباطل) لانه اعانة على معصية نعم لا نبطل ما فعله ذمى إلا ان ترافعوا الينا

وان قضى به حاكمهم اما نحو كنيسة لنزول المارة أو لسكنى قوم منهم دون غيرهم على الاوجه فيصح الوقف عليها وعلى نحو قناديلها أو اسراجها واطعام من يأوى اليها منهم لانتفاء المعصية لانها حينئذ رباط لا كنيسة كما يأتى فى الوصية ومن (٢٤٧) ثم جرى هنا جميع ما يأتى ثم (فرع) يقع لكثيرين انهم يقفون اموالهم فى صحتهم على ذكور أولادهم قاصدين بذلك حرمان اناثهم وقد تكرر من غير واحد الافتاء ببطلان الوقف حينئذ وفيه نظر ظاهر بل الوجه الصحة اما اولا فلا نسلم ان قصد الحرمان معصية كيف وقد اتفق أئمتنا كاكثر العلماء على ان تخصيص بعض الاولاد بماله كله او بعضه هبة أو وقفا أو غيرهما لا حرمة فيه ولو لغير عذر وهذا صريح فى ان قصد الحرمان لا يحرم لانه لازم للتخصيص من غير عذر وقد صرحوا بحله كما علمت وأما ثانيا فبتسليم حرمته هى معصية خارجة عن ذات الوقف كشراء عنب بقصد عصره خمرا فكيف يقتضى ابطاله (او) على (جهة قربة) يمكن حصرها (كالفقراء) والمراد بهم هنا فقراء الزكاة نعم المكتسب كفايته ولا مال له ياخذ هنا (والعلماء) وهم حيث أطلقوا هنا أصحاب علوم الشرع كالوصية (والمساجد والمدارس) والكعبة والقناطر وتجهيز الموتى فيختص به من لا تركة له ولا منفق يلزمه انفاقه (صح) لعموم أدلة الوقف ولا نظر لكونه على جماد لان النفع عائد على المسلمين ولا لانقطاع العلماء دون الفقراء لان الدوام فى كل شىء بحسبه وخرج بيمكن حصرها الوقف على جميع الناس فيلغو كما قاله الماوردى والرويانى لكن نازعهما السبكى (او) على (جهة لا يظهر فيها القربة)

اه مغنى (قوله وان قضى به الخ) أى فتبطله اذا ترافعوا الينا وان قضى به حاكمهم لاما وقفوه قبل البعث على كنايسهم القديمة فلا نبطله بل نقره حيث نقرها نهاية ومغنى قال ع ش قوله مر بل نقره الخ اى وان لم نعلم شروطه عندهم لجواز ان لا يكون المعتبر فى شريعتنا معتبرا فى شريعتهم حين كانت حقا اه (قوله لنزول المارة) اى ولو ذميين اه ع ش (قوله فى صحتهم) اى اما فى حال المرض فلا يصح الا باجارة الاناث لان التبرع فى مرض الموت على بعض الورثة يتوقف على رضا الباقين اه (قوله وقد تكرر من غير واحد الخ) عبارة النهاية والاوجه الصحة وان نقل عن بعضهم القول ببطلانه اه (قوله بل الوجه الصحة) أى مع عدم الاثم ايضا اه ع ش (قوله بماله) بكسر اللام والباء داخلة على المقصور (قوله او غيرهما) اى كالنذر (قوله لانه) اى القصد (لازم الخ) اى لزوما بينا (قوله بحله) اى التخصيص قول المتن (او جهة قربة) اى يظهر قصد القربة فيها بقرينة قوله بعد اوجهة لا تظهر فيها القربة والا فالوقف كله قربة اه مغنى ويأتى فى الشرح مثله (قوله والمراد بهم هنا فقراء الزكاة) عبارة المغنى (تنبيه) ظاهر كلام الرافعى فى قسم الصدقات أن فقير الزكاة والوقف واحد فمانع من احدهما منع من الآخر وعلى هذا يجوز الصرف على المساكين وقال فى الروضة الاصح انه لا يعطى من وقف الفقراء فقيرة لها زوج يمونها ولا المكنى بنفقة ابيه اه (قوله ولا مال له) قضيته ان من له مال يقع موقعا من كفايته لا ياخذ لانه ليس فقيرا فى الزكاة والظاهر انه غير مراد بل الظاهر ان مرادهم بالفقير هنا ما يشمل المسكين فمن له مال يقع موقعا من كفايته لكنه لا يكفيه فقير اه ع ش ومر آنفا عن المغنى ما يوافقه قول المتن (والعلماء والقراء والمجاهدين) ويدخل فى الوقف على الفقهاء من حصل فى علم الفقه شيئا يهتدى به الى الباقى وان قل لا المبتدى من شهر ونحوه والمتوسط بينهما درجات والورع للمتوسط الترك وان افتى بالدخول كما نقله المصنف عن الغزالى وفى الوقف على المتفقهة من اشتغل بالفقه مبتديه ومنتهيه وفى الوقف على الصوفية النساك الزاهدون المشتغلون بالعبادة فى غالب الاوقات المعرضون عن الدنيا وان ملك احدهم دون النصاب ولا يؤبى دخله بخرجه ولو خاط او نسخ احيانا فى غير حانوت او درس او وعظ او كان قادرا على الكسب او لم يلبسه الخرقة شيخ فلا يقدح شىء من ذلك فى كونه صوفيا بخلاف الثروة الظاهرة ويكفى فيه مع مامر التزيى بزيهم أو المخالطة وفى الوقف على سبيل البر او الخير او الثواب اقارب الواقف فان لم يوجدوا فاهل الزكاة غير العاملين والمؤلفة وفى الوقف على سبيل الله الغزاة الذين هم اهل الزكاة فان جمع بين سبيل الله وسبيل البر وسبيل الثواب كان ثلث للغزاة وثلث لاقارب الواقف وثلث لاصناف الزكاة غير العامل والمؤلفة اه مغنى (قوله اصحاب علوم الشرع) اى ويصرف لهم ولو اغنياء ع ش (قوله فيختص به) اى بالوقف على التجهيز (قوله وخرج بيمكن الخ) عبارة النهاية فلو لم يمكن ذلك اى الحصر كالوقف على جميع الناس صح كذلك ايضا كما افاده الوالد رحمه الله تعالى تبعا للسبكى

شرح قول المتن ولو وقف على شخصين ثم الفقراء فمات أحدهما الى آخر مسئلة التجريد ثم قال وقياسه مامر فيمن وقف على الفقراء وهو فقير او حدث فقره انه يدخل الى اخر ما اطال به فراجعه (قوله اما نحو كنيسة لنزول المارة الخ) كذا شرح مر (قوله واطعام من يأوى اليها منهم) لهذا شبيه بما تقدم فى شرح امكان تمليكه تمثيلا لما لا يصح من قوله او على ان يطعم المساكين ريعه على راس قبره او قبر ابيه وان علم فليتامل (قوله بل الوجه الصحة) كذا شرح مر (فرع) فى فتاوى السيوطى ما نصه مسئلة المدارس المبنية الان بالديار المصرية وغيرها ولا يعلم للواقف نص على انها مسجد لفقد كتاب الوقف ولا يقام بها جمعة هل تعطى حكم المسجد او لا الجواب المدارس المشهورة الان حالها معلوم فمنها ما علم نص الواقف انها مسجد كالشيخونية فى الايوانين خاصة دون الصحن ومنها ما علم نصه انها ليست بمسجد كالكاملية والبيبرسية فان فرض ما يعلم فيه ذلك ولو بالاستفاضة لم يحكم بانها مسجد لان الاصل خلافه اه (قوله لكن نازعهما السبكى) اعتمد

خلافا للماوردى والرويانى اه قال ع ش قوله مر على جميع الناس وعلى الصحة ينبغى الصرف لثلاثة لكن لا يتجه هذا إذا فضل الريع عن كفايتهم لا سيما مع احتياج غيرهم سم على حج وظاهره وإن كان المدفوع لهم اغنياء اه (قوله بين به) اى بقوله او وجهة لا يظهر فيها الخ و (قوله ان المراد بجهة القربة) اى السابقة انفا (قوله على نحو الذميين والفساق) هل صورة المسئلة انه عبر بالذميين او الفساق اه سم اقول ظاهر كلامهم نعم عبارة البجيرمى ويصح على يهود او نصارى او فساق او قطاع طريق على المعتمد وفيه ما لا يخفى لانه اعانة على معصية انتهى حلبى والظاهر ان محل الصحة إذا لم يكن الوصف القائم بهم باعثا على الوقف بان اراد ذواتهم بخلاف ما إذا قال وقفت هذا على من يفسق او يقطع الطريق فلا يصح اه (قوله استحسنا) اى الشيخان (قوله لكن نازعهما نقلا الخ) اعتمد مر النزاع اه سم عبارة النهاية وهو اى ما استحسناه من البطلان مردود نقلا ومعنى اه وعبارة المغنى وهذا اى صحة الوقف على اهل الذمة والفساق هو المعتمد وممن صرح بصحة الوقف على اليهود والنصارى الماوردى والصميرى وهو المذكور فى الشامل والبحر والتتمة اه (قوله يشترط فيها) أى الجهة أى فى الوقف عليها (قوله إذ فرق واضح الخ) قد يقال ليس هذا حق الجواب لان التعرض لم يسو بينهما بل ادعى الظهور فى الاغنياء الذى نفاه المصنف فكان حق الجواب إنما هو ادعاء منع الظهور اه رشيدى وقوله ادعاء منع الظهور لعل حقه منع ادعاء الظهور (قوله من تحرم عليه الزكاة) اى ممال له لا بالقدرة على الكسب لما مر فى الفقير لكن فى سم على حج ما نصه قوله والغنى الخ شامل للمكتسب السابق إلحاقه بالفقراء فى الاخذ من الوقف عليهم فعلى هذا الشمول يلزم ان ياخذ المكتسب المذكور مع الاغنياء ومع الفقراء وهو بعيد انتهى اه ع ش اقول وصرح بالشمول المغنى عبارته ﴿تنبيه﴾ لم يتعرضوا لضابط الغنى الذى يستحق به الوقف على الاغنياء قال الاذرعى الاشبه الرجوع فيه الى العرف وقال غيره انه من تحرم عليه الصدقة اما لملكه او لقوته وكسبه او كفايته بنفقة غيره وهو اولى ولو وقف على الاغنياء وادعى شخص انه غنى لم يقبل إلا ببينة بخلاف ما لو وقف على الفقراء وادعى شخص انه فقير ولم يعرف له مال فيقبل بلا بينة اه (قوله الزبيرى) وفى النهاية بدله الزبيلى (قوله وياتى) عبارة المغنى ولا يصح الوقف على تزويق المسجد او نقشه كما فى الروضة ولا على عمارة القبور قال الاسنوى وينبغى استثناء قبور الانبياء والعلماء والصالحين كنظيره فى الوصية قال صاحب الذخائر وينبغى حمله على عمارتها ببناء القباب والقناطر عليها على وجه مخصوص لا بنائها نفسها للنهى عنه انتهى وهذا ظاهر ويصح الوقف على المؤن التى تقع فى البلد من جهة السلطان ووقف بقرة او نحوها على رباط إذا قال ليشرب لبنها من ينزله او ليباع نسلها ويصرف ثمنه فى مصالحه فان اطلق قال القفال لم يصح وان كنا نعلم انه يريد ذلك لان الاعتبار باللفظ قال الاذرعى والظاهر أن ما قاله القفال بناء على طريقته أنه إذا وقف شيئا على مسجد كذا لا يصح حتى يبين جهة مصرفه وطريقة الجمهور تخالفه انتهى فالمعتمد كما قاله شيخنا هنا الصحة ايضا انتهى (قوله الوقف من الناطق) الى قول المتن وقوله تصدقت فى النهاية إلا قوله قيل إلى نعم وقوله وفيه نظر الى وغيرهما وقوله واعترض الى اما الاخرس وقوله بل قال المتولى الى المتن (قوله من الناطق) سياتى محترزه قبيل قول المتن وصريحه (قوله ولا ياتى فيه) اى الوقف و (قوله وفارق نحو البيع) اى حيث جرى فيه الخلاف اه ع ش (قوله فامكن تنزيل النص عليها) اما المعاطاة اى بان يحمل قوله إنما البيع عن تراض على البيع المعروف لهم ولو بالمعاطاة اه ع ش (قوله ولا كذلك الوقف) اى لعدم وجوده فيها (قوله

شيخنا الشهاب الرملى الصحة شرح مر وينبغى عليها أن يكفى الصرف لثلاثة لكن لا يتجه هذا ان فضل الريع عن كفايتهم لا سيما مع احتياج غيرهم وظاهره وان كان المدفوع لهم اغنياء (قوله على نحو الذميين والفساق) هل صورة المسئلة انه عبر بالذميين او الفساق (قوله لكن نازعهما نقلا ومعنى) اعتمد مر النزاع (قوله والغنى هنا من تحرم عليه الزكاة) شامل للمكتسب السابق الحاقه بالفقراء فى الاخذ من الوقف عليهم فعلى هذا الشمول يلزم ان ياخذ المكتسب المذكور مع الاغنياء ومع الفقراء وهو بعيد (قوله

بين به ان المراد بجهة القربة ما ظهر فيه قصدها وإلا فالوقف كله قربة (كالاغنياء صح فى الاصح) كما يجوز بل يسن الصدقة عليهم فالمرعى انتفاء المعصية عن الجهة فقط نظرا إلى ان الوقف تمليك كالوصية ومن ثم استحسنا بطلانه على نحو الذميين والفساق لانه اعانة على معصية لكن نازعهما نقلا ومعنى ومر فى الطيور ما يعلم منه انه يشترط فيها ايضا ان تكون مما يقصد الوقف عليه عرفا قيل تمثيل المتن غير صحيح لسن الصدقة على الاغنياء فكيف لا يظهر فيهم قصد القربة اه وهو جمود إذ فرق واضح بين لا يظهر ولا يوجد فتامله ولو حصرهم كاغنياء اقاربه صح جزما كما بحثه ابن الرفعة وغيره والغنى هنا من تحرم عليه الزكاة قاله الزبيرى وبحث الاذرعى اعتبار العرف ثم شك فيه وياتى أوائل الوصية حكم الوقف على الشيخ الفلانى او ضريحه (ولا يصح) الوقف من الناطق الذى لا يحسن الكتابة (إلا بلفظ) ولا ياتى فيه خلاف المعاطاة وفارق نحو البيع بانها عهدت فيه جاهلية فامكن تنزيل النص عليها ولا كذلك الوقف فلو بنى بناء على هيئة مسجد او مقبرة وأذن فى اقامة الصلوات او الدفن فيه لم يخرج بذلك عن ملكه

قيل

قيل بخلاف مالو أذن فى الاعتكاف فيه فانه يصير بذلك مسجدا اه ويوجه مع مافيه بان الاعتكاف يستلزم المسجدية بخلاف نحو الصلاة نعم بناء المسجد فى الموات تكفى فيه النية لانه ليس فيه إخراج الارض المقصودة بالذات عن ملكه أى لاحقيقة ولا تقديرا حتى يحتاج إلى لفظ قوى يخرجه عنه ويزول ملكه عن الآلة باستقرارها فى محلها من البناء لا قبله إلا أن يقول هى للمسجد (٢٤٩) ذكره الماوردى ومخالفة الفارقى فيه

قيل بخلاف مالو أذن) المتجه أن مجرد الاذن فى الاعتكاف فيه ليس انشاء لوقفه مسجدا بل متضمن للاعتراف بذلك فلا يصير مسجدا بمجرد ذلك م ر اهسم عبارة المغنى والظاهر كما قال شيخنا انه لو قال اذنت فى الاعتكاف فيه صار بذلك مسجدا لان الاعتكاف لا يصح إلا فى المسجد بخلاف الصلاة اه زاد فى النهاية وينبغى ان صيرورته مسجدا بذلك إنما هو لتضمن كلامه الاقرار لا لكون ذلك صيغة إنشاء لوقفه حتى لو لم يوجد منه صيغة لذلك لم يكن وقفا باطنا اه (قوله فى الاعتكاف فيه) اى او فى صلاة التحية اه ع ش (قوله نعم) إلى قوله إلا أن يقول فى المغنى (قوله تكفى فيه) أى فى كون ذلك البناء مسجدا (قوله لانه ليس الخ) عبارة المغنى ووجهه السبكى بان الموات لم يدخل فى ملك من احياه مسجدا وإنما احتيج للفظ لاخراج ما كان فى ملكه عنه اه (قوله اى لاحقيقة الخ) اى لا عن ملكه الحقيقى ولا التقديرى (قوله حتى يحتاج الخ) تفريع على المنفى لا النفى (قوله ويزول الخ) عطف على قوله تكفى فيه الخ (قوله فيه) اى قول الماوردى نعم بناء المسجد فى الموات الخ (قوله وأعترض القمولى والبلقينى الخ) اعتمده النهاية (قوله ماذكره) اى الماوردى اخرا اى قوله إلا ان يقول هى للمسجد اه رشيدى (قوله توقف ملكه الخ) خبر ان (قوله وهو) أى للمسجد (حينئذ) أى قبل حصول الاحياء (قوله بمجرد قوله) اى قول مريد البناء هذه الآلة للمسجد (قوله فما قاله) اى الماوردى (قوله وغيرهما) بالرفع عطف على القمولى والبلقينى و (قوله زوال) بالنصب مفعول اعترض ش اه سم (قوله وقد يجاب بحمل هذا الخ) معتمد اه ع ش (قوله والاول) اى كلام الماوردى (قوله ذلك) اى الحمل (قوله وهو) اى كلام البغوى (قوله والحق الاسنوى) إلى قوله والبلقينى فى المغنى (قوله بالمسجد) اى المبنى فى الموات (قوله فى ذلك) أى فى أنه يصير وقفا بنفس البناء فى الموات والنية اه ع ش (قوله نحو المدارس)

(فرع) فى فتاوى السيوطى مسئلة المدارس المبنية الان بالديار المصرية وغيرها هل تعطى حكم المسجد ام لا الجواب المدارس منها ما علم نص الواقف انها مسجد كالشيخونية ومنها ما علم نصه انها ليست بمسجد كالكاملية فان فرض ما يعلم فيه ذلك ولو بالاستفاضة لم يحكم بانها مسجد لان الاصل خلافه سم على حج وافهم ان مالم يعلم فيه شىء لا بالاستفاضة ولا بغيرها يحكم بمسجديته اكتفاء بظاهر الحال اه ع ش أى بكونها على هيئة المسجد (قوله على طريقة ضعيفة) وهى عدم اشتراط اللفظ فى الوقف مطلقا وكفاية الفعل والنية (قوله والبلقينى) عطف على الأسنوى (قوله قال الشيخ ابو محمد الخ) اقره النهاية (قوله لبنى الخ) شامل لغير الموات بان يشترى ويبنى فيها نحو الرباط (قوله فيصير كذلك الخ) ولو لم يقصد الاخذ محلا بعينه حال الاخذ هل يصح ذلك ويتخير فى المحل الذى يبنى فيه او لا بد من التعيين فيه نظر ولا يبعد الصحة توسعة فى النظر لجهة الوقف ما امكن ثم لو بقى من الدراهم التى اخذها لما ذكر شىء بعد البناء فينبغى حفظه ليصرف على ما يعرض له من المصالح اه ع ش وبقى فيما لو اخذ من الناس شيئا ليشترى به بيتا فى مكة مثلا بدون قصد وبيان محل بعينه منها ويقفه على جهة مخصوصة مثلا فهل يصح ذلك ويتخير فى المحل الذى يشتريه فيه او لا بد من تعيينه حال الاخذ مقتضى قول المحشى ولا يبعد الصحة توسعة الخ الاول فليراجع (قوله بمجرد بنائه) اى بنية الزاوية او الرباط (قوله وكذا الشارع) اى فى الموات (قوله بمجرد الاستطراق) اى مع النية بدون اللفظ

ضعيفة واعترض القمولى والبلقينى ماذكره اخرا بان الذى ينبغى توقف ملكه للآلة على قبول ناظره وقبضه وفيه نظر لان الكلام فى الآلة التى يحصل بها الاحياء وهو حينئذ لا ناظر له لعدم وجود المسجدية إلا بعد ان يوجد من البناء ما يحصل به الاحياء وإذا تعذر الناظر حينئذ اقتضت الضرورة ان ما سيصير مسجدا يتبين انه ملك تلك الآلة بمجرد قوله فما قاله صحيح لاغبار عليه وغيرهما زوال الملك عن الآلة باستقرارها بقول الرويانى لو عمر مسجدا خرابا ولم يقف الآلة كانت عارية يرجع فيها متى شاء اه وقد يجاب بحمل هذا على ما إذا لم يبن بقصد المسجد والاول على ما إذا بنى بقصد ذلك وسياتى فى مبحث النظر ما يؤيده ذلك ثم رايت فى كلام البغوى ما يرد كلام الرويانى هذا وهو قول فتاويه لو قال لقيم المسجد اضرب اللبن من ارضى للمسجد فضربه وبنى به المسجد صار له حكم المسجد وليس له نقضه كالصدقة التى اتصل بها القبض وله

قيل بخلاف مالو أذن فى الاعتكاف فيه الخ) المتجه أن مجرد الاذن فى الاعتكاف فيه ليس إنشاء لوقفه مسجدا بل متضمن للاعتراف بذلك فلا يصير مسجدا فى نفس الامر بمجرد ذلك م ر (قوله وفيه نظر لان الكلام الخ) النظر والمنظر به يدلان على عدم صيرورة الآلة مسجدا بخلاف كلام البغوى الآتى (قوله وغيرهما)

استرداده قبل أن يبنى به اه وألحق الاسنوى أخذا من كلام الرافعى بالمسجد فى ذلك نحو المدارس والربط والبلقينى أخذا منه أيضا البئر المحفورة للسبيل والبقعة المحياة مقبرة قال الشيخ أبو محمد وكذا لو أخذ من الناس شيئا ليبنى به زاوية أو رباطا فيصير كذلك بمجرد بنائه واعترض بعضهم ما قاله الشيخ بأنه فرعه على طريقة ضعيفة قال ولده وكذا الشارع يصير وقفا بمجرد الاستطراق بخلاف ملكه الذى يريد جعله شارعا لابد فيه من اللفظ اه وقياس ما مر فى المسجد بالموات أنه لابد فى مصير الموات شارعا

من نية وقفه شارعا مع استطراقه له ولو مرة اما الاخرس فيصح باشارته واما الكاتب فيصح بكتابته مع النية (وصريحه) ما اشتق من لفظ الوقف نحو (وقفت كذا) على كذا (أو أرضى) أو أملاكى (موقوفة) أو وقف (عليه والتسبيل والتحبيس) أى ما اشتق منهما كاملاكى حبس عليه (صريحان على الصحيح) فيهما لاشتهارهما (٢٥٠) شرعا وعرفا فيه بل قال المتولى ما نقل عن الصحابة وقف الا بهما ومر فى الاقرار حكم اشهدو

على أنى وقفت كذا (ولو قال تصدقت بكذا صدقة محرمة) او مؤبدة (او موقوفة) واستشكل الخلاف فى هذه مع صراحة ارضى موقوفة بلا خلاف واجيب بان فيه خلافا ايضا ويجاب بان موقوفة فى الاولى وقعت مقصودة وفى الثانية وقعت تابعة فضعفت صراحتها او مسبلة او محبسة او صدقة حبس او حبس محرم او صدقة ثابتة أو بتلة قاله ابن خيران او لا تورث (او لا تباع ولا توهب) الواو هنا بمعنى او اذ الاوجه الاكتفاء باحدهما كما صححه فى البحر وجزم به ابن خيران وابن الرفعة وان نازع فيه السبكى (فصريح فى الاصح) لان لفظ التصدق مع هذه القرائن لا يحتمل غير الوقف ومن ثم كان هذا صريحا بغيره وانما لم يكن قوله لزوجته انت بائن منى بينونة محرمة لا تحلين لى بعدها ابدا صريحا لاحتماله غير الطلاق كالتحريم بالفسخ بنحو رضاع (وقوله تصدقت فقط ليس بصريح) فى الوقف ولا كناية فلا يحصل به وقف (وان نواه) لتردده بين صدقة الفرض والنفل والوقف وقوله وان نواه

(قوله من نية وقفه الخ) ممن هذه النية اهسم يظهر أنها من المستطرق (قوله مع استطراقه له) كان وجه اعتباره هنا دون الصلاة بالفعل فى المسجد ان ثم صنعا للمحيى كالبناء فاكتفى به مع النية ولا كذلك هنا فلو فرض ان هنا صنعا له كذلك كقطع شجر وتسوية ارض فلا يبعد الاكتفاء به مع النية وإن لم يحصل استطراق بالفعل فليتامل اه سيد عمر (قوله اما الاخرس) إلى المتن فى المغنى (قوله باشارته) اى المفهمة وبكتابته اه مغنى (قوله فيصح بكتابته الخ) اى ولو احسن النطق (قوله ما اشتق من لفظ الوقف) الاولى ان يقول الوقف وما اشتق منه (قوله على كذا) وإن لم يقله لم يصح اه مغنى (قوله ما اشتق منهما) الاولى وما اشتق الخ بواو العطف (قوله حبس عليه) اى محبوسة وهو بفتح الحاء مصدر حبس إذا وقف وبضمها الموقوف ففى المختار الحبس بوزن الفعل ما وقف اه ع ش عبارة الرشيدى لعله بضم الحاء والباء جمعا لحبيس حتى يناسب التفسير قبله اه (قوله حكما اشهدوا الخ) اى من انه يثبت به الوقفية إذا ذكر المصرف (قوله واستشكل الخ) اى استشكل السبكى و (قوله فى هذه) اى صدقة موقوفة مع جزمه اولا بصراحة ارضى موقوفة اه مغنى (قوله مع صراحة ارضى موقوفة بلا خلاف) اى مع ذكره صراحة ذلك بلا خلاف حتى يلاقى الجواب بان فيها خلافا ايضا على ما فيه وإلا فكيف يسلم أنه لا خلاف فيها ثم يدعى فيه الخلاف اه رشيدى (قوله وأجيب بان الخ) عبارة المغنى قال ابن النقيب الخلاف محكى من خارج لان فى صراحة لفظ الوقف وجها لكنه ضعيف اى فلا يناسب ان يعبر بالاصح وقال غيره ان موقوفة من طغيان القلم ويكون القصد كتابة لفظ مؤبدة كما قاله الشافعى والجمهور فسبق القلم الى كتابة موقوفة اه (قوله ويجاب الخ) اى على تسليم عدم الخلاف فى ارضى موقوفة (قوله مقصودة) اى عمدة و (قوله تابعة) اى فضلة (قوله او مسبلة الخ) كقوله الاتى او لا تورث الخ عطف على محرمة و (قوله او صدقة حبس) بالاضافة عطف على صدقة (قوله او حبس محرم) عطف على حبس كما نبه عليه ع ش وكان الاولى عكس العطف ليفيد (قوله محرم) بفتح الراء نعت حبس (قوله الواو هنا) الى قول المتن وان الوقف على معين فى المغنى الا قوله ولا كناية وقوله وان الى المتن وقوله فان قيل الى ونقل وقوله والاصار الى المتن (قوله بغيره) وهو ما ضمه الى تصدقت بكذا (قوله لاحتماله غير الطلاق الخ) والقياس حينئذ أنه اذا لم يدع الطلاق يمنع عنها مؤاخذة له باقراره ثم يستفسر وأنه لا يقبل تفسيره بغير الثلاثة المذكورة اه رشيدى (قوله بالفسخ الخ) المراد به ما يشمل الانفساخ (قوله فى الوقف) الى قوله ووقفته للاعتكاف فى النهاية الا قوله وقوله الى المتن (قوله على ما قدرته) اى قوله ولا كناية (قوله فلا اعتراض) ويمكن ايضا توجيه كلامه بان قوله ليس بصريح مجاز فى معنى لا يحصل به الوقف وقرينته قوله وان نواه فهو من قبيل الكناية اه سم قول المتن (ينوى الخ) انظر ما اذا لم ينو اه سم والظاهر انه يصير مجردا باحة والله اعلم (قوله اذ هو صريح الخ) معتمد اه ع ش (قوله فان قيل الخ) هلا ملكه بمجرد الدفع اليه كما هو شان صدقة التطوع وسياتى فى باب الهبة جزمه بعدم اشتراط الايجاب والقبول فى الصدقة بل يكفى الدفع والاخذ وعبارة الارشاد او تصدقت ان عم والا فنوع هبة اه سم (قوله ونقل الزركشى الخ) عبارة المغنى

بالرفع عطف على القمولى والبلقينى أو زوال بالنصب مفعول اعترض ش (قوله من نية وقفه شارعا الخ) ممن هذه النية (قوله فلا اعتراض عليه) ويمكن ايضا توجيه كلامه بان قوله ليس بصريح مجاز فى معنى لا يحصل به الوقف وقرينته قوله وان نوى فهو من قبيل الكناية (قوله فى المتن وينوى) انظر ما اذا لم ينو (قوله فان قيل) هلا ملكه بمجرد الدفع اليه كما هو شأن صدقة التطوع وسيأتى فى باب الهبة جزمه بعدم اشتراط الايجاب والقبول فى الصدقة بل يكفى الدفع والاخذ وعبارة الارشاد او تصدقت ان عم والا فنوع هبة

دليل على ما قدرته اذ لم يعهد تأثير النية فى الصريح فلا اعتراض عليه (الا أن يضيفه الى جهة عامة) كتصدقت بهذا على الفقراء والاسنى (وينوى الوقف) فيصير كناية كما هو ظاهر كلام الروضة كالعزيز وغيره وصوبه الزركشى ويحصل به الوقف لظهور اللفظ حينئذ فيه بخلافه فى المضاف الى معين ولو جماعة فانه لا يكون كناية وان نواه اذ هو صريح فى التمليك بلا عوض فان قبل وقبض ملكه والا فلا ونقل الزركشى عن

جمع انه متى نوى به الوقف كان وقفا فيما بينه وبين الله تعالى (والاصح ان قوله حرمته أو أبدته ليس بصريح) لانه لا يستعمل مستقلا بل مؤكدا كما مر بل كناية لاحتماله وأتى بالواو لئلا يوهم ان أحدهما غير كناية (و) الاصح وان نازع فيه الاسنوى وغيره (ان قوله جعلت البقعة مسجدا) من غير نية صريح فحينئذ (تصير به مسجدا) وان لم يات بلفظ عامر لان المسجد لا يكون إلا وقفا فان نوى به الوقف أو زاد الله صار مسجدا قطعا ووقفته للاعتكاف صريح فى المسجدية كما هو ظاهر وللصلاة صريح فى مطلق الوقفية وقوله للصلاة كناية فى المسجدية فان نواها صار مسجدا وإلا صار وقفا على الصلاة وان لم يكن مسجدا كالمدرسة (و) الاصح (ان الوقف على معين) واحدا وجماعة (يشترط فيه قبوله) ان تاهل وإلا فقبول وليه عقب الايجاب او بلوغ الخبر كالهبة ورجح فى الروضة فى السرقة انه لا يشترط نظرا الى انه بالقرب اشبه منه بالعقود ونقله فى شرح الوسيط عن النص واقتصر له جمع بانه الذى عليه الاكثرون واعتمدوه بل قال المتولى محل الخلاف ان قلنا انه ملك للموقوف عليه أما إذا قلنا انه لله تعالى فهو كالاعتاق واعترض بان الاعتاق لا يرتد بالرد ولا يبطله الشرط الفاسد ورد بان التشبيه به فى حكم لا يقتضى لحوقه به فى غيره وعلى الاول لا يشترط قبول من بعد البطن الاول وان كان

والاسنى هذا كله كما قال الزركشى بالنسبة الى الظاهر أما فى الباطن فيصير وقفا بينه وبين الله تعالى كما صرح به جمع منهم ابن الصباغ وسليم والمتولى وغيرهم اه (قوله كان وقفا) معتمد اه ع ش قال سم انظر هل يشكل بقاعدة ما كان صريحا فى بابه الخ اه ويمكن ان يجاب باستثنائه عنها التوسعهم فى الوقف لشبهه بالاعتاق قول المتن (حرمته او ابدته) ويجرى الخلاف ايضا فيما لو قال حرمته وابدته اه مغنى (قوله كما مر) اى آنفا فى المتن (قوله صريح) اى وان لم يقل لله اه مغنى (قوله بلفظ عامر) اى من الصرائح (قوله للاعتكاف) أى أو لتحية المسجد اه بجيرمى عن القليوبى (قوله وللصلاة الخ) عطف على للاعتكاف (قوله وقوله للصلاة كناية) الاخصر الاوضح وكناية قول المتن (وان الوقف على معين) اعتمده النهاية والمغنى خلافا للمنهج ولظاهر ما ياتى فى الشرح (قوله واحدا وجماعة) إلى قوله وبحث بعضهم فى النهاية إلا قوله بل قال إلى وعلى الاول وقوله على ما مر جمعه إلى ولا قبول ورثة قول المتن (يشترط فيه) ولا يشترط القبض على المذهب وشذ الجورى فحكى قولين فى اشتراطه فى المعين اه مغنى (قوله فقبول وليه) فلو لم يقبل وليه بطل الوقف سواء كان الولى الواقف أو غيره ومن لا ولى له خاص فوليه القاضى فيقبل له عند بلوغ الخبر أو يقيم على الصبى من يقبل له فلو وقف على جمع فقبل بعضهم دون بعض بطل فيما يخص من لم يقبل عملا بتفريق الصفقة اه ع ش (قوله عقب الايجاب) اى ان كان حاضرا و(قوله او بلوغ الخبر) اى عقبه ان كان غائبا وان لم يبلغه الخبر إلا بعد طول الزمن لكن لو مات الواقف فالظاهر عدم صحة قبوله بعد موته لالحاقهم الوقف بالعقود دون الوصية وفى سم على منهج ما لم ر الى بطلان الوقف فيما لو مات البطن الاول قبل القبول او رجع الواقف قبله وقال ان فى المنقول ما يساعده فليحرر اه وهو مستفاد من قول الشارح مر الآتى فان رد البطن الاول بطل الوقف اه ع ش (قوله كالهبة ورجح فى الروضة الخ) عبارة النهاية والمغنى كالهبة والوصية وهذا هو الذى صححه الامام واتباعه وعزاه الرافعى فى الشرحين للامام وآخرين وصححه فى المحرر ونقله فى زيادة الروضة عنه مقتصرا عليه وهو المعتمد وان رجح فى الروضة فى السرقة الخ اه (قوله واعترض الخ) اى ما قاله المتولى (قوله بان الاعتاق لا يرتد بالرد) اى بخلاف الوقف (قوله ويرد) أى الاعتراض (قوله وعلى الاول) أى الاصح من اشتراط القبول (قوله لا يشترط قبول) بل الشرط عدم ردهم نهاية ومغنى قال ع ش قوله مر بل الشرط عدم ردهم اى من بعد البطن الاول فلو رد بطل فيما يخصه وانتقل لمن بعده ويكون كمنقطع الوسط اه (قوله وان كان الاصح الخ) عبارة المغنى قضية كلام المصنف ترجيح اشتراط القبول فى البطن الثانى والثالث لانهم يتلقون الوقف من الواقف قال السبكى والذى يتحصل من كلام الشافعى والاصحاب انه لا يشترط قبولهم وان شرط قبول البطن الاول وانه يوتد بردهم كما يرتد برد الاول على الصحيح فيهما اه (قوله الاصح) أى من أنهم يتلقون من الواقف (قوله ولا قبول ورثة) عطف على لا يشترط قبول الخ ش سم (ولا قبول ورثة حائزين) الظاهر ان هذا وما بعده فى الوقف بعد الموت كما يدل عليه السياق فليراجع اه رشيدى عبارة الحلبى قوله وقف عليهم الخ اى فى مرض موته اه وعبارة مصطفى الحموى فى هامش التحفة قوله ما يفى به الثلث اى إذا وقف فى مرض موته لانه إذا وقف فى الصحة لا يشترط ان يفى به الثلث وصرح به الحلبى فى حاشية المنهج اه (قوله هنا) اى فى الوقف على ورثة

اه (قوله كان وقفا فيما بينه وبين الله) انظر هل يشكل بقاعدة ما كان صريحا فى بابه الخ (قوله فى المتن وان الوقف على معين الخ) اعتمده مر (قوله لا يشترط قبول من بعد البطن الاول) بل الشرط عدم الرد شرح مر (قوله ولا قبول ورثة الخ) عطف على لا يشترط قبول الخ ش (قوله ويلزم من جهتهم بمجرد اللفظ الخ) كان وجه استثناء ذلك من اشتراط القبول من المعين ان للانسان غرضا تاما فى دوام نفع ورثته

الاصح انهم يتلقون من الواقف على ما رجحه جمع متأخرون لكن الذى استحسناه انا إذا قلنا بالاصح اشترط قبولهم ولا قبول ورثة حائزين وقف عليهم مورثهم ما يفى به الثلث على قدر انصبائهم فيصح ويلزم من جهتهم بمجرد اللفظ قهرا عليهم لأن القصد من الوقف دوام الاجر للواقف فلم يملك الوارث رده إذ لا ضرر عليه فيه ولأنه يملك اخراج الثلث عن الوارث بالكلية فوقفه عليه أولى وبحث بعضهم انه لا أثر هنا بعد وقفه على

أولاده بقدر انصبائهم لشرطه انه بعدهم لاولاد الاناث ولاولاد الذكور دون اولاد الاناث وفيه نظر لانه إما وقف او وصية وكل منهما يؤثر فيه شرطه فلا وجه لخروج هذا إلا أن يجاب بانه لما لزمه في اصل الوقف رعاية قدر انصبائهم لزمه ذلك فيمن بعدهم ولو وقف جميع املاكه كذلك ولم يجيزوه نفذ في ثلث التركة قهرا عليهم كما تقرر وخرج بالمعين الجهة العامة وجهة التحرير كالمسجد فلا قبول فيه جزما ولم ينب الامام عن المسلمين فيه بخلافه في نحو القود لان هذا لابد له من مباشر ولا يشترط قبول ناظر المسجد ما وقف عليه بخلاف ما وهب له (ولو رد) الموقوف عليه المعين البطن الاول أو من بعده جميعهم او بعضهم الوقف (بطل حقه) منه (شرطنا القبول ام لا) كالوصية نعم لو وقف على وارثه الحائز ما يخرج من الثلث لزم ولم يبطل حقه برده كما مر وانتصر جمع لقول البغوي لا يرتد به كالعتق وخرج بحقه اصل الوقف فان كان الرد البطن الاول بطل عليهما او من بعده فكمنقطع الوسط وقال السبكي الذي تحصل من كلام الشافعي والاصحاب أنه يرتد بردهم كما يرتد برد البطن الاول والاثر للرد بعد القبول كعكسه فلو رجع الرد وقبل لم يستحق شيئا إن حكم حاكم برده وإلا استحق كما نقلاه وأقراه لكن نازع فيه الاذرعي ويظهر انه لا اثر هنا للرد من بعد الاول قبل دخول وقت استحقاقه كرد الوصية في حياة الموصى (و) لما تم الكلام على اركانه الاربعة شرع في ذكر شروطه وهي التابيد والتنجيز وبيان المصرف والالزام فحينئذ

حائزين (قوله لشرطه) متعلق باثر وكانه ضمنه معنى اعتبار اه سم (قوله وكل منهما يؤثر الخ) محل تامل بالنسبة للوصية لان الوصية بموت الموصي ينتقل الملك فيها للموصى له نعم إن قيل ان الموصى به حينئذ إنما هو المنفعة اتجه ما قاله اه سيد عمر (قوله ان لا يجاب الخ) يتامل فان النظر اقوى في بادىء النظر اه سيد عمر (قوله لزمه ذلك الخ) اى فصار الشرط المذكور لغوا (قوله ولو وقف جميع) إلى قوله وانتصر في النهاية (قوله كذلك) اى على اولاده بقدر انصبائهم (قوله كالجهة العامة) اى كالفقراء (قوله لان هذا) اى نحو القود (ولا يشترط) إلى قوله ان حكم في المغني إلا قوله وانتصر إلى وخرج (قوله ولا يشترط قبول ناظر المسجد الخ) وينبغي ان مثله الرباط والمدرسة والمقبرة لمشابهتها للمسجد في كون الحق لله تعالى اه ع ش (قوله بخلاف ما وهبه له) فانه لابد من قبول ناظره وقبضه كالوهب لصبي وقوله جعلته للمسجد كناية تمليك لا وقف فيشترط قبول الناظر وقبضه اه مغني (قوله البطن الاول) بالرفع بدل من الموقوف عليه و(قوله الوقف) مفعول رد قول المتن (شرطنا القبول الخ) اى من المعين اه مغني (قوله كما مر) اى آنفا (قوله فان كان الرد الخ) هذا الصنيع يدل على انه إذا لم يوجد من البطن الاول قبول ولا رد لم يبطل اصل الوقف بل حقه حتى إذا جاء البطن الثاني وقبل استحق وكذا مر لكن قضية اشتراط قبول المتصل بطلان الوقف بانتفائه اه سم وقوله لكن قضية الخ تقدم عن ع ش عن سم على منهج عن مر ما يوافقها (قوله بطل) اى اصل الوقف ش اه سم (قوله عليهما) اى على اشتراط القبول وعدمه اه سم (قوله فكمنقطع الوسط) صريح في انه لا يبطل اصل الوقف اى برد البطن الثاني حتى إذا لم يرد البطن الثالث ومن بعده ثبت الوقف في حقهم اه سم (قوله بردهم) أي من بعد البطن الاول (قوله ولا اثر للرد الخ) أي مطلقا من البطن الاول أو من بعدهم (قوله والا استحق الخ) خلافا للمغني وشرح الروض عبارتهما وقول الرويائي يعود له إن رجع قبل حكم الحاكم به لغيره مردود كما بينه الاذرعي اه (قوله لكن نازع فيه الاذرعي) قضية إطلاق النهاية عدم قبول الرجوع بعد الرد اعتماد النزاع كالمغني وشرح الروض (قوله على الفقراء) إلى قوله ولا اثر في المغني (قوله نعم إن اشبه التحرير) عبارة المغني ﴿تنبيه﴾ ماذكر محله فيما لا يضاهي التحرير اما ما يضاهيه كالمسجد

فوسع له في الزام الوقف عليهم قهر اليتيم له ذلك الغرض (قوله لشرطه) متعلق باثر وكانه ضمنه معنى اعتبار (قوله المعين البطن الاول او من بعده الخ) عبارة الروض فصل لو وقف على معينين لا جهة عامة ومسجد ونحوه اشترط قبول متصل من البطن الاول فقط واما الثاني اى وما بعده فلا يشترط إلا عدم ردهم فان ردوا فمنقطع الوسط وإن رد الاول بطل اه وقوله بطل اى الوقف قطعا كما شرحه ومفهوم قوله وإن رد الاول بطل انه لو لم يرد ولم يقبل لم يبطل الوقف لكن مقتضى اشتراط قبوله واتصاله بطلان الوقف إذا انتفى قبوله المتصل وإلا فلا معنى لاشتراطه في الوقف كما هو صريح الصنيع وقوله في المتن بطل حقه قال العراقي في النكت اى من الوقف كما صححوه وقال الماوردي من الغلة فعلى الاول ان كان البطن الاول صار منقطع الاول فيبطل كله على الصحيح او الثاني فمنقطع الوسط اه (قوله وخرج بحقه اصل الوقف فان كان الرد الخ) هذا الصنيع يدل على انه إذ لم يوجد من البطن الاول قبول ولا رد لم يبطل اصل الوقف بطل حقه حتى إذا جاء البطن الثاني وقبل استحق وكذا مر ولكن قضية اشتراط قبوله المتصل بطلان الوقف بانتفائه (قوله بطل) اى اصل الوقف ش وقوله عليهما لعل المراد على اشتراط القبول وعدمه (قوله فكمنقطع الوسط) صريح في انه لا يبطل أصل الوقف حتى إذا لم يرد البطن الثالث ومن بعده ثبت الوقف في حقهم (قوله فلو رجع الرد وقبل) عبارته في شرح الروض فلو رجع بعد الرد لم يعد له وقول الرويائي يعود له إن رجع قبل حكم الحاكم به لغيره مردود كما بينه الاذرعي اه (قوله نعم إن اشبه التحرير الخ) عبارة شروح الروض اما ما يضاهيه اى التحرير كقوله جعلته مسجدا سنة فيصح مؤبدا كما لو ذكر فيه شرطا فاسدا قاله الامام وتبعه غيره اه وقضية ذلك استثناء

والمقبرة

(لو قال وقفت هذا) على الفقراء (سنة) مثلا (فباطل) وقفه لفساد الصيغة لان وضعه على التابيد نعم أشبه التحرير كجعلته مسجدا سنة

صح مؤبدا كما قاله الامام وتبعه غيره ولا اثر للتاقيت الصريح بما لا يحتمل بقاء الدنيا اليه كما بحثه الزركشي كالاذرعي لان القصد منه التابيد لا حقيقة التاقيت ولا لتاقيت الاستحقاق كعلى زيد سنة ثم على الفقراء او الا ان يلد لي ولد ولا للتاقيت الضمني في منقطع الآخر المذكور في قوله (ولو قال وقفت على اولادي او على زيد ثم نسله) ونحوهما مما لا يدوم (ولم يرد) على (٢٥٣) ذلك (فالاظهر صحة الوقف) لان مقصوده

والمقبرة والرباط كقوله جعلته مسجدا سنة فانه يصح مؤبدا كما لو ذكر فيه شرطا فاسدا قاله الامام وتبعه غيره اي وهو لا يفسد بالشرط الفاسد اه وفي سم بعد ذكر مثلها عن شرح الروض ما نصه وقضية ذلك استثناء ما يضاهي التحرير ايضا مما سياتي في قوله ولو وقف بشرط الخيار بطل على الصحيح اه (قوله ان اشبه التحرير) اي بان تظهر فيه القربة اه بجيرمي عن الحلبي (قوله صح الخ) وفاقا للاسنى والمغني وخلافا للنهاية (قوله ولا اثر) إلى قوله اي بلد الموقوف في النهاية الا قوله او بوكيله عن نفسه وقوله على المنقول خلافا للتاج (قوله ولا اثر للتاقيت الصريح الخ) فلو وقفه على الفقراء الف سنة او نحوها مما يعد بقاء الدنيا اليه صح اه نهاية (قوله كما بحثه الزركشي الخ) قد يشكل على ذلك ما قالوه في البيع والنكاح من عدم الصحة فيهما الا ان يقال الوقف لكون المقصود منه القربة المحضة نظر والما يقصد من اللفظ دون مدلوله اه ع ش (قوله ولا لتاقيت الخ) عطف على للتاقيت (قوله ونحوهما) إلى قوله ويؤخذ في المغني (قوله ومثله ما لو لم يعرف الخ) ظاهره ولو في الابتداء اه سم (قوله الدوام) عبارة المغني على الدوام اه (قول المتن وان مصرفه) اي عند انقراض من ذكر اه مغني (قوله ويؤخذ منه) اي من التقديم المذكور (قوله ومن ثم) اي من اجل انه لا ترجيح بالارث والعصوبة (قال) اي ابو زرعة (قوله بل هما مستويان) قضيته ان الاخ الشقيق والاخ للاب مستويان اه ع ش (قوله والمعتبر الفقراء دون الاغنياء منهم) اعتمده المغني ايضا قال ع ش قال الزركشي لو وقف على الاقارب اختص بالفقير منهم خلاف الوقف على الجيران سم على منهج والاقرب حمل الجيران على ما في الوصية لمشابهتها في التبرع اه (قوله نحو الذكر الخ) عبارة النهاية الذكر على غيره فيما يظهر اه باسقاط لفظة النحو وقال السيد عمر قوله نحو الذكر كذي الجهتين فلا يقدم على ذي الجهة عند استواء الدرجة اه وقد يقال قد علم هذا من قول الشارح فلا ترجيح بهما الخ فالاولى اسقاطها (قوله او بوكيله) بين به ان المراد من له الوقف لا من تعاطى الوقف كالوكيل اه رشيدي (قوله عن نفسه) سيذكر محترزه بقوله الاتي اما الامام الخ (قوله لان الصدقة) إلى قوله اي بلد الموقوف في المغني الا قوله او كانوا إلى صرفه الامام وقوله ورجحه جمع متاخرون (قوله في جنس الوقف) بجيم فنون وفي بعض النسخ في حبس الخ بحاء فباء ويرجحه قول المغني في تحبيس الوقف اه (قوله اري ان تجعلها) فجعلها في اقاربه وبني عمه اه مغني (قوله وبه) اي بالحث المذكور (قوله عدم تعينهم) من باب التفعل (قوله في نحو الزكاة) من المصارف الواجبة اه مغني (قوله لهذه) اي للزكاة وسائر المصارف الواجبة اه مغني (قوله او قال) عطف على فقدت الخ (قوله وسكت عن باقيها) ظاهره وان وجد اقاربه الفقراء اه سم (قوله صرفه الامام الخ) معتمد اه ع ش (قوله كما نص عليه) عبارة النهاية وشرح الروض كما نص عليه البويطي في الاولى اه اي في صورة فقد الاقارب (قوله وقال آخرون واعتمده ابن الرفعة) عبارة المغني وقيل يصرف الخ (قوله اي بلد الموقوف الخ) وصرح في الانوار بعدم اختصاصه بفقراء بلد الوقف بخلاف الزكاة اه نهاية قال الرشيدي قوله وصرح في الانوار اي بناء على القول الثاني اه اي على مقابل الاظهر (قوله من ترجيحه) اي بلد الموقوف (قوله على مقابل الاظهر) اي المار بقول المتن وإن مصرفه اقرب الناس (قوله القائل) اي للقابل (قوله ومن ثم) اي من اجل ان المراد فقراء ومساكين بلد الوقف

القربة والدوام فاذا بين مصرفه ابتداء سهل ادامته على سبيل الخير (فاذا انقرض المذكور)) ومثله ما لو لم تعرف ارباب الوقف (فالاظهر انه يبقى وقفا) لان وضع الوقف الدوام كالعتق (و) الاظهر (ان مصرفه اقرب الناس) رحما لا ارثا فيقدم وجوبا ابن بنت على ابن عم ويؤخذ منه صحة ما افتى به ابو زرعة ان المراد بما في كتب الاوقاف ثم الاقرب إلى الواقف او المتوفى قرب الدرجة والرحم لا قرب الارث والعصوبة فلا ترجيح بهما في مستويين في القرب من حيث الرحم والدرجة ومن ثم قال لا يرجح عم على خال بل هما مستويان والمعتبر الفقراء دون الاغنياء منهم ولا يفضل نحو الذكر على الاوجه (إلى الواقف) بنفسه او بوكيله عن نفسه (يوم انقراض المذكور) لان الصدقة على الاقارب افضل القربات فاذا تعذر الرد للواقف تعين اقربهم اليه لان الاقارب مما حث الشارع عليهم في جنس الوقف لقوله صلى الله عليه وسلم لابي طلحة لما اراد ان يقف بيرحاء اري ان تجعلها في الاقربين وبه فارق عدم تعينهم في نحو الزكاة على ان لهذه مصرفا عينه الشارع بخلاف الوقف ولو فقدت اقاربه او كانوا كلهم اغنياء على المنقول خلافا للتاج السبكي او قال ليصرف من غلته لفلان كذا وسكت عن باقيها صرفه الامام في مصالح المسلمين كما نص عليه ورجحه جمع متقدمون وقال آخرون واعتمده ابن الرفعة يصرف للفقراء والمساكين اي بلد الموقوف اخذا من ترجيحه على مقابل الاظهر القائل بصرفه اليهم ومن ثم قال الزركشي

قياس منع نقل الزكاة عن فقراء بلد هامنعه عن فقراء بلد الموقوف اما الامام إذا وقف منقطع الاخر فيصرف للصالح لا لاقاربه (ولو كان الوقف منقطع الاول كوقفته على) من يقرا على قبرى او على قبر ابى وابوه حى بخلاف وقفته الآن او بعد موتى على من يقرا على قبرى بعد موتى فانه وصية فان خرج من الثلث أو أجز وعرف قبره صح وإلا فلا وكوقفته على (من سيولد لى) او على مسجد سيبنى ثم على الفقراء مثلا (فالمذهب بطلانه) لبطلان الاول لتعذر الصرف اليه حالا ومن بعده فرعه وان قلنا يتلقى من الواقف ولو لم يذكر بعد الاول مصرفا بطل قطعا لانه منقطع الاول والاخر ولو قال وقفت (٢٥٤) على اولادى ومن سيولد لى على ما افصله ففصله على الموجودين وجعل نصيب من مات منهم بلا عقب لمن سيولد له جاز واعطى من ولد له نصيب من مات منهم بلا عقب فقط ولا يؤثر فيه قوله وقفت على أولادى ومن سيولد لى لان التفصيل بعده بيان له (أو) كان (منقطع الوسط) بالتحريك (كوقفت على اولادى ثم) على عبد عمرو ثم الفقراء او ثم على (رجل) مبهم وبه يعلم انه لا يضر تردد فى وصف أو شرط أو مصرف قامت قرينة قبله او بعده على تعيينه لانه لا يتحقق الانقطاع الا إن كان الابهام من كل وجه كما هو واضح وكلام الائمة فى فتاويهم صريح فى ذلك (ثم) على (الفقراء فالمذهب صحته) لوجود المصرف حالا ومالا ومصرفه عند توسط الانقطاع كمصرف منقطع الاخر وبحث ان محله ان عرف امد انقطاعه بان كان معينا كالمثال الاول والا كرجل فى المثال الثانى صرف بعد موت الاول لمن بعد المتوسط كالفقراء فيما ذكر وفيه كلام ذكرته فى

(قوله منعه) أى منع ريع الوقف (قوله أما الامام) إلى المتن فى النهاية والمغنى (قوله إذا وقف) أى من اموال بيت المال اما وقفه من مال نفسه فينبغى انه كغيره فى الصرف لاقاربه ع ش ورشيدى ومغنى (قوله الآن او بعد موتى) اى او اطلق (قوله فانه وصية الخ) فالريع الحاصل فى حياة الواقف له كالفوائد الحاصلة من الموصى به اه ع ش (قوله او على مسجد) إلى قوله ولو قال وقفت فى المغنى وإلى قول المتن والاصح انه إذا وقف فى النهاية إلا قوله وإن قلنا يتلقى من الواقف وقوله وكلام الائمة إلى المتن وقوله وفيه كلام الى المتن وقوله كاذا مت إلى وإذا علق وما سانبه عليه (قوله ثم على الفقراء الخ) راجع لجميع الامثلة وسيذكر محترزه (قوله يتلقى) اى من بعد الاول (قوله بعد الاول) اى المعدوم (قوله لمن سيولد) اى للواقف (قوله بالتحريك) اى على الافصح ويجوز فيه الاسكان اه ع ش (قوله على عبد عمرو) اى نفس العبد اه مغنى (قوله مبهم) من كل وجه كما ياتى (قوله وبه يعلم) اى بقوله مبهم (قوله انه لا يضر) اى بلا خلاف (قوله تردد فى وصف الخ) اى فى عبارة الواقف بان كانت مترددة بين امرين وهناك من القرائن ما يدل على إرادته احدهما وليس المراد تردد الواقف لانه مانع من صحة الوقف اه رشيدى (قوله قامت قرينة) أى فى عبارة الواقف و (قوله قبله) اى قبل ما فيه التردد اه ع ش وظاهر ان القرينة الحالية كاللفظية (قوله كمصرف منقطع الاخر) اى وهو الفقير الاقرب رحما للواقف (قوله وبحث الخ) اعتمده شرح المنهج والنهاية والمغنى والروض (قوله كوقفت كذا على جماعة) اى ولم ينو معينا كما يعلم مما ياتى قريبا اه رشيدى (قوله وان قال لله) اعتمده النهاية والمغنى وكذا شرح الروض عبارته قال السبكى ومحل البطلان إذا لم يقل لله والا فيصح لخبر أبى طلحة وهى صدقة لله تعالى ثم يعين المصرف وفيما قاله نظر اه (قوله فاذا لم يعين متملكا بطل الخ) ولو بين المصرف إجمالا كقوله وقفت هذا على مسجد كذا صرف الى مصالحه عند الجمهور وإن قال القفال لا يصح ما لم يبين الجهة فيقول على عمارته ونحوه اه مغنى (قوله ولم يعينه الخ) يعنى لم ينو معينا فيما يظهر وعلى هذا التفسير لا يحتاج الى الاخذ الاتى (قوله يبطله) اى الجهل الوقف (قوله فعدمه) اى المصرف (قوله وإنما صح) الى المتن فى المغنى (قوله وبحث الاذرعى) عبارة النهاية ومابحثه الاذرعى الخ مردود كما قاله الغزى بانه الخ اه (قوله ورده الغزى بانه الخ) وهذا أظهر اه مغنى (قوله ومنه يؤخذ) اى من تعليل الرد (قوله لو قال فى جماعة او واحد الخ) ظاهره ولو على التراخى عبارة المغنى ولو قال وقفته على من شئت او فيما شئت وكان قد عين له من شاء او ما شاء عند وقفه صح واخذ ببيانه والا فلا يصح للجهالة ولو قال فيما يشاء الله كان باطلا لانه لا يعلم مشيئة الله تعالى اه (قوله او واحد) اى فيمن شئت اه سم اى بخلاف من شاء الله كما مر انفا عن المغنى (قوله قبل الخ) عبارة النهاية لا يصح قيل وهو متجه اه ونظر فيه ع ش وقال سم قوله وهو متجه اعتمده م ر اه وقال السيد عمر ان قول الشارح ومنه يؤخذ الى المتن

الموقوف بخلاف الزكاة شرح م ر (قوله وبحث أن محله الخ) اعتمده م ر (قوله صرف بعد موت الاول الخ) جزم بذلك شرح المنهج (قوله وان قال لله) اعتمده م ر والذى فى شرح الروض قال السبكى ومحل البطلان إذا لم يقل لله والا فيصح ثم يعين المصرف اه (قوله ورده الغزى) اعتمد الرد م ر (قوله او واحد)

شرح الارشاد (ولو اقتصر على) قوله (وقفت) كذا ولم يذكر مصرفه أو ذكر مصرفا متعذرا كوقفت كذا على جماعة فى (فالاظهر بطلانه) وان قال لله لان الوقف يقتضى تمليك المنافع فاذا لم يعين متملكا بطل كالبيع ولان جهالة المصرف كعلى من شئت ولم يعينه عند الوقف او من شاء الله تبطله فعدمه اولى وإنما صح اوصيت بثلثى وصرف للمساكين لان غالب الوصايا لهم فحمل الاطلاق عليهم ولانها اوسع لصحتها بالمجهول والنجس وبحث الاذرعى انه لو نوى المصرف واعترف به ظاهرا صح ورده الغزى بانه لو قال طالق ونوى زوجته لم يصح لان النية إنما تؤثر مع لفظ يحتملها ولا لفظ هنا يدل على المصرف اصلا ومنه يؤخذ انه لو قال فى جماعة او واحد نويت معينا قبل

وهو متجه (ولا يجوز) أى لا يحل ولا يصح (تعليقه) فيما لا يضاهى التحرير (كقوله إذا جاء زيد فقد وقفت) كذا على كذا لانه

فى النهاية اه وفى الرشيدى ما يفهمه فلعل نسخ النهاية هنا مختلفة قول المتن (ولا يجوز تعليقه) ومن ذلك ما يقع فى كتب الاوقاف وان ما سيحدث فيه من البناء يكون فيه وقفا فانه لا يصح وهو باق على ملك البانى ولو كان هو الواقف لكن سياتى بعد قول المصنف بل ليشترى بها عبدا الخ ان ما يبنيه من ماله او من ريع الوقف فى الجدران الموقوفة يصير وقفا بالبناء لجهة الوقف اه ع ش (قوله فيما لا يضاهى الخ) سيذكر محترزه (قوله نعم) إلى المتن فى المغنى إلا قوله إذ المعنى الى واذا علق وقوله ويفرق الى ونقل وقوله وعليه فهو الى اما ما يضاهى (قوله إلى الله تعالى) أى على الراجح و (قوله أو للموقوف عليه) أى على المرجوح (قوله كاذا مت الخ) بضم التاء عبارة النهاية والمغنى كوقفت دارى بعد موتى على الفقراء اه (قوله اذ المعنى) اى فى المثالين (قوله اذا مات) الظاهر اذا مت اه سم وهو محمل تامل بل الظاهر ما عبر به الشارح اه سيد عمر اقول وما استظهره سم قد عبر به شرح البهجة ثم ذكر الفرق الذى فى الشرح (قوله والثانى تعليق انشاء) فيه نظر بل يتجه صحته ايضا عند الاطلاق اه سم والظاهر ان بحث المحشى مبنى على ما سبق له من ان الظاهر إذا مت وقد سبق ان الظاهر ما عبر به الشارح والحاصل أنه اذا علق الوقف بموت نفسه صح لأنه وصية سواء قال اذا مت فدارى وقف او فقد وقفتها بخلاف ما اذا علقه بموت غيره فلا يصح لانه تعليق وليس بوصية حتى يغتفر فيها التعليق لان ما لا يقبل التعليق من التمليك كالهبة اذا علق بالموت صح لانه وصية كما نقله فى الخادم عن المتولى والرافعى واشار الى توجيهه بما ذكر فليتامل نعم فرق الشارح المنقول عن السبكى يقبل المناقشة اذ غاية ما يلمح بينهما ان اذا مات زيد فقد وقفتها يحتمل الوعد لانه يمتنع حمله على انشاء التعليق الا ترى انه اذا قال اذا مات زيد طلقت زوجتى يحتمل انشاء التعليق وان احتمل الوعد ايضا ثم قولهم تعليق انشاء لا يخلو عن مسامحة وكان المراد به بقرينة المقابلة تعليق وعد بايقاع وانشاء اه سيد عمر اقول والذى يفيده التامل فى كلام الشارح ان المدار على كون الجزاء بمعنى المضى فيصح او الاستقبال فلا يصح وبه يندفع ما اورده على سم والسبكى (قوله ذكره) اى الفرق المذكور (قوله كان كالوصية) قال الشارح م ر فى شرحه للبهجة والحاصل انه يصح ويكون حكمه حكم الوصايا فى اعتباره من الثلث وفى جواز الرجوع عنه وفى عدم تصرفه للوارث وحكم الاوقاف فى تأبيده وعدم بيعه وهبته وارثه اه رشيدى (قوله دون نحو العرض الخ) الاولى حذف لفظة نحو (قوله ونقل الزركشى) عبارة المغنى ولو نجز الوقف وعلق الخ جاز كما نقله الزركشى عن القاضى حسين اه (قوله وعليه فهو كالوصية) قد يقال ما الحكم فى مصرف الريع قبل موته وقضية قوله وعليه الخ انه يكون للمالك وهو محل تامل بل اطلاق قوله انه كالوصية محل تامل فليتامل وليحرر اه سيد عمر اقول قد مر انفا عن ع ش ما يصرح بتلك القضية وعن الرشيدى عن شرح البهجة ما يفيدها (قوله اما ما يضاهى الخ) أى بان تظهر فيه القربة اه حلبى قال ع ش فرع وقع السؤال فى الدرس عما لو قال وقفت دارى كوقف زيد هل يصح الوقف او يبطل فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر انه ان علم شروط وقف زيد قبل قوله ذلك وصح الوقف والا فلا اه (قوله فانه يصح) يتامل فيما لو مات قبل مجىء رمضان اه سيد عمر عبارة الحلبى قوله اذا جاء رمضان الخ هل يصير مسجدا من الآن او لا بد من وجود الصفة اخذا من التشبيه قرر شيخنا الزيادى الثانى اه (قوله له او لغيره) الى المتن فى المغنى الا قوله لما مر انه كالبيع والهبة (قوله بوصف) كتغيير الشافعية الى الحنفية و (قوله أو زيادة أو نقص) أى فى الموقوف عليه (قوله لما مر أنه كالبيع الخ) اى فى مطلق عدم قبوله للشرط والا فقد مر ان البيع لا يبطل باشتراط الخيار اه رشيدى وقد يقال لا حاجة الى ما قاله مع قول الشارح متى شاء نعم الاولى اسقاطه مع كالبيع لان ذلك يوهم جواز شرط الخيار الى ثلاثة ايام (قوله ان خلافه) اى ان بطلان العتق بالشرط الفاسد اه مغنى (قوله لانه) اى العتق (قوله بخلاف الاتراك) اى الجراكسة الذين كانوا عبيدا لبيت المال ثم صاروا امراء مصر واستولوا على بيت ماله (قوله

أى فيمن شئت (قوله وهو متجه) اعتمده م ر (قوله والثانى تعليق انشاء وهو باطل) فيه نظر بل يتجه صحته أيضا عند الاطلاق (قوله فيما يظهر) اعتمده م ر

عقد يقتضى نقل الملك إلى الله تعالى او للموقوف عليه حالا كالبيع والهبة نعم تعليقه بالموت كاذا مت فدارى وقف على كذا او فقد وقفتها اذا المعنى فاعلموا انى قد وقفتها بخلاف إذا مت وقفتها والفرق ان الاول انشاء تعليق والثانى تعليق إنشاء وهو باطل لانه وعد محض ذكره السبكى واذا علق بالموت كان كالوصية ومن ثم لو عرضه على البيع كان رجوعا ويفرق بينه وبين المدبر بان الحق المتعلق به وهو العتق اقوى فلم يجز الرجوع عنه إلا بنحو المبيع دون نحو العرض عليه ونقل الزركشى عن القاضى انه لو نجزه وعلق اعطاه للموقوف عليه بالموت جاز كالوكالة اه وعليه فهو كالوصية ايضا فيما يظهر اما ما يضاهى التحرير كاذا جاء رمضان فقد وقفت هذا مسجدا فانه يصح كما بحثه ابن الرفعة لانه حينئذ كالعتق (ولو وقف) شيئا (بشرط الخيار) له او لغيره فى الرجوع فيه او فى بيعه متى شاء او فى تغيير شىء منه بوصف أو زيادة او نقص او نحو ذلك (بطل) الوقف (على الصحيح) لما مر انه كالبيع والهبة وإنما لم يفسد العتق بالشرط الفاسد كما قاله القفال واعتمده

السبكى بل قال ان خلافه غير معروف لانه مبنى على السراية لتشوف الشارع اليه (والاصح انه) أى الواقف للملك بخلاف الاتراك فان شروطهم

فى أوقافهم لا يعمل بشىء منها كما قاله اجلاء المتاخرين لانهم ارقاء لبيت المال فيتعذر عتقهم حتى يبيعهم لانفسهم على ما مر اول العارية ويأتى اوائل العتق وحينئذ فمن له حق ببيت المال تناولها وان لم يباشروا من لا فلا وان باشر فتفطن له قال الدميرى وأول الاتراك عز الدين أيبك الصالحى ثم ابنه المنصور ثم قطن ثم الظاهر بيبرس (اذا وقف بشرط ان لا يؤجر) مطلقا أو الا كذا كسنة أو شهر أو أن لا يؤجر من نحو متجوه وكذا شرط ان الموقوف عليه يسكن وتكون العمارة عليه كما ملت اليه وبسطت ادلته فى الفتاوى (اتبع) فى غير حالة الضرورة (شرطه) كسائر شروطه التى لم تخالف الشرع وذلك لما فيه من وجوه المصلحة أما ما خالف الشرع كشرط العزوبة فى سكان المدرسة أى مثلا فلا يصح كما أفتى به البلقينى وعلله بانه مخالف للكتاب والسنة والاجماع أى من الحض على التزوج وذم العزوبة ويؤخذ من قوله لا يصح المستلزم لعدم صحة الوقف عدم صحته أيضا فيما لو وقف كافر على أولاده الا من يسلم منهم وأما قول السبكى يصح ويلغو الشرط فبعيد وإن أمكن توجيهه بان الشرط كالاستثناء وتوهم فرق بينهما خيال لا يعول عليه وبحث الاذرعى أن الموقوف عليه لو تعذر انتفاعه بدون الاجارة كسوق أبطل شرط امتناعها الوقف ورد بانه يمكنه ان ينتفع بها من وجه آخر وان يعيرها بناء على الظاهر فى المطلب أن للموقوف عليه الاعارة إذا منع من الاجارة مالم يمنعه الواقف منها أيضا وإذا منع الموقوف عليهم الاجارة ولم يمكن سكناهم كلهم فيه معا تهايؤا بحق السكنى ويقرع للابتداء ونفقة الحيوان على من هو فى نوبته وبحث ابن الرفعة وجوب المهاياة لان بها يتم مقصود الواقف واستبعده السبكى بانه لا يلزم المستحق السكنى وغرض الواقف ثم باحتها واجاب الاذرعى بان ابن الرفعة لم يرد ايجابها بل ايجاب أصل المهاياة ثم يتخير ذو النوبة بين الخ السكنى وعدمها قال لكن الذى أطلقه الاصحاب ان لاهل الوقف المهاياة وانه لا يجبر الممتنع عليها ولو قيل انه يجبر المعاند لم يبعد اه وخرج بغير حالة الضرورة ما لو لم يوجد غير مستأجر الا ولى وقد شرط ان لا يؤجر لانسان أكثر من سنة او ان الطالب لا يقيم أكثر من سنة ولم يوجد غيره فى السنة الثانية فيهمل شرطه حينئذ كما قاله ابن عبد السلام لان الظاهر انه لا يريد تعطيل وقفه ولو انهدمت الدار المشروط ان لا تؤجر الا كذا او ان لا يدخل عقد على عقد أو أن لا تؤجر ثانيا ما بقى من مدة الاولى شىء أو اشرفت على الانهدام بان تعطل الانتفاع بها من الوجه الذى قصده الواقف كالسكنى ولم تمكن عمارتها الا بايجارها أكثر من ذلك فتؤجر باجرة مثلها مراعى فيها تعجيل الاجرة المدة الطويلة اذ يتسامح لاجل ذلك فى الاجرة بما لا يتسامح به فى اجارة كل سنة على حدتها كما هو مشاهد وقد قال السبكى ان تقويم المنافع مدة مستقبلة صعب اى فليحتط لذلك ويستظهر

مطلقا) الى قول المتن شرطه فى المغنى الا قوله وكذا الى المتن والى قول الشارح اما ما خالف الشرع فى النهاية الا قوله وتكون العمارة الى المتن (قوله متجوه) اى ذى جاه وشوكة (قوله يسكن) اى بنفسه اهنهاية (قوله فلا يصح كما افتى البلقينى الخ) الوجه الصحة مر اه سم (قوله عدم صحته) اى الوقف (قوله واما قول السبكى الخ) القلب الى ما قاله السبكى من الغاء الشرط فقط اميل وكذا فى مسئلة شرط العزوبة اه سيد عمر (قوله واما قول السبكى الخ) هذا يدل على ان المراد عدم صحة الوقف فى مسئلة شرط العزوبة فليراجع اه سم (قوله ويلغو الشرط) اى شرط ان لا يسلم (قوله فبعيد) مر فى اول الباب عن ع ش عن سم على المنهج ان مر مال الى بطلان الوقف (قوله بان الشرط) اى شرط ان لا يسلم بعد (كالاستثناء) اى استثناء من كان مسلما وقت الوقف (قوله وتوهم فرق) مبتدأ خبره خيال و(قوله بينهما) اى بين الشرط والاستثناء (قوله ابطل شرط امتناعها) إى الاجارة و(قوله الوقف) مفعول ابطل ش اه سم (قوله بها) اى السوق (قوله فيها) اى فى الدار الموقوفة للسكنى (قوله لكن الذى اطلقه الاصحاب الخ) يمكن حمل كلام الاصحاب على ما اذا لم تتعين لدفع المنازعة وكلام ابن الرفعة على ما اذا تعينت له ويؤيده تقريرهم لما بحثه الزركشى من مسئلة قسم النهر السابقة فى احياء الموات اه سيد عمر (قوله وخرج بغير حالة الضرورة الخ) يؤخذ منه أنه لو وجد من ياخذ باجرة المثل ويستاجر على ما يوافق شرط الواقف ومن يطلبه بزيادة على اجرة المثل واجارة تخالف شرط الواقف عدم الجواز فليتنبه له وانه لو وجد من ياخذ بدون اجرة المثل ويوافق شرط الواقف فى المدة ومن ياخذ باجرة المثل ويخالف شرط الواقف عدم الجواز ايضا رعاية لشرط الواقف فيهما اهع ش (مالو لم يوجد غير مستاجر) عبارة النهاية مالو لم يوجد الا من لا يرغب فيه الا على وجه مخالف لذلك فيجوز لان الظاهر انه لا يريد تعطيل وقفه (قوله او ان الطالب الخ) عطف على لم يوجد الخ بتقدير فعل اى او شرط ان الطالب والانسب لما قبله ان يقول ومالم يوجد غير مقيم الاولى وقد شرط ان لا يقيم الطالب اكثر من سنة (قوله ان الطالب) اى للعلم مثلا (لا يقيم) اى فى نحو المدرسة (قوله كما قاله ابن عبد السلام الخ) قد سبق ذكره قبيل فصل المعدن (قوله او ان لا تؤجر ثانيا الخ) او هنا لمجرد التنويع فى التعبير والا فهو بمعنى ما قبله (قوله ولو انهدمت) الى المتن فى النهاية الا قوله وأن لا يدخل الى ولم يمكن عمارتها وقوله باجرة مثلها الى بقدر ما بقى (قوله او أشرفت الخ) الظاهر انه معطوف على انهدمت وعليه فلعل الواو بمعنى أو اه سيد عمر اى كما عبر بها النهاية وبعض نسخ الشرح (قوله فتؤجر باجرة الخ) جواب لو (قوله مراعى فيها) أى أجرة المثل (قوله المدة الطويلة) نصب على نزع خافض متعلق بالاجرة أى للمدة (قوله لاجل ذلك) أى التعجيل (قوله مدة

(قوله فلا يصح كما أفتى به البلقينى الخ) الوجه الصحة مر (قوله واما قول السبكى الخ) هذا يدل على أن المراد عدم صحة الوقف فى مسئلة شرط العزوبة فليراجع (قوله أبطل شرط امتناعها) اى الاجارة ش وقوله الوقف

لتلك الاجرة بقدر ما بقى بالعمارة فقط مراعيا فيها مصلحة الوقف لا مصلحة المستحق وفى ذلك بسط بينته مع مالا يستغنى عن مراجعته فى كتابى الاتحاف فى إجارة الاوقاف ويجب ان تعد العقود فى منع اكثر من سنة مثلا وان شرط (٢٥٧) مع الاستئناف كذا افتى به ابن الصلاح وخالفه تلميذه ابن رزين وائمة عصره فجوزوا ذلك فى عقد واحد وقول الاذرعى وغيره لا تجوز إجارته مدة طويلة لاجل عمارته لانها ينفسخ الوقف بالكلية كما بمكة فيه نظر بل لا يصح لان غرض الواقف إنما هو فى بقاء عينه وان تملكه ظاهرا كما مر (و) الاصح (انه إذا شرط فى وقف المسجد اختصاصه بطائفة كالشافعية) وزاد ان انقرضوا فللمسلمين مثلا اولم يزد شيئا (اختص) بهم فلا يصلى ولا يعتكف به غيرهم رعاية لغرضه وان كره هذا الشرط وبحث بعضهم ان من شغله بمتاعه لزمه اجرته لهم وفيه نظر إذ الذى ملكوه هو ان ينتفعوا به لا المنفعة كما هو واضح فالاوجه صرفها لمصالح الموقوف ومر فى إحياء الموات ما له تعلق بهذا ولو انقرض من ذكرهم ولم يذكر بعدهم احدا ففيما ذا يفعل فيه نظر ويظهر جواز انتفاع سائر المسلمين به لان الواقف لا يريد انقطاع وقفه ولا احد من المسلمين اولى به من احد ثم رايت الاسنوى بحث ذلك (كالمدرسة والرباط) والمقبرة إذا خصصها بطائفة فانها تختص بهم

الخ) أى لمدة الخ متعلق بالمنافع (قوله بقدر ما بقى الخ) متعلق بقوله فتؤجر الخ (قوله مراعيا مصلحة الخ) الاولى مراعاة لمصلحة الخ (قوله كذا افتى به ابن الصلاح) اعتمده المغنى عبارته والذى ينبغى كما قال شيخنا ما افتى به ابن الصلاح لان الضرورة تقدر بقدرها اه (قوله فجوزوا ذلك) معتمد اه ع ش (قوله وان تملكه ظاهرا) لبقاء الثواب له اه نهاية (قوله كما مر) اى فى شرح يشترط قبوله (قوله وزاد) إلى قوله وقيل فى النهاية (قوله وزاد إن انقرضوا الخ) الاولى وزادوا ان الخ (قوله فللمسلمين) الاولى فلسائر المسلمين (قوله فلا يصلى الخ) فى فتاوى السيوطى الموقوف على معينين هل يجوز لغيرهم دخوله والصلاة فيه والاعتكاف باذن الموقوف عليهم نقل الاسنوى فى الالغاز ان كلام القفال فى فتاويه يوهم المنع ثم قال الاسنوى من عنده والقياس جوازه واقول الذى يترجح التفصيل فان كان موقوفا على اشخاص معينة كزيد وعمرو وبكر مثلا اوذريته اوذرية فلان جاز الدخول باذنهم وإن كان على اجناس معينة كالشافعية والحنفية والصوفية لم يجز لغير هذا الجنس الدخول ولو أذن لهم الموقوف عليهم فان صرح الواقف بمنع دخول غيرهم لم يطرقه خلاف البتة وإذا قلنا بجواز الدخول بالاذن فى القسم الاول فى المسجد والمدرسة والرباط كان لهم الانتفاع على نحو ما شرطه الواقف للمعينين لانه تبع لهم وهم مقيدون بما شرطه الواقف اه وتقدم فى إحياء الموات فى شرح ولو سبق رجل إلى موضع الخ ما نصه ولغير اهل المدرسة ما اعتيد فيها من نحو نوم بها وشرب مائها ما لم ينقص الماء عن حاجة اهلها على الاوجه اه وكان هذا فيما إذا لم يشرط الاختصاص بخلاف ما تقدم عن السيوطى او هذا فيما اعتيد وذاك فى غيره سم على حج اقول وينبغى حمل ما ذكر فى الثانى من المنع على ما إذا شوش على الموقوف عليهم فلا ينافى ما تقدم فى احياء الموات اه ع ش (قوله ان من شغله) اى المخصوص بطائفة اه ع ش (قوله ففيما ذا يفعل) الاولى فماذا يفعل فيه (قوله انتفاع سائر المسلمين) أى على معنى أن لكل فيه حقا فهو كالمساجد التى لم يخصها واقفها باحد فكل من سبق إلى محل منه فهو احق به اه ع ش (قوله وقيل المقبرة الخ) جرى المغنى والنهاية على كلام القيل (قوله اطلق بعضهم الخ) ظاهر المغنى اعتماده اى الاطلاق عبارته قال الدميرى عن السبكى قال لى ابن الرفعة افتيت ببطلان خزانة كتب وقفها واقف لتكون فى مكان معين فى مدرسة الصاحبية بمصر لان ذلك مستحق لغير تلك المنفعة قال السبكى ونظيره إحداث منبر فى مسجد لم يكن فيه فانه لا يجوز وكذا إحداث كرسى مصحف مؤبد ويقرا

مفعول أبطل ش (قوله وقول الاذرعى وغيره) كذا شرح م ر (قوله فى المتن وأنه إذا شرط فى وقف المسجد اختصاصه بطائفة الخ) فى فتاوى السيوطى المسجد الموقوف على معينين هل يجوز لغيرهم دخوله والصلاة فيه والاعتكاف باذن الموقوف عليهم نقل الاسنوى فى الالغاز ان كلام القفال فى فتاويه يوهم المنع ثم قال الاسنوى من عنده والقياس جوازه واقول الذى يترجح التفصيل فان كان موقوفا على اشخاص معينة كزيد وعمرو وبكر مثلا اوذريته اوذرية فلان جاز الدخول باذنهم وإن كان على اجناس معينة كالشافعية والحنفية والصوفية لم يجز لغير هذا الجنس الدخول ولو اذن لهم الموقوف عليهم فان صرح الواقف بمنع دخول غيرهم لم يطرقه خلاف البتة وإذا قلنا بجواز الدخول بالاذن فى القسم الاول فى المسجد والمدرسة والرباط كان لهم الانتفاع على نحو ما شرطه الواقف للمعينين لانهم تبع لهم وهم مقتدون بما شرطه الواقف انتهى وتقدم فى احياء الموات فى شرح قوله ولو سبق رجل الى موضع من رباط مسبل او فقيه الى مدرسة الخ ما نصه ولغير اهل المدرسة ما اعتيد فيها من نحو نوم بها وشرب وطهر من مائها ما لم ينقص الماء عن حاجة اهلها على الاوجه اه وكان هذا فيما إذا لم يشرط الاختصاص بخلاف ما تقدم عن السيوطى او هذا فيما إذا اعتيد وذاك فى غيره فليحرر وعبارة العباب وان شرط فى وقف المسجد اختصاص طائفة كالشافعية بالصلاة فيه صح وكره واختص بها فلا يجوز لغيرهم الصلاة فيه كما لو خص المدرسة والرباط بطائفة اه (قوله ويظهر جواز انتفاع الخ) اعتمد

 قطعا لعود النفع هنا اليهم بخلافه ثم فان صلاتهم فى ذلك المسجد كهى فى مسجد آخر وقيل المقبرة كالمسجد فيجرى فيها خلافه ﴿فرع﴾ أطلق بعضهم أنه لا يجوز وضع منبر بمسجد لقراءة قرآن أو علم فيبطل الوقف وعليه

وهو متجه ان ضيق على المصلين ولو فى وقت والا جاز وضعه كحفر البئر وغرس الشجرة بل اولى لان النفع هنا اعلى واجل وللرافعى كلام فى ذلك بسطته مع الكلام عليه فى شرح العباب فى أحكام المساجد ومر بعضه فى الغصب (ولو وقف على شخصين) كهذين (ثم الفقراء) مثلا (فمات أحدهما فالأصح المنصوص ان نصيبه يصرف إلى الاخر) لانه شرط فى الانتقال للفقراء انقراضهما جميعا ولم يوجد وإذا امتنع الصرف اليهم بقصه تعين لمن ذكره قبلهم وبحث بعضهم فيمن شرط ان يصرف من ريع وقفه لثلاثة معينين قدرا معينا ثم من بعدهم لأولادهم فمات احدهم ثم الثانى صرف فيهما لمصرف منقطع الوسط فلذا مات الثالث صرف معلوم كل لولده قال ومحل انتقال نصيب الميت لمن سمى معه اى المذكور فى المتن إذا لم يفصل الواقف معلوم كل اه وهو بعيد إذ كلامهم والمدرك يشهد لعدم الفرق فالوجه انتقال نصيب كل من مات الى الباقى من الثلاثة لانه لم يجعل للاولاد شيئا الا بعد فقد الثلاثة وذكر الماوردى والرويانى فيمن وقف على ولده ثم ورثته ثم الفقراء فمات ولده وهو احد ورثته انه لا شىء له بل حصته للفقراء والباقى لبقية الورثة وبه افتى الغزالى ويكون بينهم بالسوية ان شرطها او اطلق واعترض صرف حصته للفقراء بان قياس المتن صرفها للبقية أيضا وفى كليهما نظر وليس قياس المتن ذلك كما هو واضح وقياس ما مر فيمن وقف على الفقراء وهو فقير أو حدث بالقياس فقره أنه يدخل فان قلت يفرق بأن المقصود ثم الجهة لا هنا قلت لا أثر لذلك وإنما الملحظ

فيه كما يفعل بالجامع الأزهر وغيره لا يصح وقفه لما تقدم من استحقاق تلك البقعة لغير هذه الجهة قال والعجب من قضاة يثيتون وقف ذلك شرعا وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا اه (قوله وهو متجه ان ضيق على المصلين الخ) ويعلم منه حرمة وضع الازيار والزواريق فى المسجد الحرام على وجه الدوام قول المتن (ولو وقف على شخصين الخ) ولو وقف عليهما وسكت عمن يصرف له بعدهما فهل نصيبه للاخر او لاقارب الواقف وجهان او وجهها الاول وصححه الاذرعى ولو رد احدهما او بان ميتا فالقياس على الاصح صرفه للاخر شرح م راى والخطيب وفى فتاوى البلقينى انه لاقارب الواقف ولا شك ان الوجه خلافه اه سم قول المتن (فالاصح المنصوص الخ) ومحل الخلاف مالم يفصل وإلا بان قال وقفت على كل منهما نصف هذا فهو وقفان كما ذكره السبكى فلا يكون نصيب الميت منهما للاخر بل الاقرب انتقاله للفقراء ان قال ثم على الفقراء فان قال ثم من بعدهما على الفقراء فالاقرب انتقاله للاقرب إلى الواقف نهاية ومغنى وشرح الروض اى ويكون كمنقطع الوسط ع ش (قوله وبحث بعضهم فيمن شرط الخ) هو الشهاب الرملى فانه افتى بما ذكر جازما به جزم المذهب وليس فى عبارته فى الفتاوى ما يشعر بانه مبحوث وهو ماخوذ من المسئلة المنقولة فى المغنى والنهاية عن السبكى فيما لو قال وقفت على كل منهما نصفه فتامله اه سيد عمر (قوله ان يصرف) اى الناظر (قوله كمصرف منقطع الوسط) اى فيصرف إلى فقير اقرب رحما إلى الواقف (قوله قال) اى البعض (قوله وهو بعيد) أى ما قاله البعض ومر آنفا عن النهاية والمغنى وشرح الروض ما يوافق مقالة البعض (قوله يشهد) اى كل واحد من المدرك وكلام الاصحاب (قوله لعدم الفرق) اى بين التفصيل وعدمه (قوله إلى الباقى) يعنى لا إلى الاقرب إلى الواقف كما بحثه البعض فقوله لانه لم يجعل الخ لا يقوم به الرد على البعض فتامل (قوله ثم ورثته) اى الولد (قوله وهو احد ورثته) الضمير المنفصل عائد على من فيمن وقف وكذا الضمير فى قوله الاتى انه يدخل ش اه سم اى وقوله الاتى لا شىء له بل حصته واما الضمير المتصل فعائد على الولد (قوله وبه) اى بما ذكره الماوردى والرويانى (قوله ويكون) اى الباقى (قوله بالسوية إن شرطها أو أطلق) أى لا يحسب إرثهم منه إلا أن يصرح به اه سيد عمر (قوله وليس قياس المتن ذلك الخ) محل تامل بل قد يقال انه من قياس الاولى لانه إذا صرف للثانى مع تعيين الاول فلان يصرف إلى البقية مع عدم التعيين بالاولى فهو كما لو قال ابتداء وقفت على اولادى او ورثتى ثم الفقراء فانه لا ينتقل إلى الفقراء ما بقى من الطبقة الاولى احدا تفاقا غاية الامر ان المقتضى لانتقال نصيبه فى مسئلة المتن الموت وفى هذه عدم دخوله فى عموم كلامه فكانه قال ثم على من عداى من ورثته نعم هذا القياس معارض

م ر (قوله فى المتن ولو وقف على شخصين ثم الفقراء الخ) ولو وقف عليهما وسكت عمن يصرف له بعدهما فهل نصيبه للاخر او لاقرباء الواقف وجهان او وجههما الاول وصححه الاذرعى ولو رد احدهما او بان ميتا فالقياس على الاصح صرفه للاخر شرح م ر وفى فتاوى البلقينى انه لاقرباء الواقف ولا شك ان الوجه خلافه (قوله فى المتن فمات احدهما الخ) قال فى شرح الارشاد (١) حق ميت مالو بان احدهما ميتا ولم يشترط القبول او شرطناه وقبل احدهما دون الاخر وقال بعضهم لم ار هما مسطورة وقياس الحكم المذكور فى مسئلة الكتاب ان يكون كله للاخر وبه قال الخفاف وغيره اه وهذا كله يقتضى الاكتفاء بقبول احدهما وفيه نظر ظاهر كما لا يخفى بل قياس اشتراط قبول المعين انه لابد من قبولهما وانه لو قبل احدهما دون الاخر بطل الوقف فى نصيب الاخر فليحرر (قوله فى المتن فالاصح المنصوص ان نصيبه يصرف الى الاخر) قال فى شرح الروض ومحل ذلك إذا لم يفصل فان فصل فقال وقفت على كل منهما نصف هذا فهو وقفان ذكره السبكى اى فلا يكون نصيب الميت منهما للاخر بل يحتمل انتقاله للاقرب للواقف او للفقراء وهو الاقرب ان قال ثم على الفقراء فان قال ثم من بعدهما على الفقراء فالاقرب الاول اه (قوله وهو احد ورثته) الضمير المنفصل

---

(١) (قوله حق ميت لعله بقى مالو بان الخ اه)

بالقياس الذى أشار اليه الشارح ويبقى النظر فى ترجيح أحدهما على الآخر وأما منع القياس على مسئله المتن فليس فى محله فتامله ان كنت من اهله اه سيد عمر اقول ورجحان قياس الشارح ظاهر بل ماهنا من جزئيات مامر إذ المدار فيما مر على وصف عام شامل للواقف (قوله ان المتكلم الخ) خبر وإنما الملحظ (قوله لا ياتى الخ) اى ذلك الخلاف (هنا) اى فى مسئلة الماوردى والرويانى (للقرينة) اى وإنما الخلاف عند عدم القرينة وقد يقال فما قرينة الدخول هنا (قوله وخرج بشخصين) اى المذكورين على طريق التمثيل فمثلهما أشخاص معينة (قوله رتبهما) الانسب لما بعده رتب (قوله صرف لبكر الخ) كالوقف على ولده ثم ولد ولده ثم الفقراء فمات ولد الولد ثم الولد يرجع إلى الفقراء وبوافقه فتوى البغوى فى مسئلة حاصلها انه إذا مات واحد من ذرية الواقف فى وقف الترتيب قبل استحقاقه للوقف لحجبه بمن فوقه يشارك ولده من بعده اى بمن هو فى درجته عند استحقاقه نهاية ومغنى اى عند دخول وقت استحقاقه بموت الاعمام وصير ورته هو واولاد الاعمام فى درجة واحدة ع ش ورشيدى (قوله كما اعتمده الخ) وكذا اعتمده النهاية والمغنى (قوله لان الصرف اليهم) أى الفقراء (قوله بانقراضه) اى بكر (قوله ولو قال) إلى قوله وادعاه الخ فى النهاية والمغنى إلا قوله كما فى الروضة واصلها (قوله فاذا انقرضوا واولادهم) عبارة النهاية والمغنى فاذا انقرض اولادهم اه (قوله واولادهم) فيه عطف على الضمير المرفوع المتصل بلا فصل ولا تاكيد (قوله ان هذا) اى شرط انقراضهم (قوله على دخولهم) اى اولاد الاولاد فى الوقف كما اختاره ابن عصرون والاذرعى نهاية ومغنى (قوله تاييده) اى الدخول (قوله بان الانقطاع) اى للوسط (قوله وإنما هذا) أى الانقطاع الذى فى كتب الاوقاف (قوله كما قاله) اى كون النظر المذكور معتبرا (قوله جهلت الخ) اى لو جهلت الخ (قوله او مستحقيه) عطف على وظائفه ويحتمل على مقادير الخ وان لم يساعده الخط وعلى هذا فقوله فان لم تعرف لهم عادة الخ تفريع على جهل المقادير وقوله الآتى فان لم يعرف مصرفه الخ تفريع على جهل المستحقين (قوله بالنسبة اليها) اى إلى العادة الغالبة (قوله ارباب الشعائر) كالمدرسين والمؤذنين والائمة (قوله لو تنازعوا الخ) عبارة المغنى ولو اندرس شرط الواقف وجهل الترتيب بين ارباب الوقف والمقادير بان لم يعلم هل سوى الواقف بينهم او فاضل قسمت الغلة بينهم بالسوية لعدم الاولوية وان تنازعوا فى شرطه ولا بينة ولاحدهم يد صدق بيمينه لاعتضاد دعواه باليد فان كان الواقف حيا عمل بقوله بلا يمين او ميتا فوارثه فان لم يكن فناظره من جهة الواقف لا المنصوب من جهة الحاكم ولو وجد الوارث والناظر فالناظر كما قال الاذرعى ولو وقف على قبيلة كالطائيين اجزفا ثلاثة منهم ان قال وقفت على اولادعلى وجعفر وعقيل اشترط ثلاثة من كل منهم ويدخل فى الوقف على الفقراء الغرباء وفقراء اهل البلد

عائد على من فيمن وقف وكذا الضمير فى قوله الآتى انه يدخل ش (قوله ولا يقدم أرباب الشعائر منهم على غيرهم) فى فتاوى السيوطى مسئلة إذا عجز الوقف عن توفية جميع المستحقين فهل يقدم منه الشعائر والشيخ اولا الجواب ينظر فى هذا الوقف فان كان اصله من بيت المال كمدارس الديار المصرية وخوانقها روعى فى ذلك صفة الاحقية من بيت المال فان كان فى ارباب الوظائف من هو بصفة الاستحقاق من بيت المال ومن ليس كذلك قدم الاولون على غيرهم كالعلماء وطلبة العلم وآل رسول الله ﷺ وإن كانوا كلهم بصفة الاستحقاق منه قدم الاحوج فالاحوج والافقر فالافقر فان استووا كلهم فى الحاجة قدم الآكد فالآكد فيقدم المدرس اولا ثم المؤذن ثم الامام ثم المقيم وإن كان الوقف ليس ماخذه من بيت المال اتبع فيه شرط الواقف فان لم يشترط تقديم احد لم يقدم احد بل يقسم بين جميع اهل الوقف بالسوية والشعائر وغيرهم اه وماذكره فيما إذا كان الوقف من بيت المال مما حاصله عدم الاعتداد بوقف اموال بيت المال بسط بعد ذلك ما يوافقه ومثل بصلاح الدين بن ايوب والقلاووية لكن ذكر قبل ما يخالفه فانه سئل عن وقف صدر من صلاح الدين بن ايوب بسط نقلا ومعنى ما حاصله الاعتداد به ولزومه وعدم جواز التعرض له وقوله فى القسم الثانى

زيد ثم عمر وثم بكر ثم الفقراء فمات عمر وثم زيد صرف لبكر كما اعتمده الزركشى لان الصرف اليهم مشروط بانقراضه ولا نظر لكونه رتبه بعد عمرو وعمرو بموته أولا لم يستحق شيئا ولو قال وقفت على اولادى فاذا انقرضوا وأولادهم فعلى الفقراء كان منقطع الوسط كما فى الروضة كاصلها لانه لم يشرط لاولاد الاولاد شيئا وإنما شرط انقراضهم لاستحقاق غيرهم وادعاء ان هذا قرينة على دخولهم ممنوع وبفرضه هى قرينة ضعيفة وهى لا يعمل بها هنا فاندفع تاييده بان الانقطاع لا يقصد وإنما هذا من الكتاب وبان النظر إلى مقاصد الواقفين معتبر كما قاله القفال ﴿فروع﴾ جهلت مقادير معالم وظائفه او مستحقيه اتبع ناظره عادة من تقدمه وان لم يعرف لهم عادة سوى بينهم إلا ان تطرد العادة الغالبة بتفاوت بينهم فيجتهد فى التفاوت بينهم بالنسبة اليها ولا يقدم أرباب الشعائر منهم على غيرهم هذا ان لم يكن الموقوف فى يد غير الناظر والاصدق ذو اليد بيمينه فى قدر حصة غيره كما يصرح به قولهم

لو تنازعوا فى شرطه ولاحدهم يد صدق بيمينه فان لم يعرف مصرفه صرف لاقرباء الواقف

نظير مامر ومن اقر بانه لاحق له فى هذا الوقف فظهر شرط الواقف بخلافه فالصواب كما قاله التاج السبكى انه لا يؤاخذ باقراره وقد يخفى شرط الواقف على العلماء فضلا عن العوام وسبقه لذلك والده فى فتاويه فقال لا عبرة باقرار مخالف لشرط الواقف بل يجب اتباع شرطه نصا كان او ظاهرا ثم الاقرار ان كان لا احتمال له مع الشرط اصلا وجب الغاؤه لمخالفته الشرع ومن شرط الاقرار ان لا يكذبه الشرع وان كان له احتمال ما واخذناه به ولم يثبت حكمه فى حق غيره بل يحمل الامر فيه اى الغير على شرط الواقف اه وافتى غيره بانه يقبل اقراره فى حق نفسه مدة حياته قال بعضهم ويؤخذ منه ما افتى به البدر بن شهبة أن ذلك حيث لم يعلم المقر شرط الواقف الصريح فى اختصاصه بالوقف والا اوخذ باقراره لتضمنه رد الوقف وتكذيب البينة الشاهدة باختصاصه ومع ذلك لا يثبت للمقر له الا ان يكون الواقف شرطه له بعد انتقاله عن المقر وتقبل دعواه جهله لشرط الواقف ورجوعه عن الاقرار المبطل لحقه مالم يحكم حاكم به للمقر له لما مر من صحة رجوع راد الوقف صريحا مالم يحكم حاكم برده فكيف براده احتمالا (٢٦٠) ولو وقف ارضا على قراء وجعل غلتها لهم فزادت عما كانت عليه فى زمن الواقف استحقوا الزائد بنسبة انصبائهم كما افتى به بعضهم وايده بقول الماوردى لو وقف دارا على زيد وعمرو على ان لزيد منها النصف ولعمرو الثلث اقتسماها على خمسة أسهم ويرجع السدس الفاضل بينهما بالرد فيكون لزيد ثلاثة اخماسها ولعمرو خمساها ونازعه البلقينى فى السدس بان الذى يتجه انه يرجع عليهما بالسوية بينهما وفيه نظر بل الذى يتجه بطلان الوقف فيه لانه بالنسبة له منقطع الاول

﴿ تنبيه ﴾ حيث أجمل الواقف شرطه اتبع فيه العرف المطرد فى زمنه لانه بمنزلة شرطه ثم ما كان اقرب إلى مقاصد الواقفين كما يدل عليه كلامهم ومن ثم امتنع فى السقايات المسبلة على الطرق غير الشرب ونقل الماء منها ولو للشرب وظاهر كلام بعضهم اعتبار العرف المطرد الآن فى شىء فيعمل به أى عملا بالاستصحاب المقلوب لأن الظاهر وجوده الصوام فى زمن الواقف وإنما يقرب العمل به حيث انتفى كل من الاولين وقد استفيت عن قراء الاجزاء المسمين بالصوفية هل يدخلون فى ارباب الشعائر إذا شرط تقديمهم فاجبت بحاصل ما تقرر هنا وفيما مر مع الزيادة عليه انه عرف مطرد فى زمن الواقف وقد علم به عملنا به عمل النظار فان اختلف فالاكثر وإلا فبما دلت عليه القرائن وهو أنه ليس المراد بالشعائر هنا ما فى الآية من علامات الدين لئلا يلزم عليه الغاء شرطه إذ تفسيرهم بذلك يدخل جميع ارباب الوظائف لشمول علامات الدين لها والذى صرح به شرطه ثم وظائف تسمى أرباب شعائر ووظائف لا تسماه فتعين ان المراد بهم هنا من تعود اعمالهم بوضعها على نفع الوقف او المسلمين ومجرد قراءة فى جزء ليست كذلك بخلاف نحو تدريس وطلب وناظر ومشد وجاب ووقع لبعضهم مخالفة فى بعض هذا والوجه ما قررته وبحث بعضهم حرمة نحو بصاق وغسل وسخ فى ماء مطهرة المسجد وإن كثر وان ما وقف للفطر به فى رمضان وجهل مراد الواقف ولا عرف له يصرف لصوامه فى المسجد

اه (قوله نظير مامر) أى فى منقطع الآخر (قوله وأخذناه الخ) جواب وإن كان الخ وفى القاموس يقال اخذه بذنبه مؤاخذة ولا تقل واخذه اه وقال شارحه واخذه بالواو لغة اليمن وقرىء بها فى القرآن (قوله ويؤخذ منه) اى مما قاله التاج السبكى (قوله ان ذلك) بيان لما والاشارة إلى مامر من عدم المؤاخذة بالاقرار (قوله فى اختصاصه) اى المقر به (قوله بالوقف) الباء داخلة على المقصور (قوله لتضمنه) اى الاقرار (قوله وتكذيب الخ) عطف على رد الخ (قوله ومع ذلك الخ) اى المؤاخذة (قوله وتقبل الخ) عطف على لا يثبت الخ (قوله ورجوعه الخ) عطف على دعواه (قوله لما مر الخ) تقدم فى صحة الرجوع خلاف فعلى المنع هل يجرى هنا او يفرق بين الرد صريحا والرد احتمالا اه سم ولعل الفرق اقرب (قوله ولو وقف ارضا الخ) يظهر انه مصور بما إذا عين لكل شىء مقدر حتى لا يحتاج إلى قياسه على مسئلة الماوردى وايضا فلو كانت وقفا عليهم من غير تقدير لكان استحقاقهم لما زاد فى الريع واضحا لاغبار عليه اه سيد عمر (قوله فزادت) اى الغلة (عما كانت) اى الارض (قوله بل الذى يتجه الخ) هذا ظاهر لو كان قال وقفت نصفها على زيد وثلثها على عمرو بخلاف ما لو قال وقفتها عليهما على أن لزيد النصف ولعمرو الثلث كما هو ظاهر العبارة اه سم (قوله وفيه نظر) اى فى مقالة الماوردى ومقالة البلقينى (قوله فيه) اى السدس (قوله ونقل الماء) عطف على غير الخ (قوله وللشرب) اى ولو كان النقل له (قوله به) اى الاستصحاب المقلوب (قوله كل من الاولين) وهما العرف المطرد والاقرب إلى مقاصد الواقفين (قوله المسمين) بصيغة الجمع نعت للقراء وقياس علم التصريف اسقاط الياء الاولى (قوله وفيما مر) أى أول الفروع وفى باب الاحياء قبيل فصل المعدن الخ (قوله عليه) أى ما تقرر الخ (قوله انه ان عرف الخ) بيان للحاصل (قوله فالاكثر) الانسب فيها الاكثر (قوله وهو الخ) اى ما دلت عليه القرائن (قوله شرطه) اى تقديم ارباب الشعائر (قوله لا تسماه) اى اسم ارباب شعائر (قوله بهم) اى بارباب الشعائر (قوله على نفع الوقف) اى الواقف (قوله ومجرد قراءة الخ) الواو حالية (قوله كذلك) اى عائدا بوضعها على نفع الوقف والمسلمين (قوله وان كثر) اى الماء (قوله وان ما وقف الخ) عطف على حرمة الخ (قوله ولا عرف له) اى للموقوف للفطر (قوله فى المسجد) حال من

فان لم يشترط تقديم أحد اى أو جهل حاله كما هو ظاهر (قوله لما مر الخ) تقدم فى صحة الرجوع خلاف فعلى المنع هل يجرى هنا او يفرق بين الرد صريحا والرد احتمالا (قوله بل الذى يتجه الخ) هذا ظاهر لو كان

ولو قبل الغروب ولو اغنياء وارقاء ولا يجوز الخروج به منه وللناظر التفصيل والتخصيص اه والوجه انه لا يتقيد بمن فى المسجد لان القصد حيازة فضل الافطار وهو لا يتقيد بمحل قال القفال وتبعوه ويجوز شرط رهن من مستعير كتاب وقف ياخذه الناظر منه ليحمله على رده والحق به شرط ضامن فليس المراد منهما حقيقتهما وذكروا فى الجعالة انه يجوز اخذ العوض على النزول عن الوظائف نعم ان بان بطلان

الصوام (قوله ولو قبل الغروب الخ) غاية ليصرف (قوله الخروج به منه) اى بذلك الموقوف من المسجد يعنى الصرف لهم فى خارج المسجد (قوله وهو) اى فضل الافطار (قوله ويجوز الخ) مقول قال (قوله كتاب وقف) بالتوصيف او الاضافة (قوله ياخذه) اى الرهن و(قوله منه) اى المستعير (قوله ليحمله) اى الرهن المستعير والجار متعلق بشرط رهن الخ (قوله منهما) اى الرهن والضامن (قوله قد ابراه) اى الدافع الاخذ (منه) اى العوض (قوله وفى قياسه) اى وفتواه المبنى عليه كما يفيده اخر كلامه لكن القلب الى الفتوى اميل (قوله شرط ذلك) اى الابراء عما دفعه فى مقابلة النزول (قوله وانه لا يقبل قوله الخ) قياس نظائره تقييده بالظاهر فيقبل باطنا فليراجع (قوله قصدته) اى وقوع الابراء (قوله لو سكت عنه) اى عن الابراء (قوله المعطى) بفتح الطاء (قوله انه) اى صاحب الوظيفة (نزل) اى فى حياته و(قوله لاخر) اى لغير ما قرره الناظر (قوله بذلك) اى بالنزول لاخر (قوله فكذلك) اى فالتقرير صحيح (قوله فقدم المقرر) اى على المنزول له (قوله بانه يصرف لمصالح حجرته الشريفة فقط) افتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وهذا اذا وقف عليه بعد مماته فيحمل على ما ذكر وبقى مالو وقف عليه فى حياته فهل يصح الوقف اولا لانه صدقة وهى محرمة عليه وفى انموذج اللبيب فى خصائص الحبيب للسيوطى ما نصه اختص صلى الله عليه وسلم بتحريم الزكاة والصدقة والكفارة عليه الى ان قال والمنذورات قال البلقينى وخرجت على ذلك انه كان يحرم عليه ان يوقف عليه معينا لان الوقف صدقة تطوع وفى الجواهر للقمولى ما يؤيده اه سم اقول ويعلم من ذلك انه يحرم على اهل بيته صلى الله عليه وسلم ان ينذر له معينا كما قاله ع ش وان خالفه بعض المتاخرين واطال فى الرد عليه بتاليف مستقل بمجرد الفهم بدون نقل (قوله غاب الخ) يعنى ولو غاب الخ وانما خصه بالذكر لكونه محل توهم (قوله والاولى) اى مسئلة الوقف او النذر له صلى الله عليه وسلم

﴿ فصل ﴾ فى احكام الوقف اللفظية (قوله اللفظية) اى المتعلقة بلفظ الواقف عبارة ع ش اى التى هى مدلول اللفظ اه اى كالواو وثم قول المتن (يقتضى التسوية) اى ثم ان زاد عليه ما تناسلوا كان للتعميم فى جميع اولاد الاولاد والا كان منقطع الاخر بعد البطنين الاولين كما ياتى اه ع ش قول المتن (بين الكل) هو جميع افراد الاولاد واولادهم ذكورهم واناثهم اه مغنى (قوله فى الاعطاء) الى المتن

قال وقفت نصفها على زيد وثلثها على عمر وبخلاف مالو قال وقفتها عليهما على ان لزيد النصف ولعمرو الثلث كما هو ظاهر العبارة (قوله بانه يصرف لمصالح حجرته الشريفة فقط) افتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وهذا اذا وقف عليه بعد مماته فيحمل على ما ذكر وبقى مالو وقف عليه فى حياته فهل يصح الوقف اولا لانه صدقة وهى محرمة عليه وفى انموذج اللبيب فى خصائص الحبيب للسيوطى ما نصه اختص صلى الله عليه وسلم بتحريم الزكاة والصدقة والكفارة عليه الى ان قال والمنذورات قال البلقينى وخرجت على ذلك انه كان يحرم عليه ان يوقف عليه معينا لان الوقف صدقة تطوع وفى الجواهر للقمولى ما يؤيده فانه قال صدقة التطوع كانت حراما عليه على الصحيح وعن ابى هريرة ان صدقة الاعيان كانت حراما عليه دون العامة كالمساجد ومياه الابار اه وبحث م ر فى ذلك بانه كان يمكن دعوى الجواز لانه انما يستحق فى الموقوف بعد تمام الوقف وبتمامه ينتقل الملك الى الله تعالى فانتفاعه بعد ذلك انتفاع بمملوك لله فلا ذل فيه وسياتى فى الهبة عن السبكى ان المنافع لم يملكها الموقوف عليه بتمليك الواقف بل بتسليمه من جهة الله تعالى

﴿ فصل فى أحكام الوقف اللفظية ﴾

النزول رجع بما دفعه وان كان قد ابرا منه كما افتى به بعضهم قال لان الابراء وقع فى مقابلة استحقاق الوظيفة ولم تحصل فهو كما لو صالحه عن عشرة دراهم مؤجلة على خمسة حالة فالصلح باطل لانه ابراه من الخمسة فى مقابلة حلول الباقى وهو لا يحل فلا يصح الابراء اه وفى قياسه نظر لان الصلح المذكور متضمن لاشتراط كون الابراء فى مقابلة الحلول فاذا انتفى الحلول انتفى الابراء وفى مسئلتنا لم يقع شرط ذلك لا صريحا ولا ضمنا وانما وقع الابراء مبتدا مستقلا وذلك يقتضى التبرع وانه لا يقبل قوله قصدته فى مقابلة صحة النزول لانه لو سكت عنه رجع فتصريحه به قرينة على التبرع والكلام فى ابراء بعد تلف المعطى والا فالابراء من الاعيان باطل اتفاقا ولو مات ذو وظيفة فقرر الناظر اخر فبان انه نزل عنها لاخر لم يقدح ذلك فى التقرير كما افتى به بعضهم وهو ظاهر بل لو قرره مع علمه بذلك فكذلك لان مجرد النزول سبب ضعيف اذ لا بد من انضمام تقرير الناظر اليه ولم يوجد فقدم المقرر وافتى

بعضهم فى الوقف على النبى صلى الله عليه وسلم او النذر له بانه يصرف لمصالح حجرته الشريفة فقط او على اهل بلد اعطى مقيم بها غاب عنها لحاجة غيبة لا تقطع نسبته اليها عرفا اه والاولى تاتى فى النذر بزيادة ﴿ فصل ﴾ فى احكام الوقف اللفظية (قوله وقفت على اولادى واولاد أولادى يقتضى التسوية بين الكل) فى الاعطاء وقدر المعطى لان الواو لمطلق الجمع وقول العبادى انها للترتيب شاذ

وان نقله الماوردى عن اكثر الاصحاب وبفرض ثبوته قيل محله فى واو لمجرد العطف اما الواردة للتشريك كما فى انما الصدقات للفقراء والمساكين فلا خلاف انها ليست للترتيب اه وادخال الى على كل اجازه جمع (وكذا) هى للتسوية و (لو زاد) على ماذكر (ماتناسلوا) اذ لا تخصيص فيه (او) زاد (بطنا بعد بطن) لان بعد تاتى بمعنى مع كما فى والارض بعد ذلك دحاها اى مع ذلك على قول وللاستمرار وعدم الانقطاع حتى لا يصير منقطع الاخر فهو كقوله ماتناسلوا واعترض بان الجمهور على انها للترتيب لان صيغة بعد موضوعه لتاخير الثانى عن الاول وهذا هو معنى الترتيب واى فرق بينه وبين الاعلى فالاعلى زاد الاسنوى ان لفظ بعد اصرح فى الترتيب من ثم والفاء ورد بانه خطا مخالف لنص ولقد كتبنا فى الزبور من بعد الذكر اى قبل القران انزالا والا فكل كلام الله تعالى قديم لا تقدم فيه ولا تاخر ونص عتل بعد ذلك زنيم اى هو مع ماذكرنا من اوصافه القبيحة زنيم ولكلام العرب لاستعمالهم بعد بمعنى مع وعلى الاول ففارق ماهنا ما ياتى فى الطلاق ان طلقة بعد او بعدها طلقة او قبل او قبلها طلقة تقع به واحدة فى غير موطوءة وثنتان متعاقبتان فى موطوءة بان ماهنا تقدم عليه ماهو صريح فى التسوية وتعقيبه بالبعدية ليس صريحا فى الترتيب لما مر انها تاتى للاستمرار وعدم الانقطاع واما ثم فليس قبلها ما يفيد تسوية فعمل بما هو المتبادر من بعد وبهذا فارقت الاعلى فالاعلى لانه صريح فى الترتيب (ولو قال) وقفته (على اه لادى ثم اولادا ولادى ثم اولادهم ماتناسلوا او) قال وقفته (على اولادى واولادا ولادى الاعلى فالاعلى

فى النهاية الا قوله قبل وكذا فى المغنى الا قوله وبفرض الى واو ادخال الخ (قوله وان نقله) اى كون الواو للترتيب (قوله قيل محله) اى الخلاف (قوله فى واو لمجرد العطف الخ) يتامل المراد بمجرد العطف وبالتشريك الذى هو خارج عن مجرد العطف مع نص النحاة على ان الواو للتشريك دائما ومع انها للتشريك فى على اولادى واولادا ولادى اهسم وقد يقال المراد بمجرد العطف مطلق الجمع الصادق على المعية والترتيب وبالتشريك المعية (قوله ليست للترتيب) اى بل هى للتسوية وماهنا منه اه ع ش (قوله اجازه جمع) عبارة المغنى جائز عند الاخفش والفارسى ومنعه الجمهور نظرا الى ان اضافة كل معنوية فلا يجامعها ال اه (قوله هى للتسوية) اى قوله وقفت الخ والتانيث بتاويل الصيغة قول المتن (ماتناسلوا) اى اولاد الاولاد وكانه قال عليهم وعلى اعقابهم ماتناسلوا اه مغنى (قوله او زاد بطنا بعد بطن) او نسلا بعد نسل نهاية ومغنى (قوله لان بعد الخ) الى قوله للمامر فى المغنى الا قوله وللاستمرار وعدم الانقطاع وقوله ولقد الى عتل (قوله لان بعد تاتى بمعنى الخ) عبارة النهاية والمغنى لاقتضائه التشريك لانه لمزيد التعميم وهذا ما صححه فى الروضة تبعا للبغوى وهو المعتمد ومثله ماتناسلوا بطنا بعد بطن اى بالجمع بينهما خلافا للسبكى وقيل المزيد فيه بطنا بعد بطن للترتيب اه (قوله وللاستمرار) عطف على بمعنى مع ش اه سم (قوله فهو) اى قوله بطنا بعد بطن (قوله واعترض بان الجمهور الخ) عبارة المغنى وذهب الجمهور الى ان قوله بطنا بعد بطن للترتيب كقوله الاعلى فالاعلى اه قال السيد عمر اقول لعل الاقرب ان محل الخلاف حال الاطلاق اما اذا قال الواقف اردت الترتيب او الاستمرار فيقطع فى الاول بالترتيب وفى الثانى بالتسوية فليتأمل اه وهذا وجيه ويأتى فى شرح ولا يدخل اولادا لاولاد فى الوقف الخ ما يؤيده تاييدا ظاهرا (قوله على انها) اى صيغة بطنا بعد بطن (قوله بينه) اى قوله بطنا بعد بطن (قوله ورد الخ) اى ما قاله الاسنوى من ان بعد اصرح من ثم والفاء فى الترتيب اه مغنى (قوله والا) اى وان لم يقيد بقيد انزالا لم يصح المعنى لان كل كلام الله الخ وفيه ان المقرر فى علم الكلام ان القديم انما هو الكلام النفسى لا اللفظى (قوله وعلى الاول) اى ان قوله بطنا بعد بطن للتعميم والتسوية ثم قوله هذا الى المتن فى النهاية (قوله ان طلقة بعد) اى بعد طلقة بحذف المضاف اليه ونيته وابقاء المضاف بحاله لعطف العامل فى مثل المحذوف على المضاف (قوله يقع به واحدة) اى ولا تقع الثانية ولو كانت بعد بمعنى مع وقع طلقتان كما لو قال طلقة معها طلقة اه مغنى (قوله ليس صريحا فى الترتيب) بل انما القصد به ادخال سائر البطون حتى لا يصير الوقف منقطع الاخر اه مغنى (قوله وبهذا) اى بعدم صراحة البعدية فى الترتيب (فارقت) اى البعدية (قوله لانه) اى الاعلى فالاعلى قول المتن (قوله ولو قال على اولادى ثم اولادا ولادى الخ) ولو جاء بثم للبطن الثانى والواو فيما بعده

(قوله قيل محله فى واو لمجرد العطف اما الواردة للتشريك الخ) يتامل المراد بمجرد العطف وبالتشريك الذى هو خارج عن مجرد العطف مع نص النحاة على ان الواو للتشريك دائما ومع انها للتشريك فى على اولادى واولادا ولادى (قوله وللاستمرار) عطف على بمعنى من ش (قوله ماهو صريح فى التسوية) قد يمنع الصراحة وقد يرد المنع بانه لو كان صريحا فى التسوية لكان فيه مع قوله الاعلى فالاعلى او الاول فالاول تناف ولا بحسب الظاهر وقد يجاب بانه صريح فى التسوية والصريح يقبل الصرف فان وجد بعده صريح فى الترتيب صرفه عن التسوية كما فى الاعلى فالاعلى والا كما فى بطنا بعد بطن فلا فان قلت لم صرف الاول بالثانى دون العكس قلت لان قاعدة الكلام ان يؤثر اخره فى اوله دون العكس فليتامل (قوله فى المتن ولو قال على اولادى ثم اولادا ولادى ثم اولادهم الخ) قال فى الروض وشرحه فان جاء بثم للبطن الثانى والواو فيما بعده من البطون كان قال وقفت على اولادى ثم اولادا ولادى واولادا ولادا ولادى فالترتيب له دونهم عملا بثم فيه وبالواو فيهم وان عكس بان جاء بالواو فى البطن الثانى وبثم فيما بعده من

او) الاقرب فالاقرب او (الاول فالاول) بالجر كما يخطه بدلا مما قبله (فهو للترتيب) لدلالة ثم عليه على الاصح وما ورد مما يخالف ذلك مؤول كقوله تعالى ثم جعل منها زوجها اذ هو عطف على انشاها المقدر صفة لنفس وقوله ثم سواه اذ هو عطف على الجملة الاولى لا الثانية وقوله ثم اهتدى اذ معناه دام على الهداية والجواب بان ثم فيها الترتيب الاخبار لا الترتيب الحكم فيه نظر ولتصريحه به فى الثانية وعمل به فيما لم يذكره فى الأولى لأن ما تناسلوا يقتضى التعميم بالصفة المتقدمة وهى ان لا يصرف لبطن وهناك احد من بطن اقرب منه وظاهر كلامه كالروضة واصلها ان ما تناسلوا قيد فى الاولى فقط وله وجه لكن الذى صرح به جمع انه قيد فى الثانية ايضا فان حذفه من احدهما اقتضى الترتيب بين البطنين المذكورين فقط ويكون بعدهما منقطع الاخر حيث لم يذكر مصرفا الاخر وبحث السبكى انه لو وقف على ولده ثم ولد اخيه ثم ولد ولد بنته فمات ولده ولا ولد لاخيه ثم حدث لاخيه ولد استحق ﴿فرع﴾ اختلف البطن الاول والثانى مثلا فى انه وقف ترتيب او تشريك او فى المقادير

من البطون كان قال وقفت على اولادى ثم اولاد اولادى واولاد اولاد اولادى فالترتيب له دونهم عملا بثم فيه وبالواو فيهم وان عكس بان جاء بالواو فى البطن الثانى وبثم فيما بعده كان قال وقفت على اولادى واولاد اولادى ثم اولاد اولاد اولادى انعكس الحكم اى كان الترتيب لهم دونه اه مغنى وفى سم بعد ذكر ذلك عن الروض مع شرحه ما حاصله ان اولاد اولاد الاولاد كاولاد الاولاد متاخر الاستحقاق عن الاولاد فى المسئلة الاولى كما يدل عليه كلام الروضة اه (او الاقرب) الى قوله ويدخل فيهم فى النهاية الا قوله وما ورد الى ولتصريحه وقوله وله وجه (قوله بالجر الخ) ويجوز نصبه على الحال لكنه قليل لكون الاول معرفة ولعل هذا سبب ضبط المصنف له بالجر اه ع ش (قوله بدلا الخ) او على اضمار فعل اى وقفته على الاول فالاول اه مغنى (قوله يخالف ذلك) اى دلالة ثم على الترتيب (قوله ثم سواها) كذا فى عدة نسخ مصححة ولعله سبق قلم فالاية ثم سواه (قوله والجواب) اى عن الاشكال بالاقوال الثلاثة المذكورة (قوله ولتصريحه) اى الواقف عطف على لدلالة ثم الخ (قوله به) اى الترتيب ر (قوله فى الثانية) اى فى مسئلة الواو بصورها الثلاث (قوله وعمل) الى قوله وبحث السبكى فى المغنى الا قوله وله وجه (قوله وعمل به الخ) هذا تصريح باعتبار الترتيب فيمن بعد البطون الثلاثة المذكورة ايضا اه سم (قوله وعمل به) اى بالترتيب (فيما لم يذكره) اى فيمن بعد البطن الثالث من البطون الداخلة فى قوله ما تناسلوا من غير ذكرها صراحة و (قوله فى الاولى) اى فى مسئلة ثم و (قوله لان ما تناسلوا) اى ان هذا القول (قوله بالصفة) متعلق بالتعميم و (قوله وهى) اى الصفة ش اه سم (قوله وظاهر كلامه الخ) عبارة المغنى والاسنى لا وجه لتخصيص ما تناسلوا بالاولى مع انه لا حاجة اليه فيها بل ان ذكره فيها وفى البقية لم يكن الوقف والترتيب خاصين بالطبقتين الاوليين والا اختصاصهما كما صرح به القاضى وغيره ويكون بعدهما منقطع الاخر اه (قوله وله وجه الخ) عبارة النهاية والاوجه كما صرح به جمع الخ (قوله فان) بسكون النون (حذفه) اى قيد ما تناسلوا (قوله بين البطنين الخ) المذكور فى الاولى ثلاث بطون اللهم الا ان يريد بضمير التثنية فى قوله من احداهما صورتى الثانية فليتامل اه سم ويحتمل بل هو الاقرب ان الشارح سرى اليه هذا التعبير من شرحى الروض والمنهج ومتنهما اقتصرا فى المسئلتين على ذكر البطنين فقط (قوله ثم حدث لاخيه ولد استحق) والظاهر استقلاله بالاستحقاق دون ولد ولد بنته والفرق بينه وبين ما سياتى فيما لو وقف على اولاده ولم يكن للواقف عند الوقف الا ولد الولد ثم حدث له ولد حيث يشاركه انه ثم لما لم يكن للواقف عند الوقف الا ولد الولد حملنا اللفظ على ما يشمله كما سياتى لظهور ارادة الواقف له فصار فى رتبة الولد واما هنا فانما اعطينا ولد ولد البنت لمجرد فقد ابن الاخ على انه عطف هنا بثم المقتضية للترتيب بخلافه ثم فاندفع بحث الشيخ ع ش التشريك اخذا مما ياتى اه رشيدى وقوله حيث

كان قال وقفت على اولادى واولاد اولادى ثم اولاد اولاد اولادى انعكس الحكم اى كان الترتيب لهم دونه اهو اياك ان تظن منه ان اولاد اولاد الاولاد فى المسئلة الاولى يستحقون مع الاولاد بخلاف اولاد الاولاد فان الامر ليس كذلك بل جميع ما بعد ثم متاخر الاستحقاق عن الاولاد ولا ينافى ذلك ان المتعاطفات كلها معطوفة على الاول وقد عطف اولاد اولاد الاولاد على الاولاد بالواو المقتضية للشركة وذلك لتوسط ثم وان لم يكن العطف على مدخولها ويدل على ما قلناه تعبير الروضة بقوله (فرع) قال على اولادى ثم اولاد اولادى واولاد اولاد اولادى فمقتضاه الترتيب بين البطن الاول ومن دونهم والجمع بين من دونهم اه فقوله ومن دونهم شامل للبطن الثانى وما بعده لكن قول العباب فالترتيب بين البطن الاول والثانى فقط يقتضى خلاف ذلك الا ان يكون المراد بفقط انه لا ترتيب بين الثانى والثالث (قوله وعمل به فيما لم يذكره فى الاولى الخ) تصريح باعتبار الترتيب فيمن بعد البطون الثلاثة المذكورة ايضا (قوله بالصفة) متعلق بالتعميم وقوله وهى اى الصفة ش (قوله فان حذفه من احداهما الخ) جزم بذلك فى شرح الروض (قوله بين البطنين) المذكور فى الاولى ثلاث بطون اللهم الا ان يريد بضمير التثنية فى قوله من احداهما صورتى الثانية فليتامل (قوله استحق) هل المراد انه يستحق ولد ولد البنت الى حدوث ولد الاخ فينقطع استحقاقه او المراد انه يستحق

يشاركه اى عند النهاية والمغنى خلافا للشارح (قوله حلفوا الخ) اى ان لم يكن فى يد بعضهم لما ياتى من ان القول قوله فلا معنى لتحليف غيره ثم ماذكره الشارح يؤخذ منه جواب حادثة وهى ان جماعة ادعوا ان اباهم مثلا وقف وقفه هذا على اولاد الظهور فقط واقاموا بذلك بينة ثم بعد مدة اقام غيرهم بينة بانه وقفه على اولاد الظهور والبطون معا ولم تسندوا حدة من البينتين الوقف لتاريخ وهو انهم يحلفون ثم ان كان فى ايديهم او يد غيرهم قسم بينهم بالسوية او فى يد بعضهم فالقول قوله وكذا الناظر ان كان فى يده وينبغى ان تصديق ذى اليد محله اذا لم تكن يده مستندة الى البينة التى اقامها ومنه ايضا يعلم جواب ماوقع السؤال عنه من ان انسانا كان متصرفا فى محلات مدة طويلة ثم وقفها واقام عليها ناظرا فتصرف الناظر فيها بقية حياة الواقف وبعد موته ايضا ثم ان جماعة ادعوا ان ذلك موقوف على مسجد كذا وهو انهم ان اقاموا بذلك بينة شرعية وبينت انه وقف على المسجد قبل وضع هذا الواقف الثانى يده عليه قدموا والا فالقول قول الناظر بمقتضى وضع يده وتصرفه فى الوقف المترتب على يد الواقف وتصرفه اه ع ش (قوله وكذا الناظر) اى ولو امراة اه ع ش (قوله ان كان فى يده) اى وان لم يكن من الموقوف عليهم كما هو مقتضى صنيعه والا فلا فائدة له اه سيد عمر وكتب ع ش عليه ايضا ما نصه المتبادر من هذه العبارة ان القول قوله بيمينه وهو مشكل فان الشخص لا يثبت لغيره حقا بيمينه وهو هنا يثبت بيمينه حقا لاهل الوقف وان كان منهم فالاقرب انه يصدق بلا يمين اه ومر عن المغنى قبل الفصل ما هو كالصريح فيما استقربه (قوله على مصاريف ثم الفقراء) اى كان وقف ما صرف من ريعه مقدار كذا لقراء او نحوهم وما فضل عنهم للفقراء فاذا اتفق ان المصاريف كانت نصف الريع مثلا وكان ما فضل عن العمارة النصف فاقل دفع للمصاريف ولا يقال ان المصاريف قبل العمارة كانت لا تستغرق الا النصف فليس لها الا نصف ما فضل اه رشيدى (قوله فعمر) اى بما حصل من غلته ولم يدفع فى مدة العمارة ما بنى بالمصاريف التى عينها اه ع ش (قوله لتلك المصاريف) لعل اللام بمعنى من البيانية عبارة النهاية لمن تجمد له تلك المصاريف اه وهى ظاهرة (قوله ولا يدخل الارقاء الخ) لو عتقوا ينبغى الاستحقاق من حين العتق وفارق عدم دخول الارقاء هنا عما مر من انه لو اطلق الوقف على عبد كان على سيده بانه اذا خص الارقاء كان التخصيص قرينة على ارادة ساداتهم لانهم لا يملكون ولا يحتمل هنا غيرهم واصل حمل التصرف على الصحة واذا لم يخصهم وذكر الاولاد لم توجد القرينة الصارفة الى اسادات والوقف تمليك فاختص بمن يملك بقى مالو لم يكن له اولاد الارقاء اه سم ويظهر ان الوقف حينئذ باطل لانه منقطع الاول وياتى عن ع ش عند قول الشارح ولا يدخل الحمل الخ ما يؤيده (قوله او بناتى) اولمنع الجمع والخلو معا كما يعلم مما ياتى انفا عن المغنى والاسنى والنهاية (قوله لكن يظهر الخ)

ولا بينة حلفوا ثم ان كان فى ايديهم او يد غيرهم قسم بينهم بالسوية او فى يد بعضهم فالقول قوله وكذا الناظر ان كان فى يده وافتى البلقينى فيمن وقف على مصاريف ثم الفقراء واحتاج الوقف لعمارة فعمر وبقيت فضلة بانها تصرف لما تجمد لتلك المصاريف لان الواقف قدمها على الفقراء (ولا يدخل) الارقاء من الاولاد فى الوقف على الاولاد لانهم لا يملكون ويدخل فيهم الخنثى بخلاف مالو قال بنى او بناتى لكن يظهر انه يوقف

معه وسياتى نظير ذلك (قوله ولا يدخل الارقاء الخ) هلا دخلوا وكان الوقف على ساداتهم كما لو خصهم فقال وقفت على اولادى الارقاء او ذكرهم باسمائهم فان الظاهر انه يصح ويكون وقفا على ساداتهم اخذا مما تقدم انه لو اطلق الوقف على عبد كان وقفا على سيده ويجاب بالفرق بانه اذا خص الارقاء كان التخصيص قرينة على ارادة ساداتهم لانهم لا يملكون ولا يحمل هنا غيرهم والاصح حمل التصرف على الصحة واذا لم يخص وذكر الاولاد لم توجد القرينة الصارفة الى السادات والوقف تمليك فاختص بمن يملك بقى مالو لم يكن له اولاد لا ارقاء (قوله ولا يدخل الارقاء) لو عتقوا ينبغى الاستحقاق من حين العتق (قوله لكن يظهر انه يوقف نصيبه) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى انه لا يوقف شىء لانه انما يوقف عند تحقق اصل الاستحقاق واصل الاستحقاق هنا مشكوك فيه واحتج بمسئلة النكاح المذكورة فى شرح الروض عن الاسنوى الجزم بانه يوقف نصيبه الى البيان ونقله عن تصريح ابن المسلم وعليه فلو لم يكن حال الوقف الا ولد خنثى فقياس وقف نصيبه ان يوقف امر الوقف الى البيان ووقف تبين فان بان من نوع الموقوف عليه تبينا صحة الوقف والا فلا واما ما اعتمده شيخنا الرملى ففيه نظر لانه ان وقف الوقف اشكل بعدم وقف نصيبه الا ان يفرق وان ابطله اشكل بان ابطال الوقف مع احتمال صحته وعدم تحقق المبطل مما لا وجه له فليتامل (قوله لكن يظهر انه يوقف الخ) قد يؤيد

وفاقا

وفاقا للمغنى وشرح الروض وخلافا للنهاية عبارة الأولين ﴿تنبيه﴾ يدخل الخنثى فى الوقف على البنين والبنات لكنه إنما يعطى المتيقن فيما إذا فوضل بين البنين والبنات ويوقف الباقى إلى البيان ولا يدخل فى الوقف على احدهما لاحتمال انه من الصنف الاخر وظاهر هذا كما قال الاسنوى ان المال يصرف إلى من عينه من البنين او البنات وليس مرادا انا لم نتيقن استحقاقهم لنصيب الخنثى بل يوقف نصيبه إلى البيان كما فى الميراث كما صرح به ابن المسلم اه زاد النهاية ورده الوالد رحمه الله تعالى بان كلام الشيخين هو المستقيم لان سبب الاستحقاق مشكوك فيه وفيمن عداه موجود وشككنا فى مزاحمة الخنثى والأصل عدمه فاشبه مالو اسلم على ثمان كتابيات فاسلم منهن اربع ومات قبل الاختيار فان الاصح المنصوص انه لا يوقف شىء للزوجات بل تقسم كل التركة بين باقى الورثة لان استحقاق الزوجات غير معلوم اه قال سم واقره ع ش قوله لكن يظهر انه يوقف نصيبه الخ اعتمد شيخنا الشهاب الرملى انه لا يوقف شىء وفى شرح الروض عن الاسنوى الجزم بانه يوقف نصيبه إلى البيان ونقله عن تصريح ابن المسلم وعليه فلو لم يكن حال الوقف الا ولد خنثى فقياس وقف نصيبه ان يوقف امر الوقف إلى البيان وقف تبين فان بان من نوع الموقوف عليه تبينا صحة الوقف وإلا فلا واما على ما اعتمده شيخنا الرملى ففيه نظر لأنه ان وقف الوقف اشكل بعدم وقف نصيبه الا ان يفرق وان ابطله اشكل بان ابطال الوقف مع احتمال صحته وعدم تحقق المبطل مما لا وجه له فليتامل اه (قوله المتيقن له) لا حاجة اليه هنا وإنما يحتاج اليه فيما لو وقف على البنين والبنات كما علم مما مر انفا عن المغنى وغيره (قوله يفرق بان التبين الخ) يؤيد هذا الفرق ما سياتى للشارح م ر فيما لو مات الزوجة وقد كان الزوج قال لزوجتيه احدا كما طالق واحداهما كتابية أو وثنية من أنه يطالب بالبيان أو التعيين لأجل الارث بخلاف مالو مات الزوج وإحداهما كتابية او وثنية حيث لا يوقف للمسلمة شىء من إمكان انها ليست المطلقة للياس من البيان فيما لو مات الزوج دون مالو ماتت اه ع ش (قوله فان التبين ممكن) يؤخذ منه ان محله فى خنثى يرجى اتضاحه وهو من له آلتان لا من لا يرجى كمن له ثقبة كثقبة الطائر اه سيد عمر (قوله والكفار) إلى قول المتن ويدخل فى النهاية إلا قوله وحده إلى وبحث الأذرعى (قوله والكفار) عطف على الخنثى ش اه سم (قوله ولو حربيين) ظاهره صحة الوقف بالنسبة اليهم واستحقاقهم منه وعليه فيفارق ما تقدم أنه لا يصح الوقف على حربى بان الوقف عليه هنا ضمنى تبعى وقضية ذلك عدم صحة الوقف لو كان جميع اولاده حربيين وصحته فيما تقدم إذا كان ضمنيا كوقفت على هؤلاء وفيهم حربى وينبغى صحة الوقف وإن كان جميع الاولاد حربيين لان المقصود الجهة اى جهة الاولاد وقد يحدث له أولاد غير حربيين سم على حج اه ع ش (قوله ووقف دخوله على اسلامه) انظر هل المراد ان المتوقف على الاسلام نفس دخوله فى الوقف حتى لا يستحق فيما مضى فى زمن ردته أو المتوقف عليه تبين الدخول من حين الوقف ويؤخذ مما ياتى فى ولد اللعان ان المراد الثانى فليراجع اه رشيدى (قوله والنوعان) الى قول المتن ويدخل فى المغنى الا قوله وكذا الى وكانهم وقوله ولو سلمنا إلى اما إذا قوله اى وحده وقوله قرينة الجمع إلى ولا يدخل (قوله والنوعان موجودان) سيذكر محترزه بقوله اما إذا لم يكن الخ (قوله لانه لا يسمى الخ) اى ولد الولد (قوله ولهذا صح ان يقال ماهو

نصيبه المتيقن له لو اتضح فان قلت قياس ما ياتى قبيل خيار النكاح فى ثمان كتابيات أسلم منهن أربع لاشىء للمسلمات لاحتمال أن الكتابيات هن الزوجات أنه لا يوقف له شىء هنا قلت يفرق بان التبين ثم تعذر بموته فلم يمكن الوقف حينئذ لذلك بخلافه هنا فان التبين ممكن فوجب الوقف اليه والكفار ولو حربيين كما هو ظاهر نعم المرتد ينبغى وقف دخوله على إسلامه ولا (أولاد الاولاد) الذكور والاناث (فى الوقف على الاولاد) والنوعان موجودان (فى الاصح) لأنه لا يسمى ولدا حقيقة ولهذا صح أن يقال ماهو ولده بل ولد ولده

الوقف ما ياتى أنه لو استحق اى حتى من الريع الحاصل قبل استلحاقه كما سنذكره عن شرح الروض وقد يمنع هذا التاييد وإنما كان يؤيد لو وقفنا للمنفى قبل استلحاقه وإنما نظيره هنا انه إذا اتضح من نوع الموقوف عليه استحق حتى من الحاصل قبل الاتضاح وقد يلتزم ذلك على اعتماد شيخنا (قوله والكفار) عطف على الخنثى ش (قوله ولو حربيين الخ) كذا شرح م ر وظاهره صحة الوقف بالنسبة اليهم واستحقاقهم منه وعليه فيفارق ما تقدم انه لا يصح الوقف على حربى بان الوقف عليه هنا ضمنى تبعى وقضية ذلك عدم صحة الوقف لو كان جميع اولاده حربيين وصحته فيما تقدم على الحربى إذا كان ضمنيا كوقفت على هؤلاء وفيهم حربى وقد يقال ينبغى صحة الوقف وإن كان جميع الاولاد حربيين لأن المقصود الجهة اى جهة الاولاد وقد يحدث له اولاد غير حربيين (قوله ولهذا صح ان يقال ماهو ولده) اى وصحة النفى من علامات المجاز

 وكانهم إنما لم يحملوا اللفظ على مجازه أيضا لأن شرطه إرادة المتكلم له ولم تعلم هنا ومن ثم لو علمت اتجه دخولهم ولو سلمنا انه لا عبرة بارادته فهنا مرجح وهو قربية الولد المراعاة فى الاوقاف غالبا فرجحته وبه فارق ما ياتى فى الوقف على الموالى ثم رايت ابن خيران قطع بدخولهم عند ارادتهم اما اذا لم يكن حال الوقف على الولد الا ولد الولد فيحمل عليه قطعا صونا له عن الالغاء نعم ان حدث له ولد صرف اليه اى وحده على الاوجه لان الصرف اليهم انما كان لتعذر الحقيقة وقد وجدت وبحث بعضهم انهما يشتركان بعيد وبحث الاذرعى انه لو قال على اولادى وليس له الا ولد وولد ولد انه يدخل لقرينة الجمع وفيه نظر والاوجه ما يصرح به اطلاقهم انه يختص به الولد وقرينة الجمع يحتمل انها الشمول من يحدث له من الاولاد ولا يدخل فى الولد المنفى بلعان الا ان يستلحقه (وتدخل اولاد البنات) قريبهم وبعيدهم (فى الوقف على الذرية والنسل والعقب واولاد الاولاد) لصدق كل من هذه الاربعة بهم (الا ان يقول) الرجل (على من ينسب الى منهم) اووهو هاشمى مثلا الهاشمية واولاد بناته ليسوا كذلك فلا يدخلون حينئذ لانهم حينئذ لا ينسبون اليه بل الى آبائهم وقوله ﷺ فى الحسن رضى الله عنه ان ابنى هذا سيد من خصائصه اما المرأة فقولها الرجل

الخ) أى وصحة النفى من علامات المجاز اه سم (قوله وكذا أولاد الخ) أى لا تدخل أولاد أولاد الأولاد فى الوقف على اولاد الأولاد (قوله وكانهم الخ) عبارة المغنى فان قيل كان ينبغى ترجيح هذا اى مقابل الأصح القائل بالدخول على قاعدة الشافعى فى حمل اللفظ على حقيقته ومجازه اجيب بان شرطه على قاعدته إرادة المتكلم له والكلام هنا عند الاطلاق اه (قوله ايضا) اى كالحقيقة (قوله لأن شرطه) اى الحمل (قوله له) للمجاز (قوله ومن ثم لو علمت) اى كان لم يكن له ولد او كان ونصب قرينة على دخولهم كقولهم رفقا باولاد أولادى او بفلان وفلان مثلا وهما من أولاد الأولاد بقى مالو قال وقفت على آبائى وأمهاتى هل تدخل الأجداد فى الأول والجدات فى الثانى ام لا فيه نظر والأقرب الأول ويفارق عن الأولاد إذا لم يكن له إلا ولد ولد حيث لا يدخل فيها ولد الولد بان الأولاد يتعددون بخلاف الآباء والأمهات فانه لا يكون للانسان إلا اب وام فالتعبير بصيغة الجمع دليل على دخول الأجداد والجدات فيكون لفظ الاباء والأمهات مستعملا فى حقيقته ومجازه اهع ش (قوله اتجه دخولهم الخ) عبارة النهاية فالاوجه دخولهم كما قطع به ابن خيران اه وعبارة المغنى ومحله أى الخلاف عند الاطلاق فلو أراد جميعهم دخل أولاد الاولاد قطعا أو قال وقفت على اولادى لصلبى لم يدخلوا قطعا اه (قوله لا عبرة بارادته) اى لا يتوقف الحمل على ارادته سم و ع ش (قوله مرجح) اى لعدم الدخول (قوله عند ارادتهم) اى بان دلت قرينة على ارادتهم اه سم (قوله فيحمل عليه قطعا الخ) (بقى مالو كان له اولاد واولاد اولاد اولاد مثلا فهل يحمل على الجميع لشمول المجاز الذى دلت القرينة على ارادته للجميع او يختص باولاد الاولاد لانه اقرب الى الحقيقة فيه نظر سم على حج اقول والاقرب حمله على الجميع اه ع ش (قوله نعم ان حدث له ولد الخ) لو قال وقفت على اولادى ثم اولاد اولادى وانقرضت اولاده صرف لاولاد اولادهم فلو حدث له بعد ذلك اولاد صرف لهم ولا يشاركهم اولاد الاولاد لان اتيانه بثم يقتضى انه لا يصرف لاولاد الاولاد الا مع فقد الاولاد اه ع ش (قوله اى وحده) قد يقال ان الوقف يصير حينئذ منقطع الاول (قوله اليهم) الاولى الافراد (وقد وجدت) فيه ان الاسم ولو جامدا حقيقة فى الحال (قوله وبحث بعضهم انهما يشتركان) اعتمده النهاية والمغنى (قوله والاوجه الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله وقرينة الجمع تحتمل الخ) قضيته انه لو قال على اولادى الموجودين دخل ولد الولد وهو ظاهر اه رشيدى (قوله الا ان يستلحقه) فيستحق حينئذ من الريع الحاصل قبل استلحاقه وبعده حتى يرجع بما يخصه فى مدة النفى كما استظهره الشيخ رحمه الله تعالى اه نهاية (قوله قريبهم الى قوله خلافا الخ) فى النهاية والمغنى الا قوله او وهو هاشمى الى لانهم لا ينسبون (قوله وبعيدهم) اى فى غير الاخيرة اه نهاية اى فى غير الوقف على اولاد الاولاد وقد افاده الشارح ايضا بقوله السابق آنفا وكذا أولاد الخ (قوله الرجل) سيذكر محترزه (قوله أو وهو الخ) عطف على حال محذوفة من الرجل و (قوله الهاشمية) عطف على قول المتن على من ينسب الخ الا ان يقول الرجل بعد ما ذكر مطلقا على من ينسب الخ او وهو الخ الهاشمية (قوله مثلا) الاولى تاخيره عن الهاشمية اى او علوى العلوية (قوله اولاد بناته الخ) اى والحال ان اولاد بنات الهاشمى ليسوا هاشمية (قوله فلا يدخلون الخ) اى اولاد البنات فى الوقف على واحد من هذه الاربعة (حينئذ) اى حين ان يقول الرجل على من ينسب الخ (قوله لانهم) اى اولاد بنات

(قوله ولو سلمنا أنه لا عبرة بارادته) اى لا يتوقف الحمل على ارادته (قوله عند ارادتهم) اى بان دلت قرينة على ارادتهم (قوله فيحمل عليه قطعا) بقى مالو كان له اولاد اولاد واولاد اولاد اولاد مثلا فهل يحمل على الجميع لشمول المجاز الذى دلت القرينة على ارادته للجميع او يختص باولاد الاولاد لانه اقرب الى الحقيقة فيه نظر (قوله وبحث بعضهم الخ) هذا البحث هو الظاهر فى شرح الروض واعتمده مر (قوله والاوجه الخ) اعتمده مر (قوله الا ان يستلحقه) قال فى شرح الروض والظاهر انه يستحق من الريع الحاصل قبل استلحاقه وبعده حتى يرجع بما يخصه فى مدة النفى اه (قوله الرجل) ياتى محترزه (قوله

ذلك لا يمنع دخول اولاد البنات لان الانتساب فيها لبيان الواقع لا للاحتراز اذ هو محمول على الانتساب اللغوى لا الشرعى وبه يعلم ان هذا لا ينافى قولهم فى النكاح لا مشاركة بين الام والابن فى النسب ولا يدخل الحمل عند الوقف لانه لا يسمى ولدا وانما يستحق من غلة ما بعد انفصاله كالحمل الحادث علوقه بعد الوقف فانه يستحق من غلة ما بعد انفصاله خلافا لمن نازع فيه وبنو زيد لا يشمل بناته بخلاف بنى تميم لانه اسم للقبيلة وذكر فى الآل فى الوصية كلاما لا يبعد مجيئه هنا ﴿فائدة﴾ يقع فى كتب الاوقاف ومن مات انتقل نصيبه الى من فى درجته من اهل الوقف المستحقين وظاهره ان المستحقين تاسيس لا تاكيد فيحمل على وضعه المعروف فى اسم الفاعل من الاتصاف حقيقة بالاستحقاق من الوقف حال موت من ينتقل اليه نصيبه ولا يصح حمله على المجاز ايضا بان يراد الاستحقاق ولو فى المستقبل لان قوله من اهل الوقف كاف فى افادة هذا فيلزم عليه الغاء قوله المستحقين وانه لمجرد التاكيد والتاسيس خير منه فوجب العمل به ويقع فيها ايضا لفظ النصيب والاستحقاق وقد اختلف المتقدمون والمتاخرون فى انه هل يحمل على ما يعم النصيب المقدر مجازا لقرينة وهو ما عليه جماعة كثيرون وكاد السبكى ان ينقل اجماع الائمة الاربعة عليه او يختص بالحقيق لانه الاصل والقرائن فى ذلك ضعيفة وهو المنقول وعليه كثيرون ايضا ويؤيد الاول قول السبكى الاقرب إلى قواعد الفقه واللغة ان ذا الدرجة الثانية مثلا المحجوب بغيره يسمى موقوفا عليه لشمول لفظ الواقف له قال واذا كان موقوفا عليه كان له نصيب بالقوة بل بالفعل إذ الموقوف على انقراض غيره انما هو اخذه لا دخوله فى الموقوف عليهم وعلى هذا افتيت فى موقوف على محمد ثم بنتيه وعتيقه فلان على ان من توفيت منهما حصتها للاخرى فتوفيت احداهما فى حياة الواقف بعد الوقف ثم محمد عن الاخرى وفلان بان لها الثلثين وللعتيق الثلث ويؤيده ان الواقف لما جعل العتيق فى مرتبتهما خشى انه ربما انفرد مع احداهما فيناصفها فاخرج ذلك بقوله على إلى آخره وبين ان احداهما متى انفردت مع العتيق لم تناصفه بل تاخذ ضعفه وبينت فى الفتاوى ان محل ذلك الخلاف مالم يصدر من الواقف ما يدل على ان المراد النصيب ولو بالقوة

الرجل (قوله ذلك) اى على من ينسب الخ (قوله لبيان الواقع) بمعنى ان كلا من اولادها ينسب اليها بالمعنى اللغوى فليس لها فرع لا ينسب اليها بهذا المعنى اه رشيدى اى حتى يحترز بذلك عنه (قوله اذ هو) اى الانتساب إلى المراة هنا وكذا الاشارة بقوله ان هذا الخ (قوله وبه علم) اى بذلك الحمل (قوله ولا يدخل الحمل الخ) اى فى الوقف على اولاد الاولاد كما دل عليه تعليله وكذا فى الوقف على الاولاد وامافى الوقف على الذرية والنسل والعقب فيدخل كما صرح به فى الروض قال فى شرحه لصدق الاسم عليه فيوقف نصيبه اه ولو لم يكن له عند الوقف الا حمل كان كانت نسوته الاربع حوامل حينئذ فقياس ما تقدم من الحمل على ولد الولد اذا لم يكن له ولد الحمل هنا على الحمل سم على حج اقول وفى حمل الولد على الحمل إذا لم يكن الا حمل نظر لا يخفى لما مر من ان الوقف على الحمل غير صحيح وقد انحصر الاستحقاق فيه هنا فليس تابعا لغيره فالقياس انه منقطع الاول اه ع ش (قوله وانما يستحق من غلة الخ) لا يخفى ان استحقاقه من ذلك فرع دخوله فقوله ولا يدخل الخ اى قبل انفصاله اه سم (قوله وبنو زيد لا يشمل بناته) ظاهره ولو لم يكن لزيد حال الوقف إلا بنات لكن قياس ما تقدم فيما لو لم يكن حال الوقف على الولد إلا اولاد الولد من الحمل عليه حمل بنى زيد حينئذ على بناته فليراجع (قوله فائدة) خلاصة هذه الفائدة إلى قوله ويقع فى فتاوى الرملى اه سيد عمر (قوله يقع) إلى قوله ويقع فى النهاية (قوله تاسيس) اى مفيد لما لم يفده قوله من اهل الوقف اه ع ش (قوله حال موت من الخ) متعلق بالاتصاف (قوله لان قوله من اهل الوقف كاف الخ) افهم انه لو لم يذكر المستحقين بان اقتصر على ما قبله انتقل نصيب الميت لمن فى درجته وإن كان محجوبا بمن فوقه اه ع ش ويعلم تصويره مما ياتى آنفا بقول الشارح افتيت فى موقوف على محمد الخ (قوله فيلزم عليه) اى ذلك الحمل (قوله وانه لمجرد الخ) عطف تفسير على الفاء الخ (قوله والتاسيس خير الخ) مبتدا وخبر و(قوله به) اى التاسيس (قوله ويقع الخ) عطف على قوله يقع الخ (قوله فيها) اى فى كتب الاوقاف (قوله او يختص الخ) قسيم لقوله يحمل على ما يعم الخ (قوله فى ذلك) اى الحمل (قوله وهو الخ) اى الاختصاص بالحقيقى (قوله ويؤيد الاول) اى الحمل على ما يعم الخ (قوله قال) اى السبكى (قوله وعلى هذا افتيت) اى على الاول لكن قوله وبينت فى الفتاوى الخ مشعر ان هذه الصورة ليست من محل الخلاف فتامل اه سيد عمر (قوله ثم بنتيه وعتيقه) الضمير ان عائدان على محمد (قوله منهما) اى من البنتين وكذا ضمير احدهما وضمير مرتبتهما (قوله بان الخ) متعلق بافتيت و(قوله لها) اى للبنت الباقية (قوله ويؤيده) اى ذلك الافتاء (قوله ذلك الخلاف) اى المار بقوله هل يحمل على ما يعم الخ او يختص الخ (قوله مالم يصدر من الواقف الخ) انظره مع قوله

ولا يدخل الحمل) اى فى الوقف على اولاد الاولاد كما دل عليه تعليله وكذا فى الوقف على الاولاد وامافى الوقف على الذرية والنسل والعقب فيدخل كما صرح به فى الروض قال فى شرحه لصدق الاسم عليه فيوقف نصيبه اه ولو لم يكن له عند الوقف إلا حمل كان كانت نسوته الاربع مثلا حوامل حينئذ فقياس ما تقدم من الحمل على ولد الولد إذا لم يكن له ولد الحمل هنا على الحمل وقوله وانما يستحق من غلة ما بعد انفصاله لا يخفى ان استحقاقه من ذلك فرع دخوله فقوله ولا يدخل اى قبل انفصاله (قوله فيحمل على وضعه الخ) افتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى شرح م ر (قوله مالم يصدر من الواقف ما يدل الخ) انظر مع قوله السابق مجاز القرينة وقوله والقرائن فى ذلك

احدا من ذريته او على ما بالفعل لانه المتبادر من لفظه فيكون حقيقة فيه والحقيقة لا تنصرف عن مدلولها بمجرد غرض لم يساعده اللفظ فيه اضطراب طويل والذي حررته في كتابي سوابغ المدد ان الراجح الثاني وهو الذي رجع اليه شيخنا بعد افتائه بالاول ورد على السبكي واخرين ومنهم البلقيني اعتمادهم له اعني الاول (ولو وقف على مواليه) اومولاه على الاوجه (وله معتق) بكسر التاء او عصبته (ومعتق) تبرعا او وجوبا بفتحها او فرعه صح و (قسم بينهما) باعتبار الرؤس على الاوجه لتناول الاسم لهما نعم لا يدخل مدبر وام ولد لانهما ليسا من الموالي حال الوقف ولا حال الموت (وقيل يبطل) لاجماله بناء على ان المشترك محمل وهو ضعيف ايضا والاصح انه كالعام فيحمل على معنييه او معانيه بقرينة وكذا عند عدمها قيل عموما وقيل احتياطا ولو لم يوجد الا احدهما حمل عليه قطعا فاذا طرا الاخر شاركه على ما بحثه ابن النقيب وقاسه على ما لو وقف على اخوته فحدث آخر واعترضه ابو زرعة بان اطلاق المولى عليهما اشتراك لفظي وقد دلت القرينة على ارادة احد معنييه وهو الانحصار في الموجود فصار المعنى الآخر غير مراد واما الاخوة فحقيقة واحدة واطلاقها على كل من المتواطيء فتصدق على من طرا ا

معنى

السابق بمجاز القرينة وقوله والقرائن في ذلك ضعيفة سم وسيد عمر اقول ويمكن الجمع بان ما سبق عند اطلاق النصيب والقرينة حالية كما يدل عليه قول الشارح الاتي نظر القصد الواقف الخ وما هنا عند انضمام لفظ اليه يدل على المراد المذكور (قوله كاهنا) اي في موقوف على محمد الخ ولعل الدال على ذلك هنا ما ذكره بقوله ويؤيده ان الواقف الخ (قوله ان الراجح الثاني) اي الاختصاص بالحقيق (قوله وهو) اي الثاني (رجع اليه شيخنا) اي وعليه فتقسم غلة الوقف بعد محمد على البنت الموجودة والعتيق نصفين لكنه قدم ان استحقاق البنت الثلثين ليس لمجرد قوله فاذا ماتت احداهما فنصيبها للاخرى بل لانه وجد من الواقف ما يدل على ان المراد النصيب ولو بالقوة كاهنا اه ع ش (قوله بعد افتائه بالاول) اي الحمل على النصيب المقدر الذي اشار اليه بقوله وعلى هذا افتيت الخ اه ع ش قول المتن (ولو وقف على مواليه الخ) لو وقف على مواليه وليس له إلا مولى واحد فهل يصح الوقف حملا على الجنس فيه نظر اه سم اقول قضية قول الشارح المار انفا وقرينة الجمع تحتمل الخ الصحة وحمل الجمع على من يحدث من عصبة الموجود على ان قول الشارح الاتي ولو لم يوجد الا احدهما الخ كالصريح في الصحة مطلقا (قوله او مولاه) إلى قول المتن والصفة في النهاية (قوله على الاوجه) وفاقا للمغني قول المتن (وله معتق ومعتق) قضية ما قرره الشارح انه لو وجد احدهما وعصبة الاخر قسم بينهما وبقي ما لو وجد كل مع عصبته او احدهما مع عصبته او وجدت طبقات من العصبات فهل يستحق الجميع مطلقا او بترتيب الارث وقد يتبادر الثاني اه سم (قوله تبرعا الخ) تعميم في المعتق بفتح التاء (قوله او وجوبا) كان نذر عتقه او اشتراه بشرط العتق اه ع ش عبارة سم كعن كفارة اه (قوله باعتبار الرؤس) اي لا على الجهتين مناصفة اه سم اي خلافا للمغني عبارته نصفين على الصنفين لا على عدد الرؤس على الراجح اه (قوله حال الوقف) اي لكونهما ارقاء (ولا حال الموت) اي لان عتقهما بعد موته وهو بعد الموت لا ولاء له وانما هو لعصبته اه ع ش (قوله لاجماله) لانه محتمل لهما ولاحدهما (قوله ايضا) اي كالقول بالبطلان المبني على اجمال المشترك الضعيف (قوله انه) اي المشترك (قوله لقرينة) اي معممة (قوله وكذا) اي يحمل على معنييه الخ (عند عدمها) اي القرينة مطلقا (قوله قيل عموما وقيل احتياطا) فيه مخالفة لما في جمع الجوامع فليراجع اه رشيدي ويمكن دفع المخالفة بحمل العموم على اللغوي (قوله ولو لم يوجد) إلى قوله ورد في المغني (قوله شاركه الخ) ضعيف اه ع ش (قوله فصار المعنى الآخر غير مراد) قضية ذلك انه لو انقرض الموجود حين الوقف المحمول عليه الوقف لا يصرف للاخر الحادث ويكون الوقف منقطع الاخر ان لم يذكر مصرفا آخر اه سم (قوله على كل) أي من أفراده (قوله من المتواطيء) أي من اطلاق المتواطيء وهو الذي اتحد معناه في افراده (قوله فيصدق) أي اسم الاخوة (على من طرأ) فيستحق الوقف إلا أن يقيد الواقف بالموجودين حال الوقف

ضعيفة (قوله في المتن ولو وقف على مواليه الخ) لو وقف على مواليه وليس له إلا مولى واحد فهل يصح الوقف حملا على الجنس فيه نظر (قوله على الاوجه) اعتمده م ر (قوله في المتن وله معتق ومعتق) قضية ما قرره الشارح انه لو وجد احدهما وعصبة الآخر قسم بينهما وبقي ما لو وجد كل مع عصبته او احدهما مع عصبته او وجدت طبقات من العصبات فهل يستحق الجميع مطلقا او بترتيب الارث وقد يتبادر الثاني (قوله أو وجوبا) كعن كفارة (قوله باعتبار الرؤس) اي لا على الجهتين مناصفة (قوله نعم لا يدخل مدبر الخ) قد يقال ينبغي دخولهما بعد الموت مطلقا أو إذا كانا من نوع الموجود حين الوقف على مقتضى ما يأتي عن ابن النقيب وابي زرعة وما قيل عليهما لان الوقف على نوع لا ينحصر في الموجود منه بل يستحق الحادث منه ايضا كما لو وقف على اخوته او اولاده فان الحادث بعد الوقف يستحق ايضا (قوله واعترضه ابو زرعة الخ) كذا شرح م ر (قوله فصار المعنى الاخر غير مراد) قضية ذلك انه لو انقرض الموجود حال الوقف المحمول عليه الوقف لا يصرف للاخر بل يكون الوقف منقطع الاخر إن لم يذكر مصرفا آخر (قوله

ورد بان إطلاق المولى عليهما على جهة التواطؤ ايضا والموالاة شيء واحد لا اشتراك فيه لاتحاد المعنى ورد بمنع اتحاده لان الولاء بالنسبة للسيد من حيث كونه منعما وبالنسبة للعتيق من حيث كونه منعما عليه وهذان متغايران بلا شك ولو وقف على موالي من اسفل دخل اولادهم وان سفلوا لا موالي اولادهم وقاس به الاسنوى مالو وقف على موالي من أعلى ورد بأن نعمة ولاء المعتق تشمل فروع العتيق فسموا مولى بخلاف نعمة الاعتاق فانها تختص بالمعتق بخلاف فروعه ورد بان قوله صلى الله عليه وسلم الولاء لحمة كلحمة النسب صريح في شمول الولاء لعصبة السيد بل المصرح به في كلامهم كما سيأتي أن الولاء يثبت لهم في حياته (والصفة) وليس المراد بها هنا مدلولها النحوي بل ما يفيد قيدا في غيره (المتقدمة على جمل) او مفردات ومثلوا بها لبيان ان المراد بالجمل ما يعمها (معطوفة) لم يتخلل بينها كلام طويل (تعتبر في الكل كوقفت على محتاجي اولادي وأحفادي) وهم أولاد الأولاد (واخوتي وكذا المتأخرة عليها) أي عنها (و) كذا (الاستثناء إذا عطف) في الكل (بواو كقوله على اولادي واحفادي واخوتي المحتاجين او إلا ان يفسق بعضهم) لان الاصل اشتراك المتعاطفات في جميع المتعلقات كالصفة والحال والشرط ومثلها الاستثناء بجامع عدم الاستقلال ومثل الامام للحمل بوقفت على بني داري وحبست على اقاربي ضيعتي وسبلت على خدمي بيتي إلا ان يفسق منهم احد اي او إن احتاجوا وأما تقدم الصفة على الجمل فاستبعد الاسنوى رجوعها للكل لأن كل جملة مستقلة بالصيغة والصفة مع الأولى خاصة وقد يجاب عن استبعاده بأنها حينئذ كالصفة المتوسطة فانها ترجع للكل على المنقول المعتمد لأنها متقدمة بالنسبة لما بعدها متأخرة بالنسبة لما قبلها وادعاء ابن العماد أن ما مثل به الامام خارج عن صورة المسئلة لأنه وقوف متعددة والكلام في وقف واحد ممنوع إذ ملحظ الرجوع للكل موجود فيه أيضا نعم رد قول الاسنوى أن ما قالاه هنا في الاستثناء يخالف ما ذكراه في الطلاق ظاهر ويفرق بين ما ذكر في

مغنى (قوله ورد) أى الاعتراض (قوله لا اشتراك فيه) أى لفظا (قوله ويرد) أى الرد (قوله من أسفل) اى بان اعتقهم (قوله لا مواليهم) اى لا يدخل عتيق العتيق (قوله وقاس به الاسنوى الخ) معتمد اه ع ش (قوله مالو وقف على مواليه الخ) اى فيدخل اولادهم اه سم (قوله ورد) اى القياس (قوله ويرد) اى الرد (قوله ان الولاء الخ) خبر بل المصرح به (قوله وليس المراد) إلى قوله فتامله في النهاية (قوله ومثلوا بها) اى المفردات كما ياتى في المتن قول المتن (معطوفة) اى بحرف مشرك اه منهج وقد افاده الشارح بقوله الآتى بخلاف بل ولكن اه (قوله لم يتخلل بينها) اى المتعاطفات (كلام طويل) سيذكر محترزه قول المتن (محتاجي) هو الصفة المتقدمة وقوله بعد المحتاجين هو الصفة لمتاخرة اه سم (قوله وهم اولاد الاولاد) اى ذكورا واناثا اه ع ش قول المتن (المحتاجين) قال في شرح الروض اى والمغنى والحاجة هنا معتبرة بجواز اخذ الزكاة كما افتى به القفال انتهى والذى يتجه ان المراد جواز اخذ الزكاة لو لا مانع كونه هاشميا او مطلبيا حتى يصرف للهاشمي والمطلبي ايضا مر اه سم على حج وقضيته ان الغنى بكسب لا ياخذ وقياس ما مر في الوقف على الفقراء الأخذ فلعل المراد هنا بالمحتاج من يأخذ الزكاة لعدم المال وان قدر على الكسب اه ع ش قول المتن (او إلا ان يفسق الخ) والذى يظهر ان المراد بالفسق هنا ارتكاب كبيرة او إصرار على صغيرة او صغائر ولم تغلب طاعاته معاصيه وبالعدالة انتفاء ذلك وإن ردت شهادته لخرم مروءة او تغفل او نحوهما اه نهاية قال ع ش فلو تاب الفاسق هل يستحق من حين التوبة اولا فيه نظر والذى يظهر الاستحقاق اخذا مما سياتى فيما لو وقف على بنته الارملة ثم تزوجت ثم تعزبت الخ اه (قوله كالصفة الخ) تمثيل للمتعلقات ش اه سم (قوله على بنى) بفتح الباء وشد الياء (قوله إلا ان يفسق الخ) مثال الاستثناء المتاخر و(قوله اى وإن احتاجوا) مثال الصفة المتاخرة (قوله اما تقدم الصفة) الاولى اما الصفة المتقدمة و(قوله والصفة) الاولى التفريع كما في النهاية (قوله مع الاولى) اى من الجمل خبر والصفة (قوله وقد يجاب عن استبعاده الخ) قد يقال قياس استبعاد الاسنوى الذى اشار اليه ان ياتى نظيره في المتوسطة بالنسبة لما بعدها فكيف يصلح للجواب إلا ان يثبت عن الاسنوى عدم استبعاد فيها فيصلح ما ذكروا بإزائه الزاميا لا تحقيقيا اه سيد عمر وكذا في سم إلا قوله إلا ان يثبت الخ (قوله فانها ترجع الخ) كذا في المغنى (قوله خارج الخ) خبر ادعاء الخ (قوله إذ ملحظ الخ) وهو اشتراك المتعاطفات في جميع الخ اه ع ش (قوله نعم رده) اى ابن العماد (قوله ظاهر) خبر رده (قوله ويفرق الخ) كلام مستانف متعلق

ويرد بمنع الخ) كذا شرح م ر وقضية المردود كرده ورد رده انه لو طرأ أحد من جنس الموجود شاركه فليتامل (قوله مالو وقف على مواليه) اى فيدخل اولادهم (قوله ويرد بان قوله الخ) كذا شرح م ر (قوله في المتن محتاجي) هو الصفة المتقدمة قال في شرح الروض والحاجة هنا معتبرة بجواز اخذ الزكاة كما افتى به القفال قال الزركشي وينفذ حينئذ مراجعة الواقف إن امكنت اه ويتجه ان المراد جواز اخذ الزكاة لو لا مانع كونه هاشميا او مطلبيا حتى يصرف للهاشمي والمطلبي ايضا م ر (قوله كالصفة الخ) تمثيل للمتعلقات ش (قوله فاستبعد الاسنوى الخ) لا يخفى ان قياس استبعاده في المتقدمة استبعاده في المتوسطة بالنسبة لغير جملتها أخذا من علته وحينئذ ينظر في الجواب (قوله وقد يجاب الخ) فيه تأمل (قوله بأنها حينئذ كالصفة المتوسطة) إن اراد المتوسطة في الجمل فالمتوسط في الجمل يطرقها هذا الاستبعاد اخذا من علته او المتوسطة في المفردات لم يفد لظهور الفرق اخذا من علته ايضا فليتامل (قوله لما قبلها ثم قوله لما بعدها) فيه نظر

المتوسط وما اقتضاه كلامهما فى عبدى حر إن شاء الله وامرأتى طالق انه إذا لم ينو عوده للاخير لا يعود اليه بان العصمة هنا محققة فلا يزيلها إلا مزيل قوى ومع الاحتمال لا قوة وهنا الأصل عدم الاستحقاق فيكفى فيه أدنى دال فتأمله وخرج بتمثيله أولا بالواو وباشتراطها فيما بعده مالو كان العطف بثم او الفاء فيختص المتعلق بالأخير أى فيما إذا تأخر كما قاله جمع متقدمون ونقلاه عن الامام وأقراه واعترضه جمع متأخرون بأن المذهب ان الفاء وثم كالواو بجامع ان كلا جامع وضعا بخلاف بل ولكن وبعدم تخلل كلام طويل مالو تخلل كوقفت على أولادى على أن من مات منهم وأعقب فنصيبه بين أولاده للذكر مثل حظ الأنثيين وإلا فنصيبه لمن فى درجته فاذا انقرضوا صرف إلى اخوتى المحتاجين او إلا ان يفسق واحد منهم فيختص بالأخير وبحث شارح ان الجمل الغير المتعاطفة ليست كالمتعاطفة وكلامهما فى الطلاق يدل على انه لا فرق ﴿ فرع ﴾ ذكر الرافعى أن لفظ الأخوة لا يدخل فيه الاخوات ونوزع فيه اى بان قياس الاولاد الدخول ويرد بوضوح الفرق بان هذا اللفظ لا مقابل له يتميز عنه بالتاء فشمل النوعين معا بخلاف الاخوة فان له مقابلا كذلك وهو الاخوات فلم يشملهن ودخول الاناث فى فان كان له اخوة فلأمه السدس قياسى لا لفظى ولو وقف على زوجته أو أم ولده مالم تتزوج بطل حقها بتزوجها ولم يعد بتعزبها أخذا من كلامهم فى الطلاق والايمان بخلاف نظيره فى بنته الأرملة لأنه أناط استحقاقها بصفة وبالتعزب وجدت

بقوله السابق وقد يجاب الخ لا بما قبله ثم رأيت فى الرشيدى ما نصه قوله ويفرق الخ هذا كلام مقتضب لا تعلق له بما قبله كما لا يخفى اه ولله الحمد (قوله بان العصمة الخ) قد يقال العود للاخير اوفق بهذا المعنى من عدم العود لان العود يبقى العصمة وعدمه يزيلها فليتامل مع ذلك قوله فتامله اه سم عبارة ع ش قوله بان العصمة الخ قد يقال هذا إنما يثبت نقيض المطلوب لان قوله انه إذا لم ينو الخ يقتضى وقوع الطلاق لعدم عود المشيئة اليه وقوله بان العصمة هنا محققة الخ يقتضى عدم وقوع الطلاق ولو قال بان صيغة الطلاق صريحة فى وقوعه فلا يمنعها إلا مزيل قوى لكان أولى فى مراده اه وعبارة الرشيدى هذا يوجب رجوع الاستثناء للكل لاعدمه كما لا يخفى اه (قوله هنا) الاولى ان يقرا بشد النون اى فى عبدى حر إن شاء الله الخ (قوله وهنا) اى فى الوقف (قوله وخرج بتمثيله الخ) إلى قوله وبحث فى المغنى (قوله ونقلاه عن الامام واقراه) قال الزركشى وما نقل عن الامام إنما هو احتمال له فالمذهب خلافه وقد صرح هو فى البرهان بان مذهب الشافعى العود إلى الجميع وإن كان العطف بثم قال فى المختار انه لا يتقيد بالواو بل الضابط وجود العطف بحرف جامع كالواو والفاء وثم انتهى وهذا المختار هو المعتمد اه مغنى عبارة النهاية وتمثيله أولا بالواو واشتراطها فيما بعده ليس للتقييد بها فالمذهب كما قاله جمع متاخرون ان الفاء وثم الخ اه (قوله وبعدم تخلل الخ) عطف على بتمثيله ثم هو إلى الفروع فى النهاية (قوله فيختص) اى المتعلق (بالاخير) معتمد اه ع ش (قوله وبحث الخ) عبارة النهاية وكلامهما فى الطلاق دال على عدم الفرق بين الجمل المتعاطفة وغيرها وان بحث بعض الشراح الفرق بينهما وعلم مما قررنا ان كلا من الصفة والاستثناء راجع للجميع تقدم او تاخر او توسط اه وعبارة المغنى وتقديم الصفة على المتعاطفات كتأخيرها عنها فى عودها إلى الجميع وكذا المتوسطة وإن قال ابن السبكى الظاهر اختصاصها بما وليته انتهى ومثلها فيما ذكر الاستثناء واعلم ان عود الاستثناء إلى الجمل لا يتقيد بالعطف فقد نقل الرافعى فى الايمان انه يعود اليها بلا عطف حيث قال قال ابو الطيب لو قال ان شاء الله انت طالق عبدى حر لم تطلق ولم يعتق اه (قوله وكلامهما الخ) معتمد اه ع ش (قوله فروع) قال فى الروض ويدخل فى الفقراء الغرباء واهل البلد قال فى شرحه اى فقراء اهلها والمراد بلد الوقف كنظيره فى الوصية للفقراء لان اطماعهم تتعلق ببلد الواقف انتهى ويرد عليه أنه إن عينت البلد فيه كوقفت على فقراء بلد كذا تعين فقراؤها سواء كانت بلد الواقف او غيرها وان لم تعين كوقفت على الفقراء لم تتعين مركا فى الانوار فقراء بلد الوقف وهو المرافق لجواز نقل الوصية التى نظر بها الوقف اه سم وقوله وإن لم تعين الخ قدمنا عن المغنى ما يوافقه (قوله وذكر الرافعى ان لفظ الاخوة) اعتمده المغنى والنهاية ايضا (قوله لا يدخل فيه الاخوات) ومثله عكسه اه ع ش (قوله بان هذا اللفظ) اى لفظ الاولاد (قوله فشمل النوعين) الذكور والاناث (قوله كذلك) أى يتميز عنه بالتاء (قوله قياسى لا لفظى) الأولى مجازى لا حقيقى (قوله ولو وقف على زوجته) إلى قوله ولان له غرضا فى المغنى وإلى قوله لكن فيه نظر فى النهاية إلا قوله وبهذا إلى ويوافق (قوله على زوجته) او بنانه اه مغنى (قوله او ام ولده) اى كان وقف عليها تبعا لمن يصح الوقف عليه اووقف عليها بعد موته وإلا فقد مر انه لا يصح الوقف على ام الولد اى استقلالا وبهذا يزول التعارض الذى توهمه الشهاب ابن قاسم اه رشيدى (قوله بخلاف نظيره فى بنته الخ) عبارة مغنى فان قيل لو وقف على بناته

ولعله معكوس (قوله بأن العصمة هنا محققة الخ) قد يقال العود للاخير اوفق بهذا المعنى من عدم العود لان العود يبقى العصمة وعدمه يزيلها فليتامل مع ذلك قوله فتامله (قوله فروع الخ) فرع قال فى الروض ويدخل فى الفقراء الغرماء واهل البلد قال فى شرحه اى فقراء اهلها والمراد بلد الوقف كنظيرة فى الوصية للفقراء لان اطماعهم تتعلق ببلد الوقف اه ويرد عليه انه ان عينت البلد فيه كوقفت على فقراء بلد كذا تعين فقراؤها سواء كانت بلد الوقف او غيرها وان لم يعين كوقفت على الفقراء لم يتعين كما فى الانوار فقراء بلد

وتلك بعدم التزوج وبالتعزب لم ينتف ذلك ولان له غرضا ان لا تحتاج بنته وان لا يخلفه احد على حليلة وبهذا يندفع افتاء الشرف المناوى ومن تبعه بعود استحقاقها نظرا إلى ان غرضه بهذا الشرط احتياجها وقد وجد بتعزبها ويوافق الاول قول الاسنوى اخذا من كلام الرافعى فى الطلاق أنه لو وقف على ولده مادام فقيرا فاستغنى ثم افتقر لا يستحق لانقطاع الديمومة لكن فيه نظر ويفرق بان المدار ثم على الوضع اللغوى القاضى بانقطاع الديمومة وهنا الا تاثير له وحده بل لا بد من النظر لمقاصد الواقفين كما مر ومقصود الواقف هنا ربط الاستحقاق بالفقر لا غير من غير ان يخلفه شىء ينفيه وبه فارق ما تقرر فى الاان تتزوج فاذا وجد الفقر ولو بعد الغنى (٢٧١) استحق فيما يظهر ولو وقف او اوصى

للضيف صرف للوارد على ما يقتضيه العرف ولا يزاد على ثلاثة ايام مطلقا ولا يدفع له حب إلا ان شرطه الواقف وهل يشترط فيه الفقر الظاهر لا قال التاج الفزارى والبرهان المراغى وغيرهما ومن شرط له قراءة جزء من القران كل يوم كفاه قدر جزء ولو مفرقا ونظر اه وفى المفرق نظر ولو قال ليتصدق بغلته فى رمضان أو عاشوراء ففات تصدق بعده ولا ينتظر مثله نعم إن قال فطرا لصوامه انتظره وافتى غير واحد بانه لو قال على من يقرأ على قبر أبى كل جمعة يس بانه إن حد القراءة بمدة معينة او عين لكل سنة غلة اتبع والا بطل نظير ما قالوه من بطلان الوصية لزيد كل شهر بدينار الا فى دينار واحد اه وإنما يتجه الحاق الوقف بالوصية إن علق بالموت لانه حينئذ وصية ووجه بطلانها فيما ذكر انها لا تنفذ الا فى الثلث ومعرفة مساواة هذه الوصية له وعدمها

الارامل فتزوجت واحدة منهن ثم طلقت عاد استحقاقها نهلا كان هنا كذلك أجيب بانه فى البنات أثبت استحقاقا لبناته الارامل وبالطلاق صارت ارملة وهنا جعلها مستحقة إلا ان تتزوج وبالطلاق لا تخرج عن كونها تزوجت ومقتضى هذا وكلام ابن المقرى اصله أن من لم تتزوج اصلا ارملة وليس مرادا بل الذى نص عليه الشافعى رضى الله تعالى عنه انها التى فارقها زوجها وفى الوصية من الروضة انه الاصح وعلى هذا فلا سؤال اه (قوله وتلك) اى الزوجة او ام الولد اى اناط استحقاقها (قوله ذلك) اى التزوج (قوله ولان له غرضا) فى كل من الواقفين و(قوله أن لا تحتاج بنته وأن لا يخلفه الخ) نشر على خلاف ترتيب اللف (قوله وبهذا) اى بالتعليل الثانى (قوله بعود استحقاقها) اى الزوجة او ام الولد (قوله ويوافق الاول قول الاسنوى) اعتمده مر اه سم عبارة النهاية واخذ الاسنوى من كلام الرافعى الخ وهو كذلك اه قال ع ش قوله مر وهو كذلك اى خلافا لحج اقول والاقرب ما قاله حج لما علل مر به فى بنته الارملة اه (قوله بان المدار ثم) اى فى مسئلة الزوجة وام الولد و (قوله هنا) اى فى مسئلة الولد (قوله لا تاثير له وحده) اى وضع اللغوى (قوله بل لا بد من النظر لمقاصد الواقفين) هذا غير مسلم لان المحكوم عليه مدلول الالفاظ لا المقاصد لعدم اطلاعنا عليها مالم تقم قرينة على ذلك فالمعول عليها اه نهاية (قوله كما مر) اى فى التنبيه المار قبيل الفصل (قوله من غير ان يخلفه الخ) عبارة النهاية وإن تخلله شىء ينفيه اه وهى ظاهرة (قوله وبه) اى بربط الاستحقاق هنا بالفقر فقط (قوله ولو وقف او اوصى) الخ قوله قال التاج فى النهاية (قوله صرف للوارد) اى سواء جاء قاصدا لمن نزل عليه او اتفق نزوله عنده لمجرد مروره على المحل واحتياجه لمحل يامن فيه على نفسه اه ع ش (قوله مطلقا) ظاهره سواء عرض له ما يمنعه من السفر كمرض اوخوف أولا اه ع ش (قوله الا ان شرطه) ينبغى ان يكون مثله اذا كان ذلك هو العرف كما يفهمه قوله على ما يقتضيه العرف اه سيد عمر (قوله الظاهر لا) ويجب على الناظر رعاية المصلحة لغرض الواقف فلو كان البعض فقراء والبعض اغنياء ولم تف الغلة الحاصلة بهما قدم الفقير اه ع ش (قوله كفاه) اى الشرط المذكور اى فى تحققه (قوله تصدق) اى الناظر (قوله مثله) اى من السنة الاتية (قوله على من يقرا الخ) اى وقفت على من الخ (قوله والا بطل) أى الوقف (قوله الا فى دينار الخ) أى لا تبطل فيه (قوله ان علق) أى الوقف (قوله وعدمها) اى المساواة ش اه سم (قوله متعذرة) خبر ومعرفة الخ (قوله واما الوقف الخ) مقابل قوله ان علق بالموت (قوله صحته) خبر فالذى يتجه الخ (قوله وعجيب) خبر مقدم لقوله توهم ان الخ (قوله لم يمنع) اى الشك (قوله وانما يتجه) اى قول ابن الصلاح (فيما) اى فى عمل (قوله وافتى الغزالى) الى قوله قال فى النهاية (قوله بانه يختص بالعقار الخ) والعرف مطرد فى بعض النواحى كبلاد العجم التى منها الامام

الوقف وهو الموافق لجواز نقل الوصية التى نظرنا بها الوقف (قوله ويوافق الاول قول الاسنوى الخ) اعتمده مر (قوله بل لا بد من النظر لمقاصد الواقفين) هذا غير مسلم لان المحكوم عليه مدلول الالفاظ لا المقاصد لعدم اطلاعنا عليها مالم تقم قرينة على ذلك فالمعول عليها شرح مر (قوله الظاهر لا) اعتمده مر (قوله وعدمها) اى المساواة ش (قوله بل الذى يتجه الخ) اعتمده مر

متعذرة واما الوقف الذى ليس كالوصية فالذى يتجه صحته اذ لا يترتب عليه محذور بوجه لان الناظر اذا قرر من يقرأ كذلك استحق ما شرط مادام يقرا فاذا مات مثلا قرر الناظر غيره وهكذا وعجيب توهم ان هذه الصورة كالوصية ولو قال الواقف وقفت هذا على فلان ليعمل كذا قال ابن الصلاح احتمل أن يكون شرطا للاستحقاق وأن يكون توصية له لاجل وقفه فان علم مراده اتبع وان شك لم يمنع الاستحقاق وانما يتجه فيما لا يقصد عرفا صرف الغلة فى مقابلته والا كليقرا او يتعلم كذا فهو شرط للاستحقاق فيما يظهر وافتى الغزالى فى وقفت جميع املاكى بانه يختص بالعقار لانه المتبادر للذهن وفيه وقفة بل الذى يتجه صحة وقف جميع ما فى ملكه مما يصح وقفه

حجة الاسلام بتخصيص الاملاك بالعقار فلعل افتاء المذكور مبنى عليه ويرشد إلى ذلك تعليله بقوله لأنه الخ اه سيد عمر (قوله قال ابن عبد السلام الخ) ﴿فرع﴾ فى فتاوى السيوطى ﴿مسئلة﴾ رجل وقف مصحفا على من يقرا فيه كل يوم حزبا ويدعو له وجعل له على ذلك معلوما من عقار وقفه لذلك فاقام القارىء مدة يتناول المعلوم ولم يقرا شيئا ثم اراد التوبة فما طريقه الجواب طريقه ان يحسب الايام التى لم يقرا فيها ويقرا عن كل يوم حزبا ويدعو عقب كل حزب للواقف حتى يوفى ذلك اه وظاهر ما نقله الشارح عن ابن عبد السلام وعن المصنف خلاف ذلك فليحرر اه سم (قوله ولا يستحق) (فائدة) قال المناوى فى كتابه المسمى بتيسير الوقوف على غوامض احكام الوقوف فى اخر الكتاب السادس فى ترجمة ماجمع من فتاوى شيخ الاسلام الشيخ زكريا الانصارى مانصه وانه سئل عن قول العز بن عبد السلام فى كتابه فوائد القرآن الوقف على الصلوات الخمس فى مسجد وعلى قراءة القران فى التراب هى شروط لا اعواض فمن اتى بجميع اجزاء الشرط الاجزاء كان اخل الامام بصلاة منها والقارىء بقراءة يوم فلا شىء له البتة لانه لم يتحقق مفهوم الشرط منه وكذا وقف المدارس إذا قال الواقف أو شهد العرف أن من يشتغل شهرا فله دينار فاشتغل اقل منه ولو بيوم فلا شىء له ولم توزع الجامكية على قدر ما يشتغل به اه فاجاب كلام ابن عبد السلام صريح فى عدم التوزيع فيما ذكر وانه لا يستحق شيئا وهو اختيار له يليق بالمتورعين وقال السبكى انه فى غاية الضيق ويؤدى الى محذور فان احدا لا يمكنه ان لا يخل بيوم ولا بصلاة إلا نادرا ولا يقصد الواقفون ذلك وفى فتاوى ابن الصلاح ما يخالفه حيث قال واما من اخل بشرط الواقف فى بعض الايام فينظر فى كيفية اشتراط الشرط الذى اخل به فان كان مقتضاه تقييد الاستحقاق فى تلك الايام بالقيام به فيها سقط استحقاقه فيها وإلا فان كان ذلك مشروطا على وجه يكون تركه فيها إخلالا بالمشروط فان لم يشترط الحضور كل يوم فلا يسقط استحقاقه فيها وحيث سقط لا يتوهم سقوطه فى اخر الايام واما البطالة فى رجب وشعبان ورمضان فما وقع منها فى رمضان ونصف شعبان لا يمنع من الاستحقاق حيث لم ينص الواقف على اشتراط الحضور فيها وما وقع قبل ذلك يمنع إذ ليس فيها عرف مستمر ولا يخفى الاحتياط وذكر الزركشى نحوه فقال لو وردت الجعالة على شيئين ينفك أحدهما عن الآخر كقوله من رد عبدى فله كذا فرد أحدهما استحق نصف الجعل وعليه يخرج غيبة الطالب عن الدرس فى بعض الايام إذا قال الواقف من حضر شهرا كذا فله كذا فان الايام كالعبيد فانها اشياء متفاصلة فيستحق بقسط ما حضر فتفطن لذلك فانه مما يغلط فيه اه ع ش وقوله فان فى قوله فان كان الخ وقوله فان لم يشترط الخ لعله محرف عن بان بالباء وقوله يكون تركه الخ لعل صوابه لا يكون الخ (قوله والا) اى بان استناب لغير عذر (قوله لغير مدة الاخلال) اى وإن اخل بلا عذر ولا استنابة (قوله بأن المعلم) أى ونحوه ممن جعل الغلة فى مقابلة عمله

﴿فصل فى احكام الوقف المعنوية﴾ (قوله فى احكام الوقف) إلى قوله وظاهر إطلاقهم فى النهاية والمغنى (قوله لمعنى الانتقال) اى للمراد به (قوله بطريق التوسع) اى والمالك الحقيقى هو الله تعالى لكنه لما اذن فى التصرف فيه لمن هو فى يده بالطريق الشرعى رتب عليه احكاما خاصة كالقطع بسرقته ووجوب رده على من غصب منه إلى غير ذلك من الاحكام اه ع ش (قوله عن اختصاص الآدميين) اى اختصاص

(قوله قال ابن عبد السلام ولا يستحق الخ) فرع فى فتاوى السيوطى ﴿مسئلة﴾ رجل وقف مصحفا على من يقرا فيه كل يوم حزبا ويدعو له وجعل له على ذلك معلوما من عقار وقفه لذلك فاقام القارىء مدة يتناول المعلوم ولم يقرا شيئا ثم اراد التوبة فما طريقه الجواب طريقه ان يحسب الايام التى لم يقرا فيها ويقرا عن كل يوم حزبا ويدعو عقب كل حزب للواقف حتى يوفى ذلك اه وظاهره انه إذا فعل هذا الطريق استحق ما يتناوله فى الايام التى عطلها وظاهر ما نقله الشارح عن ابن عبد السلام وعن المصنف خلاف ذلك فليحرر (قوله وفيه نظر ظاهر) كذا مر

﴿فصل فى احكام الوقف المعنوية﴾ (قوله فى المتن اى ينفك عن اختصاص الادميين) اى اختصاص

قال ابن عبد السلام ولا يستحق ذو وظيفة كقراءة اخل بها فى بعض الايام وقال المصنف إن اخل واستناب لعذر كمرض او حبس بقى استحقاقه وإلا لم يستحق لمدة الاستنابة فافهم بقاء اثر استحقاقه لغير مدة الاخلال وهو ما اعتمده السبكى كابن الصلاح فى كل وظيفة تقبل الانابة كالتدريس بخلاف التعلم قيل ظاهر كلام الاكثر جواز استنابة الادون لكن صرح بعضهم بانه لا بد من المثل والكلام فى غير أيام البطالة والعبرة فيها بنص الواقف وإلا فبعرف زمنه المطرد الذى عرفه وإلا فبعادة محل الموقوف عليهم وافتى بعضهم بان المعلم فى سنة لا يعطى من غلة غيرها وإن لم يحصل له من الاولى شىء وفيه نظر ظاهر ولعله محمول على ما إذا علم ذلك من شرط الواقف او قرائن حاله الظاهرة فيه

﴿فصل﴾ فى أحكام الوقف المعنوية (الاظهر ان الملك فى رقبة الموقوف) على معين (او جهة ينتقل إلى الله تعالى اى) تفسير لمعنى الانتقال اليه تعالى وإلا فجميع الموجودات ملك له فى جميع الحالات بطريق الحقيقة وغيره إن سمى مالكا فانما هو بطريق التوسع (ينفك عن اختصاص الآدميين)

كالعتق وانما ثبت بشاهد ويمين دون بقية حقوق الله تعالى لان المقصود ربحه وهو

الآدمي عن غيره من الخلق اه سم اى فلا يرد انه تعالى كان متصرفا فيه قبل وقفه ايضا فالاختصاص فى كلام المصنف المراد به الاضافى (قوله وانما ثبت الخ) اى الوقف هذا ظاهر ان كان الموقوف عليه معينا اما ان كان جهة عامة او نحو مسجد ففى الثبوت بما ذكر نظر لان الجهة لا يتاتى الحلف منها والناظر فى حلفه اثبات الحق لغيره اه ع ش (قوله دون بقية حقوق الله تعالى) فانها لا تثبت الا بشاهدين اه مغنى (قوله لان المقصود) اى بالثبوت اه مغنى (قوله وظاهر اطلاقهم) مبتدا خبره ثبوت شروطه و(قوله ثبوته) مفعول اطلاقهم و(قوله واختلافهم) عطف على اطلاقهم (قوله فى الثابت) اى فى الوقف الثابت (قوله فى الاول) اى بشاهد ويمين ففى بمعنى الباء (قوله بانه) اى الاول (قوله وفى قول) الى قوله ولو شغل فى المغنى والى قول المتن ويملك الاجرة فى النهاية الا قوله ومر الى وانما لم تمتنع (قوله تحرير نص) تركيب وصفى (قوله وكذا الربط والمدارس) اى فالملك فيها لله تعالى قطعا (قوله وجبت الاجرة له) اى للمسجد وتصرف على مصالحه اه ع ش (قوله كامر) اى فى كتاب الغصب وفى شرح وانه اذا شرط فى وقف المسجد اختصاصه بطائفة الخ (قوله لان ذلك) اى تملك الموقوف عليه لمنافع الموقوف و(قوله مقصوده) اى الوقف اى منه قول المتن (بنفسه وبغيره) محله حيث كان الوقف للاستغلال كما ياتى اما لو وقفه لينتفع به الموقوف عليه استوفاها بنفسه او نائبه وليس له اعارة ولا اجارة سم على حج اه ع ش (قوله ان كان) الى قوله ولو وقف ارضا فى المغنى الا قوله ومانقل الى ولو خربت (قوله ان كان له النظر) او اذن له الناظر فى ذلك اه مغنى (قوله نحو الاجارة) وفى سم بعد ذكر عبارة المحلى وعبارة الروض وشرحه ما نصه وقضية ذلك توقف الاعارة ايضا على الناظر اه (قوله او نائبه) اى ولو الموقوف عليه كما مر انفا عن المغنى (قوله وذلك) اى استيفاء الموقوف عليه المنافع بنفسه الخ (قوله ومحله) اى محل تصرف الموقوف عليه فى المنافع كسائر الاملاك (قوله ومنه) اى من شرط المخالف (قوله او الموقوف عليهم) عطف على معلم عطف عام على خاص (قوله فيمتنع الخ) عبارة المغنى ليس له ان يسكنها غيره باجرة ولا بغيرها وقضيته هـ امنع اعارتها وهو كذلك وان جرت عادة الناس بالمسامحة باعارة بيت المدرسة ونحوه وقد نقل ان المصنف لما ولى الخ اه (قوله غير سكناه) اى فلو تعذر سكنى من شرطت له كان دعت ضرورة الى خروجه من بلد الوقف او كان الموقوف عليه امراة ولم يرض زوجها بسكناها فى المحل المشروط لها فينبغى ان يكون كمنقطع الوسط فيصرف لاقرب رحم الواقف مادام العذر موجودا ولا تجوز له اجارته لبعد الاجارة عن غرض الواقف من السكنى اه ع ش (فى الاولى) اى فى الموقوفة للسكنى (قوله ولو خربت) اى الدار الموقوفة على السكنى و(قوله ولم يعمرها) اى تبرعا اه ع ش (قوله وغير استغلالها) عطف على غير سكناها ش اه سم (قوله وغير استغلالها) قد يقال فلو اوجرت ودفعت الاجرة للموقوف عليه واستاجرها من المستاجر ما حكمه ينبغى ان لا مانع منه فليحرر بل ينبغى فيما لو كان الموقوف عليه غير الناظر ان يجوز للناظر ايجاره له لانه انما يسكن حينئذ من حيث ملكه للمنفعة بعقد الاجارة لا من حيث الوقف نعم ان صرح الواقف بمنع سكناه ولو من الحيثية المذكورة امتنع وربما يكون للواقف غرض فى ذلك لكون الموقوف عليه يضر بالوقف سكناه لحرفته او غيرها اه سيد عمر (قوله فى الثانية) اى فى الموقوفة على اعطاء اجرتها (قوله كرصاص الحمام) سياتى قبيل

الآدمي عن غيره من الخلق (قوله فى الثابت) اى فى الوقف الثابت (قوله والخلاف فيما الخ) كذا شرح م ر (قوله ان كان له النظر الخ) عبارة الشارح المحلى عقب قول المتن واجارة من ناظره اه وعبر الروض بقوله باجارة واعارة فعقبه شارحه بقوله من ناظره اه وقضية ذلك توقف الاعارة ايضا على الناظر (قوله وغير) عطف على غير من غير سكناه ش (قوله كرصاص الحمام) سياتى قبيل قول المصنف ولو جفت الشجرة انه لا ضمان على الموقوف عليه باستعمال حجر الرحى الموقوف حتى يرق وقد يفرق بينه وبين رصاص الحمام بامكان اعادة مثل فائت الحجر برقته وينبغى ان رقه البلاط المفروش فى الموقف بالاستعمال كرقة

والمين واختلافهم فى الثابت بالاستفاضة هل تثبت بها شروطه او لا ثبوت شروطه ايضا فى الاول وقد يفرق بانه اقوى من الاستفاضة وان كان فى كل خلاف (فلا يكون للواقف) وفى قول يملكه لانه انما ازال ملكه عن فوائده (ولا للموقوف عليه) وقيل يملكه كالصدقة والخلاف فيما يقصد به تملك ريعه بخلاف ما هو تحرير نص كالمسجد والمقبرة وكذا الربط والمدارس ولو شغل المسجد بامتعة وجبت الاجرة له وافتاء ابن رزين بانها لصالح المسلمين ضعيف كما مر (ومنافعه ملك للموقوف عليه) لان ذلك مقصوده (يستوفيها بنفسه وبغيره باعارة واجارة) ان كان له النظر والا لم يتعاط نحو الاجارة الا الناظر او نائبه وذلك كسائر الاملاك ومحله ان لم يشرط ما يخالف ذلك ومنه وقف داره على ان يسكنها معلم الصبيان او الموقوف عليهم او على ان يعطى اجرتها فيمتنع غير سكناه فى الاولى وما نقل عن المصنف انه لما ولى دار الحديث وبها قاعة للشيخ اسكنها غيره اختيارا له او لعله لم يثبت عنده ان الواقف نص على سكنى الشيخ ولو خرجت ولم يعمرها

الموقوف عليه اوجرت بما يعمرها للضرورة اذ الفرض انه ليس للوقف ما يعمر به سوى الاجرة المعجلة وغير استغلالها فى الثانية وفى المطلب يلزم الموقوف عليه ما نقصه الانتفاع من عين الموقوف كرصاص الحمام

قول المصنف ولو جفت الشجرة الخ أنه لا ضمان على الموقوف عليه باستعمال حجر الرحى الموقوف حتى يرق وقد يفرق بينه وبين رصاص الحمام بامكان إعادة مثل فائت الرصاص بمحله بخلاف مثل فائت الحجر برقته وينبغي ان رقة البلاط المفروش في الموقوف بالاستعمال كرقة الحجر بالاستعمال وان فوات عين البلاط بالكلية كفوات رصاص الحمام سم وسيد عمر (قوله فيشتري من اجرته بدل فائته) قال الدميري وعليه عمل الناس اه مغني زاد النهاية قال الزركشي وفي كونه يملكها في هذه الحالة نظر اه قال ع ش قوله مر وفي كونه أي الموقوف عليه يملكها أي الاجزاء الفائتة إذا بقي لها صورة وقوله نظر الاقرب الملك اه (قوله لم يجز له غرسها) اي وينتفع بها فيما تصلح له غير مغروسة اه ع ش (قوله إلا ان نص الخ) ظاهره عدم جواز الغرس وإن اطرد العرف في زمن الواقف بعدم الانتفاع بمثلها إلا بالغرس وعلم به ولو قيل بالجواز حينئذ لم يبعد بل قد يفيده كلامه في التنبيه السابق قبيل الفصل الاول ويجري هذا في البناء ثم رايت في الشرح والنهاية في آخر الفصل ما يؤيده (قوله وكذا البناء) اي فلو وقف ارضا خالية من البناء لا يجوز بناؤها مالم ينص عليه ولم يشرط له جميع الانتفاعات وعليه فلو وقف شخص دارا كانت مشتملة على أماكن وخرب بعضها قبل الوقفية فينبغي جواز بناء ما كان منهدما فيها حيث لم يضر بالعامر لان الظاهر رضا الواقف بمثل هذا اه ع ش وفي هذا تاييد لما قدمته آنفا (قوله في علو) بتثليث العين وسكون اللام (قوله او غيرها) اي غير صحيحة (قوله وإلا) اي بان كانت غير صحيحة ولم يضر بجدار الوقف (قوله بشرط ان لا يصرف الخ) لعله مقيد بما إذا لم يرد بذلك الاجرة زيادة يعتد بها فليراجع (قوله مطلقا) اي سواء كانت الزيادة من ريع الوقف أو مال الناظر وقول ع ش أي ضرت أم لا فيه ما لا يخفى (قوله لانها) أي هذه الخصلة اه ع ش (قوله وقضيته انه يعطى الخ) اعتمده النهاية خلافا للشارح والاسنى والمغني (قوله بقاؤه) أي الموقوف عليه قول المتن (فوائده) اي الحاصلة بعد الوقف عند الاطلاق او شرط انها للموقوف عليه اه مغني (قوله ومن ثم) إلى قوله نظير ما مر في النهاية (قوله غصن) بالتنوين عبارة المغني واغصان خلاف ونحوه مما يعتاد قطعه لانها كالثمرة بخلاف ما لا يعتاد قطعه نعم إن شرط قطع الاغصان التي يعتاد قطعها مع ثمارها كانت له قاله الامام اه وفي شرح الروض ولا يخفى أن المملوك من فوائد المدارس ونحوها إنما هو الانتفاع لا المنفعة اه اى فلا يجوز إجارتها ولا إعارتها (قوله اعتيد قطعها) قد يؤخذ من ذلك انه لو وقف شجر الاثل واعتيد قطعه إلى جذوره التي تنبت ثانيا او شرط ذلك كان للموقوف عليه القطع كذلك لكن هذا في غير الموجود في حال الوقف كان وقف جذور الاثل اما الموجود حال الوقف فيشمله الوقف اخذا مما ذكر في الثمرة غير المؤبرة اه سم (قوله ولم يؤد قطعه الخ) ظاهره رجوعه الى او شرط ايضا سم على حج وهو ظاهر لان العمل بالشرط إنما يجب حيث لم يمنع منه مانع اه ع ش (قوله وإن تابرت فهي للواقف) لو صرح بادخال المؤبرة في الوقف هل يصح تبعا للشجرة وعليه هل يشترط فيه ان يتحد عقد الوقف ويتاخر

فيشتري من أجرته بدل فائته ولو وقف ارضا غير مغروسة على معين لم يجز له غرسها إلا ان نص الواقف عليه او شرط له جميع الانتفاعات كما رجحه السبكي وكذا البناء ولا يبنى ما كان مغروسا وعكسه والضابط ان كل ما غير الوقف بالكلية عن اسمه الذي كان عليه حال الوقف امتنع وإلا فلا نعم ان تعذر المشروط جاز ابداله كما يأتي مبسوطا آخر الفصل وافتى ابو زرعة في علو وقف اراد الناظر هدم واجهته واخراج رواشن له في هواء الشارع بامتناع ذلك إن كانت الواجهة صحيحة او غيرها واضر بجدار الوقف وإلا جاز بشرط ان لا يصرف عليه من ريع الوقف إلا ما يصرف في إعادته على ما كان عليه وما زاد في ماله ومر في فصل اشتراط علم المنفعة في الاجارة عن ابن الرفعة والسبكي ما له تعلق بذلك فراجعه وإنما لم تمتنع الزيادة مطلقا لانها لا تغير معالم الوقف (ويملك الاجرة) لانها بدل المنافع المملوكة له وقضيته انه يعطى جميع المعجلة ولو لمدة لا يحتمل بقاؤه اليها ومر ما فيه آخر الاجارة (فلا يملك (فوائده) اى الموقوف (كثمرة) ومن ثم لزمه زكاتها كما مر بقيده في

حجر الرحى بالاستعمال وإن فوات عين البلاط بالكلية كفوات رصاص الحمام (قوله فيشتري من أجرته بدل فائته) قال الدميري وعليه عمل الناس قال الزركشي وفي كونه يملكها هذه الحالة نظر شرح مر (قوله فائته) هل المراد فوات عينه بالكلية فقط او ما يشمل رقته ايضا (قوله واعتيد قطعها) كذا شرح مر (قوله ومنها غصن) عبارة الروض ولا الاغصان اى ليست للموقوف إلا من خلاف ونحوه قال في شرحه مما يعتاد قطعه قال ولا يخفى ان المملوك من فوائد المدارس ونحوها إنما هو الانتفاع لا المنفعة انتهى (قوله اعتيد قطعها) قد يؤخذ من ذلك انه لو وقف شجر الاثل واعتيد قطعه إلى جذوره التي تنبت ثانيا او شرط ذلك كان للموقوف عليه القطع كذلك لكن هذا في غير الموجود حال الوقف كان وقف جذور الاثل واما الموجود حال الوقف فيشمله الوقف اخذا مما ذكره في الثمرة غير المؤبرة فليتامل (قوله ولم يؤد الخ) ظاهره رجوعه إلى وشرط ايضا (قوله إن تابرت فهي للواقف) لو صرح بادخال المؤبرة في الوقف هل يصح تبعا للشجر وعليه هل يشترط فيه ان يتحد عقد الوقف ويتاخر وقف الثمرة فيه نظر وقال مر يصح ويشترط

بابها ومنها غصن وورق توت اعتيد قطعها او شرط ولم يؤد قطعه لموت اصله والثمرة الموجودة حال الوقف إن تابرت فهي للواقف وقف

والاشملها الوقف على الاوجه نظير مامر فى البيع ان المؤبرة للبائع وغيرها للمشترى ويلحق بالتابير هنا ما الحق به ثم كما هو ظاهر ثم رايت السبكى ذكر نحو ذلك فقال فيمن وقف كرما به حصرم ومات ان الحصرم لورثته لانه اولى به من الموقوف عليهم ويؤيد القياس ايضا تصحيح الاذرعى انه لو وقف شجرة او جدارا لم يدخل مقرهما وبه صرح القفال فى الاولى قال اعنى (٢٧٥) الاذرعى ورايت من صحح دخوله اى كما هو وجه

وقف الثمرة فيه نظر وقال مر يصح ويشترط ماذكر سم على حج فليراجع اه ع ش (قوله والا شملها الوقف) ولا يرد ذلك على عدم صحة وقف المطعوم ونحوه لان ذلك فيما إذا كان استقلالا لا بطريق التبعية سم (قوله على الاوجه) وفاقا للمغنى (قوله على الاوجه) لم يبين حكمها حينئذ وانه لا ينبغى ان يكون للموقوف عليه لانه لا يستحق اخذ عين الوقف فماذا يفعل بها ويحتمل مر انها تباع ويشترى بثمنها شجرة او شقصها وتوقف كالاصل وكذا يقال فى نظير ذلك فى البيض إذا شمله الوقف يشترى به دجاجة او شقصها وفى اللبن كذلك يشترى به شاة أو شقصها وأما الصوف فيمكن الانتفاع به مع بقاء عينه فلا يبعد امتناع بيعه وينتفع بعينه ثم يحتمل جواز غزله ونسجه والانتفاع به منسوجا فليتامل اه سم على حج اه ع ش ورشيدى عبارة البجيرمى عن القليوبى وإلا فهى وقف فتباع ويشترى بقدر ثمنها من جنس اصلها فان تعذر فغيره فان تعذر عادت ملكا للموقوف عليه فان تعذر فلاقرب الناس إلى الواقف ثم للفقراء اخذا مما سياتى وكذا يقال فى الصوف ونحوه اه (قوله ويؤيد القياس) اى المار بقوله نظير مامر فى البيع (قوله وبه) اى عدم الدخول و (قوله فى الاولى) اى وقف الشجرة (قوله ان ماهنا) اى الوقف (قوله حينئذ) اى حين إذ كان الاصل ماذكر (قوله فى أصل هذا الحكم) أى فى أن ماهنا كالبيع فى تفصيل الثمرة الموجودة (قوله فحينئذ) أى حين ان ياتى هنا نظير مافى الانوار وغيره ثم الخ (قوله وهذا) اى عشر الافراد الخ و (قوله هنا) اى فى الوقف (قوله ان الولد) إلى قوله زاد فى النهاية إلا قوله مثلا وإلى قوله كذا فى المغنى إلا قوله مثلا زاد فى الروضة انه (قوله مثلا) اى او الاخ او ولد الولد (قوله لا يستحق من غلة زمن حمله شيئا) هذا فى الوقف على الاولاد بخلافه على الذرية والنسل والعقب فان الحمل يدخل ويوقف نصيبه كما قدمته عن الروض وشرحه اسم (قوله واطلقاه) أى عن قيد التأبير (قوله فى الثمرة التى اطلعت الخ) أى فى وقف الترتيب (قوله هل لها الخ) بيان للقولين وسياتى ترجيحه الاول (قوله هنا) اى فى مسئلة الحمل (قوله قال غيره) اى فى تفسير الاطلاق المذكور فقوله اى من الخ مقول غير البلقينى (قوله قطع به) اى باعتبار وجود الثمرة لا تابيرها (قوله اه) اى قول الغير (قوله لا الحكم) اى فانه فيهما واحد كما ياتى بقوله وقد سبق البلقينى الخ (قوله بين هذا) اى الوقف الشامل للمسئلتين حيث نظروا فيه لمجرد الوجود (ومامر فى البيع) اى حيث نظروا فيه للتابير (قوله ثم) أى فى البيع (قوله لما تشمله) أى ثمر تشمله الصيغة أى الشجرة فضمير النصب لما ولم يبرز ضمير الرفع لامن اللبس (قوله وهو) اى ما تشمله الصيغة شرعا (قوله ومالا) عطف على ما تشمله (قوله وهو) اى مالا تشمله الصيغة اصلا (هنا) اى فى الوقف و (قوله وصف فقط) وهو تعلق استحقاق الوقف اى الاتصاف به حقيقة اخذا مما ياتى او وصف الولدية فى مسئلة الحمل والانقراض وعدمه فى مسئلة البطنين

ماذكر فليراجع (قوله والا شملها الوقف) ولا يرد ذلك على عدم صحة وقف المطعوم ونحوه لان ذلك فيما إذا كان استقلالا لا بطريق التبعية (قوله والا شتملها الوقف) لم يبين حكمها حينئذ وانه لا ينبغى ان يكون للموقوف عليه لانه لا يستحق اخذ عين الوقف فماذا يفعل بها ويحتمل انها تباع ويشترى بثمنها شجرة او شقصها وتوقف كالاصل وكذا يقال فى نظير ذلك فى البيض إذا شمله الوقف يشترى به دجاجة او شقصها وفى اللبن كذلك يشترى به شاة او شقصها واما الصوف فيمكن الانتفاع به مع بقاء عينه فلا يبعد امتناع بيعه وينتفع بعينه ثم يحتمل جواز غزله ونسجه والانتفاع به منسوجا فليتامل (قوله على الاوجه) اعتمده مر (قوله لا يستحق من غلة زمن حمله شيئا الخ) هذا فى الوقف على الاولاد بخلافه على الذرية والنسل والعقب فان

فى البيع وإذا قلنا ان ماهنا كالبيع ياتى هنا نظير مافى الانوار وغيره ثم ان البائع يصدق فى ان البيع وقع بعد نحو التأبير أو وضع الحمل اى لان الاصل بقاء ملكه من غير ان يعارضه شىء فلا نظر حينئذ ليد ولا لعدمها خلافا للاذرعى ولمن نازع فى اصل هذا الحكم بكلامهم فى الكتابة مع وضوح الفرق كما ذكرته فى شرح العباب فحينئذ يصدق الواقف ان الوقف وقع بعد نحو التابير للاصل المذكور ولو كان البعض مؤبرا فقط فهل يجرى هنا مامر ثم من التبعية او يفرق محل نظر والاول اقرب لانهم عللوا التبعية ثم بعسر الافراد وأداء الشركة إلى التنازع لا إلى غاية وهذا موجود هنا وفى الروضة كاصلها ان الولد مثلا لو كان حملا وانفصل لا يستحق من غلة زمن حمله شيئا لانه حينئذ لا يسمى ولدا بل مما حدث بعد انفصاله زاد فى الروضة انه يتفرع على ذلك انه لو كان الموقوف نخلة فخرجت ثمرتها قبل انفصاله لا يكون له شىء منها كذا قطع به الفورانى والبغوى واطلقاه وقال الدارمى فى الثمرة

التى أطلعت ولم تؤبر قولان هل لها حكم المؤبرة فتكون للبطن الاول أم لا فتكون للثانى وهذان القولان يجريان هنا اه قال البلقينى والصواب ما اطلقه الفورانى والبغوى فى الحمل قال غيره من ان المعتبر فى الثمرة وجودها لا تابيرها وممن قطع به القاضى فى تعليقه اه وفرق أعنى البلقينى بين مسئلة الحمل ومسئلة البطنين لكن من حيث الخلاف لا الحكم كما هو الظاهر من كلامه ويفرق بين هذا ومامر فى البيع بان المملك ثم صيغة فنظر لما تشمله عرفا او شرعا وهو غير المؤبر ومالا وهو المؤبر والمملك هنا وصف فقط فنظر لما يقارن الوصف

وهو اول وجود نحو الثمرة وهذا لوضوحه هو الحامل لى على الحاق الوقف بالبيع بالنسبه للواقف بجامع ماذكر ان كلا فيه صيغة تملك لا بالنسبة للمستحقين مع بعضهم فتامله فانه دقيق مهم وقد سبق البلقينى لاعتماد النظر لمجرد وجود الثمرة فى صورة الحمل والبطن الاول مثلا السبكى وغيره فمتى وجدت قبل تمام انفصال الحمل تابرت أو لا لم يستحق منها شيئا لان بروزها سبق بروزه بخلاف ما إذا برزت بعد بروزه وإن لم تتابر فانه يستحقها كلا أو بعضا وكذا لو (٢٧٦) وجدت ولو طلعا ثم مات المستحق فتنتقل لورثته لا لمن بعده وقد اطال السبكى الكلام فى تقرير هذا ونقل مامر عنه عن القاضى اى فى تعليقه كامر واما الذى فى فتاويه فهو ان الميت بعد خروج الثمرة يملكها ان كانت من غير النخل او منه وتابرت والا فوجهان اى واصحهما انها كذلك اعنى السبكى وهذا الفرع ينبغى الاعتناء به فان البلوى تعم به والنزاع فيه قد يكون بين البطن الثانى ورثة البطن الاول مثلا فى وقف الترتيب وبين الحادث والموجود فى وقف التشريك والذى اقتضاه نظرى موافقة الجمهور فى ان المعتبر وجود الثمرة لا تابيرها ثم اشار للفرق بين ماهنا والبيع بما يوافق مافرقت به وهو ان التابير وان اعتبره الشرع إلا ان الثمرة به تصير كعين اخرى اى فلا يتناولها نحو البيع الا بالنص عليها وقبله تتبع الثمرة الرقبة اى فيتناولها البيع قال فليس هذا مما نحن فيه فى شىء اى لما قررته ان المدار هنا على مجرد تعلق الاستحقاق قال هذا كله فى موقوف لا على عمل ولا شرط للواقف فيه والا كالذى على المدارس او على نحو الاولاد وشرط الواقف تقسيطه على المدة فهنا تقسط على الغلة كالثمرة على المدة فيعطى منه ورثة من مات غير قسط ما باشره او عاشه وان لم توجد الغلة الا بعد موته انتهى والذى يتجه ان غير الموجود هنا لا يتبع الموجود لانه لا يعسر افراده بخلافه فيما مر فان اختلط ولم يتميز تاتى كما هو ظاهر هنا مامر آخر الاصول والثمار من تصديق ذى اليد لومات المستحق وقد حملت الموقوفة فالحمل له او وقد زرعت الارض فالزرع لذى البذر فان كان البذر له اى المستحق فهو لورثته ولمن بعده اجرة بقائه فى الارض

(قوله وهو) أى ما يقارن ذلك الوصف (قوله وهذا) أى الفرق المذكور (قوله على الحاق الوقف بالبيع بالنسبة للواقف) اى المار بقوله والثمرة الموجودة حال الوقف الخ (قوله ان كلا فيه صيغة الخ) بيان لما ذكر وكان الاولى الاقتصار عليه لانه إنما ذكر الصيغة المملكة فى البيع دون الوقف (قوله لا بالنسبة) اى المشار إلى ذلك النفى بقوله زاد فى الروضة الخ (قوله لاعتماد الخ) اى اليه (قوله السبكى الخ) فاعل سبق (قوله اولا) اى ولو طلعا (قوله لم يستحق) اى الحمل (قوله بعد بروزه) اى بتمامه (قوله كلا) اى إذا انحصر الاستحقاق فيه (أو بعضا) أى إذا لم ينحصر فيه (قوله لو وجدت الخ) اى الثمرة فى صورة البطن الاول مثلا (قوله فتنتقل لورثته الخ) كذا فى النهاية (قوله لمن بعده) اى للبطن الثانى مثلا (قوله فى تقرير هذا) اى ان المدار فى الوقف على مجرد وجود الثمرة (قوله ونقل) اى السبكى (مامر الخ) اى بقوله وقد سبق البلقينى الخ السبكى وغيره الخ و(قوله عن القاضى) متعلق بنقل (قوله كامر) اى بقوله ومن قطع به القاضى الخ (قوله فى فتاويه) اى القاضى (قوله وإلا) اى بان لم تؤبر ثمرة النخل (قوله كذلك) اى يملكها الميت (قوله وهذا الفرع) اى ان المعتبر فى الثمرة وجودها أو تابيرها (قوله قد يكون الخ) خبر والنزاع الخ (قوله والذى اقتضاه الخ) من كلام السبكى (قوله ثم اشار) اى السبكى (قوله بين ماهنا) اى اعتبار وجود الثمرة فى الوقف و(قوله والبيع) اى وبين اعتبار التابير فيه (قوله مافرقت به) اى بقوله المار آنفا ويفرق الخ (قوله وهو) اى الفرق المشار اليه (قوله وإن اعتبره الشرع إلا ان الثمرة الخ) الاخصر الواضح إنما اعتبره الشرع لان الثمرة به الخ (قوله وقبله) اى التابير عطف على قوله به (قوله قال) اى السبكى (قوله مما نحن فيه) الظاهر أنه بيان لشىء ففيه تقديم الحال على صاحبها المجرور وفيه خلاف للنحاة و(قوله فى شىء) خبر ليس اى فليس التابير معتبرا فى صورة من صور الوقف (قوله هنا) اى فى الوقف (قوله على مجرد تعلق الاستحقاق) اى بالانفصال فى مسئلة الحمل والانقراض وعدمه فى مسئلة البطنين (قوله قال هذا كله) اى اعتبار وجود الثمرة على المعتمد وتابيرها على خلافه (قوله وإلا الخ) اى إن كان الوقف على عمل كالوقف على المدارس فى مقابلة التعلم او لا على عمل لكن للواقف فيه شرط كان وقف على نحو اولاده وشرط تقسيطه الخ (قوله وشرط الواقف الخ) مفعول معه أو بصيغة المضى عطف على متعلق الجار أو جملة حالية على تقدير قد (قوله على المدة) اى مدة العمل او مدة ازمنة الحياة (قوله فهنا) اى فى الموقوف على عمل او بشرط اعتبره الواقف فيه (قوله كالثمرة) تمثيل للغلة (قوله منه) اى الغلة والتذكير باعتبار الريع (قوله قسط ما) اى قسط مدة و(قوله باشره الخ) يعنى باشر العمل فيها او عاش فيها ففيه حذف وإيصال (قوله بعد موته) اى الموقوف عليه (قوله انتهى) اى كلام السبكى (قوله والذى يتجه الخ) اى بالنظر للمستحقين اه سم (قوله إن غير الموجود الخ) اى من الثمرة (قوله هنا) أى فى مسئلة البطنين مثلا اه سيد عمر (قوله بخلافه فيما مر) اى ان غير المؤبر يتبع المؤبر اه سم عبارة السيد عمر اى فى مسئلة التابير لكن دعوى عدم عسر الافراد اى هنا لا يخلو عن تامل اه (قوله ولو مات) إلى المتن فى النهاية إلا قوله او لعامله الى وافتى (قوله فهو) اى الريع (قوله ولمن بعده اجرة بقائه) اى حيث كان البطن الذى انتقل اليه الحمل يدخل ويوقف نصيبه كما قدمته عن الروض وشرحه (قوله ان غير الموجود هنا) أى بالنظر للمستحقين (قوله بخلافه فيما مر) اى ان غير المؤبر يتبع المؤبر

أو لعامله وجوزناه قال الغزى فان مات قبل أن يسنبل اتجه أن الحاصل من الغلة يوزع على المدد قال غيره أو بعد أن سنبل فالقياس انه بعد الاشتداد كبعد تابير النخل اولمن آجره ان يزرعه بطعام معلوم استحق حصة الماضى من المدة على المستاجر وأفتى جمع متأخرون فى نخل وقف مع ارضه ثم حدث منها ودى بان تلك الودى الخارجة من اصل النخل جزء منها فلها حكمها كاغصانها وسبقهم لنحو ذلك السبكى فانه أفتى فى أرض وقف بها شجر موز فزالت بعد أن نبت من اصولها فراخ ثم كذلك فى الثانية وهكذا بان الوقف ينسحب على كل ما نبت من تلك الفراخ المتكررة من غير احتياج الى انشائه وإنما احتيج له فى بدل عبد قتل لفوات الموقوف بالكلية (وصوف) وشعر ووبر وريش وبيض (ولبن وكذا الولد) الحادث بعد الوقف من مأكول وغيره كولد امة من نكاح اوزنا (فى الاصح) كالثمرة وفارق ولد الموصى بمنافعها بان التعلق هنا اقوى لملكه الاكساب النادرة به وخروج الاصل عن استحقاق الآدمى ولا كذلك ثم فيهما اما إذا كان حملا حين الوقف فهو وقف والحق به نحو الصوف وولد الامة من شبهة حر فعلى أبيه قيمته ويملكها الموقوف عليه (والثانى يكون وقفا)

غير الوارث أما هو فتسقط الاجرة عنه اه ع ش (قوله أو لعامله) وقوله الآتى أو آجره عطف على له عبارة ع ش قوله فان كان البذر له الخ اى وإن كان لغيره فالزرع له وعليه الاجرة فان كان الناظر قبضها ودفعها للموقوف عليه لاستحقاقه اياها رجع على تركته بقسط ما بقى من المدة اه (قوله وجوزناه) اى كون البذر من العامل المسمى بالمخابرة وقد تقدم فى المساقاة بعض طرق تجويزه (قوله قال الغزى الخ) جواب ان كان البذر لعامله الخ (قوله فان مات) اى المستحق (قوله بعد الاشتداد الخ) كان مراده انه يستحق تمام الحصة بدون توزيع على المدد فليحرر وقد يفهم من كلامه انه قبل الاشتداد كقبل ان يسنبل فليحرر اه اى سم عبارة السيد عمر سكت عن حاله قبل الاشتداد وقياس ما تقدم فى الثمرة انه كذلك فليحرر اه كبعد الاشتداد (قوله أو لمن آجره) أى لشخص آجر المستحق ذلك الشخص الارض فالصلة جارية على غير من هى له والمفعول الثانى لآجر محذوف و (قوله ان يزرعه) اى لان يزرع ذلك الشخص الارض فضمير النصب للارض والتذكير بتاويل الموقوف و (قوله بطعام الخ) متعلق باجر وظاهر ان الطعام مثال لا قيد (قوله كاغصانها) يؤخذ منه انه يجوز قطعها حيث اعتيد او شرطه الواقف ومثله فيما يظهر لو اضرت باصلها وحيث قلعت فهى ملك الموقوف عليه كالغصن حيث جاز قطعه اه سيد عمر وقوله فهى ملك للموقوف عليه اى وإن لم يكن الانتفاع بها مع بقاء عينها ولم يمكن شراء شقص بقيمتها كما مر وياتى (قوله وشعر) إلى قوله وفارق فى النهاية وكذا فى المغنى إلا قوله وبيض وقوله من ما كول وغيره (قوله الحادث الخ) سيذكر محترزه (قوله من نكاح أوزنا) سيذكر محترزه (قوله وفارق) أى ولد الموقوفة (قوله أقوى الخ) نظر فيه سم ثم ايد النظر باعتماد الشهاب الرملى حد الموقوف عليه دون الموصى له بالمنفعة (قوله وخروج الخ) عطف على ملكه (قوله فيهما) اى الملك والخروج (قوله اما إذا كان) إلى قول المتن والثانى فى المغنى وإلى قول المتن والمذهب فى النهاية إلا قوله والحق الى وولد الامة وقوله لكنه القياس وقوله قال إلى وسياتى (قوله فهو وقف) وعليه فلو استثناه حال الوقف احتمل بطلان الوقف قياسا على ما لو قال بعتها إلا حملها اه ع ش (قوله والحق به) اى بالحمل المقارن للوقف (قوله نحو الصوف الخ) قدم عند قول الشارح وإلا شملها الخ ما يفعل بهذا (قوله وولد الامة الخ) عبارة المغنى تنبيه محل ملكه لولد الامة إذا كان من نكاح اوزنا فان كان من وطء شبهة فهو حر وعلى الوطىء قيمته وتكون ملكا للموقوف عليه ان جعلنا الولد ملكا له والا فيشترى بها عبد ويوقف كما قالاه وظاهره انه لا فرق بين ان يكون الولد ذكرا او انثى وهو كذلك اه وقوله إن جعلنا الولد الخ اى بان حدث بعد الوقف وقوله وإلا الخ اى بان قارن الوقف كما يفيده كلامه بعد (قوله ومحله) اى الخلاف (قوله فولده وقف) اى من غير إنشاء وقف اه ع ش (قوله هذا) اى قول المصنف وكذا الولد فى الاصح (قوله هذا) إلى قوله كما رجحاه فى المغنى (قوله فالموقوفة على ركوب انسان الخ) لو احتاج الى ركوبها فى سفر هل يجوز له اخذها والسفر بها وإن فوت على الواقف فوائدها كالدرام لا فيه نظر وظاهر اطلاقهم استحقاقه للركوب الاول حيث لم يقيدوه ببلد الواقف اه ع ش (قوله فولدها) عبارة المغنى وشرح الروض والنهاية ففوائدها اه زاد الاولان والحيوان الموقوف للانزاء لا يستعمل فى غير الانزاء نعم لو عجز عن الانزاء جاز استعمال الواقف له فى غيره كما قاله الاذرعى اه (قوله للواقف) ومؤنها عليه ايضا لانه لم

(قوله انه بعد الاشتداد الخ) كان مراده أنه يستحق تمام الحصة بدون توزيع على المدد فليحرر وقد يفهم من كلامه انه قبل الاشتداد كقبل ان يسنبل فليحرر (قوله اولمن آجره) عطف على لعامله ش (قوله بان التعلق هنا اقوى الخ) قد يعارض ويقال بل التعلق هناك اقوى بدليل انه يستقل بالاجارة والاعارة مطلقا بخلاف الموقوف عليه إنما يستقل إذا كان له النظر وبدليل ان المنفعة تورث بخلاف الموقوف عليه ولذا اعتمد شيخنا الشهاب الرملى حد الموقوف عليه دون الموصى له بالمنفعة وفرق بان تعلق الموصى له اقوى واحتج عليه بما ذكر فليتامل (قوله نحو الصوف الخ) انظر ما يفعل بهذه الامور (قوله فوائدها للواقف الخ)

تبعا لامه كولد الاضحية ومحله فى غير المحبس فى سبيل الله أما هو فولده وقف كاصله هذا إن أطلق أو شرط ذلك للموقوف عليه فالموقوفة على ركوب انسان فوائدها للواقف كما رجحاه وان نوزع فيه (ولو ماتت البهيمة) الموقوفة (اختص بجلدها لانه أولى من غيره هذا ان لم ينذبغ

يجعل منها للمستحق لا الركوب فكأنها باقية على ملكه اه ع ش (قوله وإلا) أى وان اندبغ ولو بنفسه كما بحثه شيخنا عاد الخ مغنى ونهاية (قوله ولو اشرفت الخ) عبارة المغنى وان قطع بموت البهيمة الموقوفة الماكولة جاز ذبحها للضرورة وهل يفعل الحاكم بلحمها ما يراه مصلحة او يباع ويشترى بثمنه دابة من جنسها وتوقف وجهان رجح الاول ابن المقرى والثانى صاحب الانوار وهو كما قال شيخنا اولى بالترجيح فان لم يقطع بموتها لم يجز ذبحها وان خرجت عن الانتفاع كما لا يجوز اعتاق العبد الموقوف وقضية كلام الروضة انه لا يجوز بيعها حية وهو كذلك كما صرح به المحاملى والجرجانى وان قال الماوردى بالجواز اه وكذا فى النهاية إلا انه عكس فى حكاية الترجيح فقال قال الشيخ والاول اولى بالترجيح اه ورده الرشيدى بما نصه الذى فى كلام الشيخ ان الاولى بالترجيح إنما هو الثانى كما فى شرحه للروض وجزم به فى شرح البهجة اه وفى سم بعد ان ذكر عن شرح الروض مثل مامر عن المغنى ما نصه وفى شرح م ر ويجمع بينهما اى كلام المحاملى والجرجانى وكلام الماوردى بحمل كل منهما على ما إذا اقتضته المصلحة فان تعذر جميع ذلك صرف للموقوف عليه فيما يظهر اه ﴿فرع﴾ لو رأى المصلحة فى بيعها حية فباعها ثم تبين ان المصلحة فى خلافه فالمتجه عدم ضمان النقص بالذبح بل يباع اللحم ويشترى بثمنه مثلها او شقص منه م ر اه وقوله ويجمع بينهما الخ اعتمده ع ش وقوله حية فباعها لعل صوابه مذبوحة فذبحها (قوله فان تعذر) اى شراء الشقص (صرف) اى الثمن (قوله نظير ما يأتى) اى فى قيمة العبد الموقوف (قوله من غير الموقوف عليه) كانه احتراز عن الموقوف عليه فلا يجب بوطئه مهر إذ لو وجب لوجب له والانسان لا يستحق على نفسه شيئا فليراجع سم على حج اه ع ش عبارة المغنى وإذا وطئها الموقوف عليه لا يلزمه المهر ولا قيمة ولدها الحادث بتلفه أو بانعقاده حرا لان المهر له وولد الموقوفة الحادث له اه قول المتن (بشبهة) اما إذا زنى بها مطاوعة وهى مميزة فلا مهر لها اه مغنى قول المتن (ان صححناه) هذا القيد متعين لاجل حصول المقابلة بين مسئلة النكاح ومسئلة وطء الشبهة فقول من قال لا مفهوم له ليس فى محله اه سيد عمر وقوله فقول من قال الخ اقول ممن صرح به المغنى وان قول الشارح كالنهاية وكذا ان لم نصححه الخ كالصريح فيه واما قوله هذا القيد متعين الخ فانما يثبت له فائدة لا مفهوما فلا يتم به الرد عليهم (قوله ويزوجها) إلى قوله على ما رجحاه فى المغنى إلا قوله خرج إلى يحرم وقوله على ما حكى إلى وعلى الموقوف عليه (قوله باذن الموقوف عليه) ولا يلزمه الاذن فى تزويجها وان طلبته منه لان الحق له اه مغنى (قوله لا منه الخ) اى لا يزوجها القاضى للموقوف عليه ولا للواقف اه شرح منهج عبارة المغنى ولا يحل له اى للموقوف عليه نكاحها ولا للواقف ايضا اه (قوله لو وقفت عليه زوجته) ومثله عكسه اه ع ش (قوله انفسخ نكاحه) ان قبل الوقف على القول باشتراط القبول اه مغنى زاد شرح الروض واقره سم وع ش وإلا فلا حاجة اليه وعليه لو رد بعد ذلك اتجه الحكم ببطلان الفسخ ويحتمل خلافه ذكره الاسنوى اه وقوله وعليه لو رد بعد ذلك لعل المراد على القول بعدم اشتراط

وإلا عاد وقفا وعبر بالاختصاص لان النجس لا يملك ولو اشرفت ماكولة على الموت ذبحت واشترى ثمنها من جنسها فان تعذر صرف للموقوف عليه فيما يظهر نظير ما يأتى (وله مهر الجارية) الموقوفة عليه البكر أو الثيب (إذا وطئت) من غير الموقوف عليه (بشبهة) منها كان أكرهت أو طاوعته وهى نحو صغيرة أو معتقدة الحل وعزرت (أو نكاح) لانه لانه من جملة الفوائد هذا (إن صححناه) أى نكاحها وكذا ان لم نصححه لانه وطء شبهة هنا أيضا (وهو الاصح) لانه عقد على المنفعة فلم يمنعه الوقف كالاجارة ويزوجها القاضى باذن الموقوف عليه لا منه ولا من الواقف ومن ثم لو وقفت عليه زوجته انفسخ نكاحه وخرج بالمهر ارش البكارة

عبارة الروض ولو وقف دابة للركوب ففوائدها للواقف اه (قوله ولو أشرفت ماكولة على الموت ذبحت واشترى بثمنها من جنسها الخ) عبارة الروض وان قطع بموت الموقوفة ذبحت وفعل الواقف بلحمها ما رآه مصلحة انتهى وبين فى شرحه ان الترجيح من زيادته وان الاولى بالترجيح ما ذكره الشارح ثم قال فان لم يقطع بموتها لم يجز ذبحها وان خرجت عن الانتفاع كما لا يجوز اعتاق العبد الموقوف وقضية كلامه كاصله انه لا يجوز بيعها حية وهو ما صححه المحاملى والجرجانى لكن جزم الماوردى وغيره بالجواز والمعتمد الاول انتهى وفى شرح م ر ويجمع بينهما بحمل كل منهما على ما إذا اقتضته المصلحة فان تعذر جميع ذلك صرف للموقوف عليه فيما يظهر انتهى ﴿فرع﴾ لو راى المصلحة فى بيعها حية فباعها ثم تبين ان المصلحة فى خلافه فالمتجه عدم ضمان النقص بالذبح بل يباع اللحم ويشترى بثمنه مثلها او شقص منه م ر (قوله من غير الموقوف عليه) كانه احتراز عن الموقوف عليه فلا يجب بوطئه مهر إذ لو وجب لوجب له والانسان لا يستحق على نفسه شيئا فليراجع (قوله ومن ثم لو وقفت عليه زوجته انفسخ نكاحه) قال فى شرح الروض ان

فهو كارش طرفها ﴿ تنبيه ﴾ يحرم وطؤها على الواقف ويحد به على ماحكى عن الاصحاب وتخريجهما كغيرهما

القبول لورد الزوج الوقف بعد قبوله (قوله فهو كارش طرفها) أى فيفعل به مايفعل فى بدل العبد إذا تلف اه ع ش (قوله ويحد به) اعتمده م ر هنا وفى الموقوف عليه الآتى اه سم وكذا اعتمده المغنى عبارته ويلزمه اى الموقوف عليه الحد حيث لاشبهة كالواقف ولا اثر لملكه المنفعة وهذا هو المعتمد كما جرى عليه ابن المقرى فى روضه وسياتى فى باب الوصية إن شاء الله تعالى ان الموصى له بمنفعة امة إذا وطئها الاحد عليه اه (قوله على ماحكى الخ) عبارة النهاية كما حكى الخ ومن خرج وجوب الحد على اقوال الخ فقد شذ اه (قوله له) أى الحد (قوله أشار الخ) خبر وتخريجهما الخ (قوله إلى شذوذه) أى التخريج (قوله لكنه) أى ذلك التخريج (قوله وعلى الموقوف عليه) عطف على قوله على الواقف (قوله على مارجحاه) عبارة النهاية كما رجحاه هنا وهو المعتمد اه (قوله بخلافه) اى بعدم حد الموقوف عليه و(قوله للشبهة) اى شبهة ملكه المنفعة (قوله وبانه الخ) اى خلاف مارجحاه هنا (قوله لمارجحاه الخ) اى من عدم حد الموصى له بالمنفعة (قوله وسياتى) اى فى الوصية اه نهاية (قوله الفرق بينهما) وهو ان ملك الموصى له اتم من ملك الموقوف عليه بدليل أن له الاجارة والاعارة من غير إذن مالك الرقبة وتورث عنه المنافع بخلاف الموقوف عليه لابد من إذن الناظر ولا تورث عنه المنافع رملى انتهى شيخنا الزيادى اه ع ش (قوله اى الموقوف عليه) إلى قوله او الناظر فى المغنى إلا قوله جرى عليه صاحب الانوار وقوله والمختص إلى المتن وإلى قوله فلو تعذر شراء شقص فى النهاية إلا ماذكر (قوله وكذا موقوف عليه تعدى الخ) قضية هذا الصنيع ان الواقف والاجنبى ضامنان مطلقا وظاهر انه لاضمان عليهما إذا اتلفاه بغير تعد كان استعملاه فيما وقف له باجارة مثلا فلو أسقط لفظ كذا لرجع القيد للجميع فليتأمل اه رشيدى أى كما فعله المغنى باقامة ام مقامه (قوله او تلف) عطف على اتلف (قوله ضامنة له) اى لرقبته اه مغنى (قوله كما لو وقع منه الخ) عبارة المغنى ومن ذلك كما فى زيادة الروضة الكبير ان المسبلة على احواض الماء وكذا الكتب الموقوفة على طلبة العلم مثلا فلا ضمان على من تلف فى يده شىء منها بلا تعد فان تعدى ضمن ومن التعدى استعماله فى غير ماوقف له اه (قوله كوز مسبل على حوض) اى مثلا (قوله من جهة الحاكم) معتمد اه ع ش (قوله ملك لله تعالى) أى على الراجح قول المتن (بها) أى القيمة (قوله لغرض الواقف) من استمرار الثواب اه مغنى (قوله وبقية البطون) عطف على غرض عبارة المغنى وتعلق بقية الخ (قوله لابد من إنشاء وقفه الخ) اما ما اشتراه الناظر من ماله او من ريع الوقف او يعمره منها او من إحداهما لجهة الوقف فالمنشىء لوقفه هو الناظر كما افتى به الوالد رحمه الله والفرق بينهما وبين الموقوف واضح وماذكره فى شرح المنهج إنما هو فى بدل الموقوف وهو المعتمد فيه لاماذكره صاحب الانوار واما مايبنيه من ماله او من ريع الوقف فى الجدران الموقوفة فانه يصير وقفا بالبناء لجهة الوقف والفرق بينه وبين بدل الرقيق الموقوف ان الرقيق قد فات بالكلية والارض الموقوفة باقية والطوب والحجر المبنى بهما كالوصف التابع لها شرح م ر اه سم وقوله م ر والفرق بينه الخ فى المغنى مثله ويأتى فى الشرح فى آخر الفصل الآتى مايوافقه قال ع ش قوله م ر او يعمره منهما الخ أى مستقلا كبناء بيت للمسجد لما ياتى من ان مايبنيه فى الجدران مما ذكر يصير وقفا بنفس البناء وقوله م ر فالمنشىء لوقفه الخ اى ولا يصير وقفا بنفس الشراء او العمارة فان عمر من ماله ولم ينشىء لذلك فهو باق على ملكه ويصدق فى عدم الانشاء او اشتراه من ريعه فهو ملك للمسجد مثلا يبيعه إذا اقتضته المصلحة وبقى مالو

قبل على القول باشتراط القبول وإلا فلا حاجة اليه وعليه لو رد بعد ذلك اتجه الحكم ببطلان الفسخ ويحتمل خلافه ذكره الاسنوى انتهى (قوله فهو كارش طرفها) اعتمده م ر وسياتى حكم الارش فى الشرح قريبا (قوله ويحد) اعتمده م ر هنا وفى الموقوف عليه الآتى قريبا (قوله من جهة الحاكم) اعتمده م ر قال فى شرحه اما ما اشتراه الناظر من ماله او من ريع الوقف او عمره منهما او من احدهما لجهة الوقف فالمنشىء لوقفه هو الناظر كما افتى به شيخنا الشهاب الرملى والفرق بينهما وبين بدل الموقوف واضح وماذكره فى شرح المنهج إنما هو بدل الموقوف وهو المعتمد فيه لاماذكره صاحب الانوار واما مايبنيه من ماله أو من

وبقية البطون ثم بعد شرائه لابد من إنشاء وقفه من جهة

له على أقوال الملك المقتضى لعدم حده لانه مالك على قول أشار فى البحر إلى شذوذه لكنه القياس وعلى الموقوف عليه ويحد به على مارجحاه قالا كوطء الموصى له بالمنفعة واعترضا بتصريح الاصحاب بخلافه للشبهة وبانه الموافق لما رجحاه فى الوصية فى وطء الموصى له بالمنفعة وسيأتى الفرق بينهما (والمذهب أنه) أى المرقوف عليه (لا يملك قيمة العبد) وذكره للتمثيل (الموقوف إذا اتلف) من واقفه أو اجنبى وكذا موقوف عليه تعدى كان استعمله فى غير ماوقف له أو تلف تحت يد ضامنة له أما إذا لم يتعد باتلاف ما وقف عليه فلا يضمن كما لو وقع منه من غير تقصير بوجه كوز مسبل على حوض فانكسر (بل يشترى) من جهة الحاكم وقال الاذرعى بل الناظر الخاص ويرد وان جرى عليه صاحب الانوار بأن الوقف ملك لله تعالى والمختص بالتكلم على جهاته تعالى العامة هو الحاكم دون غيره (بها عبد مثله) سنا وجنسا وغيرهما (ليكون وقفا مكانه) مراعاة لغرض الواقف

دخل فى جهته شىء من مال الوقف وأراد العمارة به هل له ذلك ويسقط عن ذمته أو لا بد من إذن الحاكم حتى لو فعل ذلك من غير إذنه كان متبرعا به فيه نظر والاقرب الثانى وعمله مالم يخف من الرفع اليه غرامة شىء فان خاف ذلك جاز له الصرف بشرط الاشهاد فان لم يشهد لم يبرأ الان فقد الشهود نادر وقولهم فى الجدران الموقوفة خرج به ما ينشئه من البناء فى الارض الموقوفة فلا يصير وقفا بنفس البناء كما شمله كلامه المتقدم وإن اقتضى التوجيه الاتى صيرورته كذلك اه كلام ع ش قال الرشيدى وقد يمنع هذا الاقتضاء بانه لا يلزم من استتباع الارض لهذا الشىء اليسير استتباعها الامر خطير إذ اليسير عهد فيه التبعية كثيرا فتامل اه أقول وقول ع ش فان لم يشهد لم يبرأ اى فى ظاهر الشرع دون باطنه اخذا من نظائره (قوله الحاكم او الناظر) اى على ما تقدم آنفا اه سم اى من الخلاف وترجيح الاول (قوله وقال القاضى الخ) عبارة النهاية وقول القاضى الخ محل نظر اه (قوله صيرورة القيمة) اى قيمة المرهون (قوله وعدم الخ) عطف على صيرورة الخ وكان الاولى ان يقول وصيرورة بدل الاضحية الخ (قوله إذا اشترى) اى بدل الاضحية (قوله ونوى) اى البدلية وهو راجع للمعطوف فقط (قوله بأن القيمة هناك ملك الفقراء) أى لان الاضحية تملك اه سم (قوله واما القيمة هنا فليس ملك احد) اى لان الوقف لا يملك اه سم (قوله وافهم قوله عبدا انه لا يجوز الخ) لو لم يمكن ان يشترى بقيمة العبد الا امة او العكس او بقيمة الكبير الا صغير او العكس فيحتمل الجواز سم على حج وبقى ما لو امكن شراء شقص وشراء صغير هل يقدم الاول او الثانى فيه نظر والاقرب الاول لانه ينتفع به حالا ولو قيل بالثانى لم يكن بعيدا لانه اقرب إلى غرض الواقف من وقف رقبة كاملة اه ع ش ويأتى عن سم آنفا ما يوافق الثانى (قوله وما فضل من القيمة يشترى الخ) قد يفضل منها ما يحصل عبدا آخر كاملا ولعل الاقتصار على الشقص باعتبار الغالب اه سم (قوله بخلاف نظيره الاتى الخ) عبارة شرح المنهج ولا يرد عليه ما لو اوصى ان يشترى بثلاث رقاب فوجدنا بعض رقبتين وفضل ما لا يمكن شراء رقبة به فان الاصح صرفه للوارث لتعذر الرقبة المصرح بها ثم بخلاف ما هنا اه (قوله صرف للموقوف عليه) ظاهره وإن امكن ان يشترى به امة او شقصها اه سم اى وهو بعيد عن غرض الواقف (قوله استوفاه الحاكم الخ) وينبغى جواز العفو عن القود بمال ان رآه مصلحة ويشترى به بدله وينشىء وقفه نظير ما تقدم فى بدل المجنى عليه اه ع ش اقول بل هو داخل فيما تقدم (قوله وانما اختلفوا الخ) عبارة النهاية كنظيره من الاضحية على الراجح الاتى فى بابها ووجه الخلاف فيها ان الشقص من حيث هو الخ (قوله صرفت للموقوف عليه) خلافا للمغنى عبارته فان تعذر الشقص ففيه ثلاثة اوجه احدها يبقى البدل الى ان يتمكن من شراء شقص ثانيها يكون ملكا للموقوف عليه ثالثها يكون لاقرب الناس الى الواقف وهذا اقربها اه

ريع الوقف فى الجدران الموقوفة فانه يصير وقفا بالبناء لجهة الوقف والفرق بينه وبين بدل الرقيق الموقوف ان الرقيق قد فات بالكلية والارض الموقوفة باقية والطوب والحجر المبنى بهما كالوصف التابع لها انتهى (قوله الحاكم او الناظر) اى على ما تقدم آنفا (قوله بان القيمة هناك ملك الفقراء) اى لان الاضحية تملك (قوله واما القيمة هنا فليست ملك احد) اى لئلا يوقف الملك (قوله وافهم قوله عبدا انه لا يجوز ان يشترى امة بقيمة عبد الخ) لو لم يمكن ان يشترى بقيمة العبد الا امة او العكس او بقيمة الكبير الا صغير او العكس فيحتمل الجواز (قوله وما فضل من القيمة يشترى به شقص) قد يفضل منها ما يحصل عبدا آخر كاملا ولعل الاقتصار على الشقص باعتبار الغالب (قوله فان لم يمكن شراء شقص الخ) عبارة العباب فان تعذر الشقص فهل البدل ملك للموقوف عليه ام للاقرب للواقف ام يبقى بحاله تبعا لاصله وجوه ولعل المراد بقاؤه الى وجود الشقص انتهى وقال الشارح فى شرح الارشاد فى الوجه الاخير ولعله الاقرب انتهى وعليه قد يشكل على ما استظهره فى مسئلة اشراف المأكولة على الموت السابقة الا ان يسوى بينهما وقد يقال ينبغى ان محل البقاء ان رجى وجود شقص فان كان ميؤسا منه عادة فهو للموقوف عليه (صرف للموقوف عليه) ظاهره وان امكن ان يشترى به امة او شقصها (لانه اقرب لمقصوده) كنظيره من الاضحية على الراجح الاتى فى بابها

مشتريه الحاكم او الناظر فيتعين احد الفاظ الوقف وقال القاضى يقوم اقمته مقامه ونظر غيره فيه وفارق هذا صيرورة القيمة رهنا فى ذمة الجانى كما مر بانه يصح رهنها دون وقفها وعدم اشتراط جعل بدل الاضحية أضحية اذا اشترى بعين القيمة او فى الذمة ونوى بان القيمة هناك ملك الفقراء والمشترى نائب عنهم فوقع الشراء لهم بالعين او مع النية واما القيمة هنا فليست ملك احد فاحتيج لانشاء وقف ما يشترى بها حتى ينتقل إلى الله تعالى وافهم قوله عبدا انه لا يجوز ان يشترى امة بقيمة عبد كعكسه بل لا يجوز شراء صغير بقيمة كبير وعكسه لاختلاف الغرض وما فضل من القيمة يشترى به شقص كالارش بخلاف نظيره الآتى فى الوصية لتعذر الرقبة المصرح بها فيها فان لم يمكن شراء شقص بالفاضل صرف للموقوف عليه فيما يظهر بل لنا وجه بصرف جميع ما أوجبته الجناية اليه ولو أوجبت قودا استوفاه الحاكم كما قالاه وان نوزعا فيه (فان تعذر) شراء عبد بها (فبعض عبد) يشترى بها لانه اقرب لمقصوده وإنما اختلفوا فى نظيره من الاضحية لان الشقص من حيث هو يقبل الوقف لا الاضحية فان تعذر شراء شقص صرف للموقوف عليه نظير ما مر

وفى

ولو جنى الموقوف جناية

وفى سم عن شرح الارشاد للشارح مثله وعن العباب ترجيح الوجه الاول (قوله ولو جنى الموقوف الخ) ولو مات الموقوف الجانى لم يسقط الفداء نهاية اى عن السيد ولا عن بيت المال ع ش (قوله فهى فى بيت المال) عبارة المغنى ولو جنى الموقوف جناية توجب قصاصا اقتص منه وفات الوقف كما لو مات او وجب بجنايته مال او قصاص وعفى على مال فداه الواقف باقل الامرين من قيمته والارش وان مات العبد بعد الجناية ولا يتعلق المال برقبته لتعذر بيعه وله ان تكررت الجناية منه حكم ام الولد اى فى عدم تكرر الفداء ومشاركة المجنى عليه الثانى ومن بعده الاول فى القيمة ان لم تف بأرش الجنايات وان مات الواقف ثم جنى العبد افدى من كسبه فى احد وجهين يظهر ترجيحه والوجه الاخر من بيت المال كالحر المعسر ولا يفدى من تركة الواقف لانها انتقلت إلى الوارث اه وفى النهاية نحوها إلا انها رجحت الوجه الاخر وفاقا للشارح قال ع ش وقول حج ولو جنى الموقوف جناية او جبت مالا فهى فى بيت المال مفروض فيما إذا تعذر فداؤه من جهة الواقف لموته او فقره على ما يفيده قول الشارح م ر فان مات الواقف اه وعبارة سم قوله فهى فى بيت المال قال فى الروض لا فى تركة الواقف انتهى وافتى بكونها فى بيت المال شيخنا الشهاب الرملى ومحل كونها فى بيت المال بعد موت الواقف بان مات ثم جنى فان كان حيا فداه باقل الامرين كما فى الروض اه (قوله ولعله) اى قول القاضى ولو اشتراه من غلة الوقف فهو ملكه ايضا إلا ان يكون الخ (قوله على ان نفقة العبد لا تجب الخ) اى وهو مرجوح (قوله وفيه) اى قول القمولى (قوله لان شراء غيره) اى غير الحجر الموقوف (قوله ليس عمارة) ولو فرض وسلم انه عمارة فتقديم العمارة لا يتوقف على شرط الواقف اه سيد عمر (قوله وكقوله) عطف على قوله ش اه سم (قوله ليكون وقفا) الموافق لما سبق عنه عن القاضى فيكون الخ بالفاء (قوله إلا إذا راى وقفه الخ) اى ووقفه عليه بالفعل (قوله ومراده بالطلق الخ) ومعنى الطلق الوضعى عدم التقييد وإطلاقه على الملك لعلاقة ان مالكه يتصرف فيه كيف يشاء من غير تقيد بوجه بخلاف الواقف اه ع ش (قوله الموقوفة) إلى قوله وكذا الدابة فى النهاية وكذا فى المغنى إلا قوله او زمنت الدابة (قوله الموقوفة) وقع السؤال فى الدرس عما يوجد من الاشجار فى المساجد ولم يعرف هل هو وقف او لا فماذا يفعل فيه إذا جف والظاهر من غرسه فى المسجد أنه موقوف فيحتمل جواز بيعه وصرف ثمنه على مصالح المسلمين ان لم يمكن الانتفاع به جافا ويحتمل وجوب صرف ثمنه لمصالح المسجد خاصة ولعل هذا الثانى هو الاقرب اه ع ش وسياتى فى اخر الباب ما يتعلق بذلك وظاهر ان مثل ما وجد فى المساجد ما وجد فى نحو المدارس (قوله نحو ريح) كالسيل ونحو ذلك ولم يمكن إعادتها إلى مغرسها قبل جفافها اه مغنى (قوله او زمنت) من باب تعب يقال زمن زمنا وزمانة وهو مرض يدوم زمانا طويلا اه ع ش (قوله وان امتنع الخ) لعله فيما إذا تعذر الانتفاع بها الا باستهلاكها اعنى الشجرة واما الدابة الزمنة فحكمها واضح سيد عمر وع ش (باجارة وغيرها) ادامة للوقف فى عينها ولا تباع ولا توهب للخبر السابق اول الباب اه مغنى (قوله فان تعذر الانتفاع بها إلا باستهلاكها الخ) لو امكن والحالة هذه بيعها وان يشترى بثمنها واحدة من جنسها او شقصا اتجه وجوب ذلك لا يقال الفرض تعذر الانتفاع فلا يصح بيعها لانها منتفع بها باستهلاكها فيصح بيعها وكذا يقال فى مسئلة الدابة سم على حج اه ع ش (قوله انقطع الخ) عبارة النهاية والمغنى فان لم يمكن الانتفاع بها إلا باستهلاكها

شرح م ر فقول شرح الروض بخلاف الأضحية حيث لا يشترى بقيمتها شقص شاة اى على وجه م ر (فهى فى بيت المال) قال فى الروض لا فى تركة الواقف انتهى وافتى بكونها فى بيت المال شيخنا الشهاب الرملى ومحل كونها فى بيت المال بعد موت الواقف بان مات ثم جنى فان كان حيا فداه باقل الامرين كما فى الروض وعبارته ومتى وجب مال أو عفى عليه فداه الواقف باقل الامرين وله ان تكررت الجناية حكم ام الولد فان مات الواقف ثم جنى فمن كسب العبد او بيت المال وجهان لا من تركة الواقف (قوله وكقوله) اى القاضى عطف على كقول ش (قوله ليكون وقفا) لعل قوله وقفا حكاية لمعنى الاصل (قوله وان امتنع الخ) يتأمل (قوله فان تعذر الانتفاع بها إلا باستهلاكها انقطع الخ) لو أمكن والحالة هذه بيعها وأن يشترى بثمنها واحدة من

أوجبت مالا فهى فى بيت المال وفى فتاوى القاضى لو اشترى الموقوف عليه حجر رحا لرقبة الموقوف كان ما اشتراه ملكه ولا ضمان عليه فى استعماله الأول حتى رق كما لا يضمن المستأجر والمستعير ما تلف بالاستعمال ولو اشتراه من غلة الوقف فهو ملكه أيضا إلا أن يكون الواقف اشترط أن يبدأ من غلته بعمارته فيكون وقفا كالأصل قال القمولى ولعله منه تفريع على أن نفقة العبد لا تجب فى كسبه إذا لم يشرطها الواقف فيه قيل وفيه نظر كقول القاضى إلا أن يكون الخ لان شراء غيره ليس عمارة نعم ان شرط الواقف ابداله اذا رق اتجه ما قاله وكقوله ليكون وقفا بل لا بد من إنشاء وقفه ومن ثم افتى الغزالى بأن الحاكم إذا اشترى للمسجد من غلة وقفه عقارا كان طلقا إلا إذا رأى وقفه عليه انتهى ومراده بالطلق انه ملك للمسجد (ولو جفت الشجرة) الموقوفة أو قلعها نحو ريح أو زمنت الدابة (لم ينقطع الوقف على المذهب) وان امتنع وقفها ابتداء لقوة الدوام (بل ينتفع بها جذعا) باجارة وغيرها فان تعذر الانتفاع بها باستهلاكها انقطع

باحراق ونحوه صارت ملكا للموقوف عليه كما صححه ابن الرفعة والقمولى وجرى عليه ابن المقرى فى روضه لكنها لا تباع ولا توهب بل ينتفع بعينها كام الولد ولحم الاضحية لكن اقتصار المصنف على ما ذكره كالحاوى الصغير يقتضى انها لا تصير ملكا بحال واعتمده الشيخ رحمه الله وقال انه الموافق للدليل وكلام الجمهور ولا يلزم عليه اى الاول تناف بسبب القول بعدم بطلان الوقف مع كونه ملكا لان معنى عوده ملكا انه ينتفع به ولو باستهلاك عينه كالاحراق ومعنى عدم بطلان الوقف انه مادام باقيا لا يفعل به ما يفعل بسائر الاملاك من بيع ونحوه كما مر اه قال ع ش قوله مر لكنها لا تباع اى مع صيرورتها ملكا للموقوف عليه والحاصل من هذه المسئلة انه حيث تعذر الانتفاع بها من الجهة التى وقفت عليها صارت ملكا للموقوف عليه بمعنى انه ينتفع بها كانتفاع الملاك بغير البيع والهبة وإن لم يتعذر الانتفاع بها من الجهة التى قصدت بالوقف لا ينتفع بها الموقوف عليه لنفسه بل ينتفع بها من الجهة المذكورة وإن لم يكن على الاوجه الاكمل اه (قوله اى ويملكها الموقوف عليه الخ) قال فى شرح الروض لكنها لا تباع ولا توهب بل ينتفع بعينها كام الولد ولحم الاضحية اه مر اه سم (قوله وكذا الدابة الخ) هلا جاز بيعها والشراء بثمنها من جنسها شقص كما إذا ذبحت المشرفة على الهلاك وفعل بثمنها ذلك كما تقدم وينبغى وجوب ذلك إذا امكن اه سم (قوله اذ يصح بيعها للحمها) قد يدل على جواز بيعها وقياس المنع فى الشجر المنقول عن شرح الروض المنع هنا اه سم (قوله وأفتيت فى ثمرة وقفت) أى أصلها وهذا الفرع ليس مما نحن فيه لكنه له به مناسبة اه سيد عمر (قوله أو أشرفت الى قوله واطال جمع فى رده فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله بل يجتهد الى قال السبكى (قوله ويصرف ثمنها الخ) عبارة المغنى وهذا ما جرى عليه الشيخان وهو المعتمد وعلى هذا يصرف ثمنها الخ اه (قوله ووقفها) قيد لما قبله اه ع ش (قوله بنحو شراء) ولو من غلة الوقف حيث لم يقفها الناظر اه ع ش (قوله بنحو شراء) اى كالهبة اه مغنى (قوله فانها تباع جزما) اى وتصرف على مصالح المسجد ولا يتعين صرفها فى شراء حصر بدلها اه ع ش (قوله نحو الواح) اى كابواب اه مغنى (قوله وقد تقوم) الى قوله

جنسها أو شقصا اتجه وجوب ذلك لا يقال الغرض تعذر الانتفاع فلا يصح بيعها لانها منتفع بها باستهلاكها فيصح بيعها وكذا يقال فى مسئلة الدابة (قوله انقطع) لم يذكر فى شرح الروض فى هذا الشق الانقطاع بل اقتصر فيه على قوله صارت ملكا للموقوف عليه لكنها لا تباع ولا توهب لكن قوله بعد تقرير هذا الشق والذى قبله ما نصه لكن اقتصر المنهاج كاصله والحاوى الصغير على قوله وإن جفت الشجرة لم ينقطع الوقف وقضيته انه لا يصير ملكا بحال وهو المعتمد الموافق للدليل وكلام الجمهور على ان دعواه ملكا مع القول بانه لا يبطل مشكل اه يقتضى أن المراد فى هذا الشق أنه لا يبطل الوقف وعليه فيمكن أن يجاب عن اشكاله بان المراد العود بمجرد جواز انتفاعه ولو باستهلاك عينه كالاحراق كما ان المراد بعدم بطلان الوقف انه لا يفعل به مادام باقيا ما يفعل بالاملاك ونحوه فليتامل ثم رايت مر ذكر فى الجواب (قوله اى ويملكها الموقوف عليه حينئذ) قال فى شرح الروض لكنها لا تباع ولا توهب بل ينتفع بعينها كام الولد ولحم الاضحية اه مر (قوله وكذا الدابة الزمنة) هلا جاز بيعها والشراء بثمنها من جنسها شقص كما اذا ذبحت المشرفة على الهلاك وفعل بثمنها ذلك كما تقدم وينبغى وجوب ذلك اذا أمكن (قوله اذ يصح بيعها للحمها) قد يدل على جواز بيعها وقياس المنع فى الشجر المنقول عن شرح الروض المنع هنا (قوله وافتيت فى ثمرة وقفت للتفرقة الخ) يتامل فيه فان الوقف ان كان لنفس الثمرة كما هو ظاهر هذه العبارة فيرد عليه ان الثمرة من المطعوم وقد تقدم انه لا يصح وقفه لان شرط الموقوف امكان الانتفاع به مع بقاء عينه وان كان الوقف لاصلها لتصرف الثمرة للتفرقة فان الثمرة مملوكة فلا حاجة الى بيانه جواز بيعها للحاجة واستثناء ذلك من منع بيع الوقف كما هو صريح السياق فليتامل (قوله واستثنيت من بيع الوقف الخ) كذا الى اخر المسئلة مر (قوله ولو بان اشتراها الناظر ووقفها) بهذا مع قوله السابق فى مسئلة العبد من جهة الحاكم يعلم الفرق بين شراء بدل

اى ويملكها الموقوف عليه حينئذ على المعتمد وكذا الدابة الزمنة بحيث صار لا ينتفع بها هذا إن اكلت إذ يصح بيعها للحمها بخلاف غيرها (وقيل تباع) لتعذر الانتفاع كما شرطه الواقف (والثمن) الذى بيعت به على هذا الوجه (كقيمة العبد) فياتى فيه مامر وافتيت فى ثمرة وقفت للتفرقة على صوام رمضان فخشى تلفها قبله بان الناظر يبيعها ثم فيه يشترى بثمنها مثلها فان كان اقراضها اصلح لهم لم يبعد تعينه (والاصح جواز بيع حصر المسجد اذا بليت وجذوعه اذا انكسرت) او اشرفت على الانكسار (ولم تصح الا للاحراق) لئلا تضيع فتحصيل يسير من ثمنها يعود على الوقف أولى من ضياعها واستثنيت من بيع الوقف لانها صارت كالمعدومة ويصرف ثمنها لمصالح المسجد ان لم يمكن شراء حصير او جذوع به واطال جمع فى الانتصار للمقابل انها تبقى نقلا ومعنى والخلاف فى الموقوفة ولو بان اشتراها الناظر ووقفها بخلاف الملوكة للمسجد بنحو شراء فانها تباع جزما وخرج بقوله ولم تصلح الخ ما اذا امكن ان يتخذ منه نحو الواح فلا تباع قطعا بل يجتهد الحاكم ويستعمله فيما هو اقرب لمقصود الواقف قال السبكى حتى لو امكن استعماله بادراجه فى آلات العمارة امتنع بيعه فيما يظهر وقد تقوم قطعة جذع مقام آجرة والنحاتة مقام التراب ويختلط به أى فيقوم مقام التبن الذى يخلط به الطين وأجريا

وأجريا من كلام السبكى (قوله فى دار منهدمة الخ) وفرق بعضهم بين الموقوفة على المسجد والتى على غيره وافتى الوالد رحمه الله تعالى بان الراجح منع بيعها سواء اوقفت على المسجد ام على غيره قال السبكى وغيره إن منع بيعها هو الحق ولان جوازه يؤدى إلى موافقة القائلين بالاستبدال ويمكن حمل القول بالجواز على البناء خاصة كما اشار اليه ابن المقرى وهذا الحمل اسهل من تضعيفه اه قال ع ش قوله م رخاصة اى دون الارض فلا يجوز بيعها اه (قوله فى رده) اى القول بجواز بيعها (ايضا) اى كرد جواز بيع حصر المسجد الخ (قوله وانه الخ) أى وفى أنه الخ (قوله على أن بعضهم اشار الخ) مال اليه النهاية كما مر وجزم به المغنى عبارته تنبيه جدار الدار الموقوفة المنهدم إذا تعذر بناؤه كالتالف فيأتى فيه ما مر اه اى فى حصر المسجد إذا بليت وجذوعه الخ (قوله بحمل الجواز الخ) لا يبعد القول بالجواز فى النقض عند احتمال ضياعها لان حفظه حينئذ يكاد ان يتعذر فيباع منه بقدر ما يعمر باقيه وان قل اخذا من المسائل الآتية فى نحو المسجد اه سيد عمر قول المتن (ولو انهدم مسجد الخ) اى او تعطل بخراب البلد مثلا اه مغنى (قوله لامكان) الى قوله اى وحينئذ فى النهاية (قوله ولا ينقض) الى قوله قال جمع فى المغنى (قوله أو يعمر به الخ) أى إن لم يتوقع عوده على ما يقتضيه قوله الآتى اخذا مما مر فى نقضه فتامله اه سم (قوله او يعمر به مسجد اخر الخ) اى ويصرف للثانى جميع ما كان يصرف للاول من الغلة الموقوفة عليه ومنه بالاولى ما لو اكل البحر المسجد فتنقل انقاضه لمحل اخر ويفعل بغلته ماذكر ومثل المسجد ايضا غيره من المدارس والربط واضرحة الاولياء نفعنا الله بهم فينقل الولى منها إلى غيرها للضرورة ويصرف على مصالحه بعد نقله ما كان يصرف عليه فى محله الاول ع ش (قوله والاقرب الخ) اى المسجد الاقرب اه ع ش (قوله لانحو بئر الخ) عبارة المغنى ولا يبنى به بئرا كما لا يبنى بنقض بئر خربت مسجدا بل بئرا اخرى مراعاة لغرض الواقف ما امكن ولو وقف على قنطرة وانخرق الوادى وتعطلت القنطرة واحتيج إلى قنطرة اخرى جاز نقلها الى محل الحاجة وغلة وقف الثغر وهو الطرف الملاصق من بلادنا ببلاد الكفار إذا حصل فيه الامن يحفظها الناظر لاحتمال عوده ثغرا اه (قوله لانحو بئر ورباط) اى وإن كانا موقوفين اه ع ش (قوله وبحث الاذرعى الخ معتمد اه ع ش (قوله تعين مسجد) اى تعميره (قوله وان بعد) اى ولو فى بلد آخر اه ع ش (قوله فى ريع وقف الخ) عبارة النهاية اما ريع المسجد المنهدم فقال الوالد رحمه الله انه إن توقع عوده حفظ له وهو ما قاله الامام وإلا فان امكن صرفه الى مسجد اخر صرف اليه وبه جزم فى الانوار وإلا فمنقطع الاخر فيصرف لاقرب الناس إلى الواقف فان لم يكونوا صرف الى الفقراء او المساكين ومصالح المسلمين اه قال سم بعد ذكر كلام الشهاب الرملى المذكور واعلم ان الوقف على المسجد إذا لم يذكر له مصرف اخر بعد المسجد من منقطع الاخر كما فى الروض وقد تقرر فى منقطع الاخر انه يصرف الى اقرب الناس الى الواقف فقولهم هنا انه إذا لم يتوقع عوده يصرف الى مسجد اخر او اقرب المساجد يكون مستثنى من ذلك فليتامل اه وقال ع ش قوله م ر او مصالح المسلمين اى على الخلاف السابق والراجح منه تقديم المصالح اه (قوله لمسجد اخر) اى قريب منه اه شرح المنهج وبقى ما لو كان ثم مساجد متعددة واستوى قربه من الجميع هل يوزع على الجميع

الوقف بقيمته ووقفه وبين الشراء من غلة الوقف ووقف ما يشترى منها وان فاعل الاول الحاكم دون الناظر بخلاف الثانى فيفعله الناظر م ر (قوله واجريا الخلاف فى دار منهدمة الخ) شامل للموقوفة على المسجد والموقوفة على غيره وافتى شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله بان الراجح منه منع بيعها سواء وقفت على المسجد ام على غيره ويمكن حمل الجواز على البناء خاصة كما اشار اليه قول الروض وجدار داره المنهدم وهذا الحمل اسهل من تضعيفه شرح م ر (قوله ويؤيد ما قالاه الخ) كذا شرح م ر (قوله او يعمر به مسجد اخر) اى ان لم يتوقع عوده على ما يقتضيه قوله الآتى اخذا مما مر فى نقضه فتامله (قوله والذى يتجه ترجيحه الخ) الذى اعتمده شيخنا الشهاب الرملى انه إن توقع عوده حفظ والا صرفه لاقرب المساجد وإلا فللاقرب الى الواقف والا فللفقراء او المساكين او مصالح المسلمين وحمل اختلافهم على ذلك اهو اعلم ان

وأجريا الخلاف فى دار منهدمة أو مشرفة على الانهدام ولم تصلح للسكنى وأطال جمع فى رده أيضا وانه لا قائل بجواز بيعها من الاصحاب ويؤيد ما قالاه نقل غير واحد الاجماع على ان الفرس الموقوف على الغزو إذا كبر ولم يصلح له جاز بيعه على ان بعضهم أشار للجمع بحمل الجواز على نقضها والمنع على أرضها لان الانتفاع بها ممكن فلا مسوغ لبيعها (ولو انهدم مسجد وتعذرت اعادته لم يبع بحال) لامكان الانتفاع به حالا بالصلاة فى ارضه وبه فارق ما مر فى الفرس ونحوه ولا ينقض إلا ان خيف على نقضه فينقض ويحفظ او يعمر به مسجد آخر إن رآه الحاكم والاقرب اليه أولى لانحو بئر أو رباط قال جمع الا ان تعذر النقل لمسجد آخر وبحث الاذرعى تعين مسجد خص بطائفة خص بها المنهدم ان وجدوا ان بعد والذى يتجه ترجيحه فى بيع وقف المنهدم أخذا مما مر فى نقضه انه ان توقع عوده حفظ له والا صرف لمسجد آخر فان تعذر صرف للفقراء كما يصرف النقض لنحو رباط

أما غير المنهدم فانفضل من غلة الموقوف على مصالحه فيشترى له بها عقار ويوقف عليه بخلاف الموقوف على عمارته يجب ادخاره لاجلها اى ان توقعت عن قرب كما اشار اليه السبكى ويظهر ضبطه بان تتوقع قبل عروض ما يخشى منه عليه وإلا لم يدخر منه شىء لاجلها لانه يعرضه للضياع او لظالم يأخذه أى وحينئذ يتعين ان يشترى به (٢٨٤) عقارا له وإن أخره بشرطه لعمارته للضرورة حينئذ وعليه ينبغى تعين صرف غلة هذا للعمارة ان وجدت لانه اقرب الى غرض الواقف المشترط له على عمارته فان لم يحتج للعمارة فان امن عليها حفظها والا صرفها لمصالحه لا لمطلق مستحقيه لان المصالح اقرب الى العمارة ولو وقف أرضا للزراعة فتعذرت وانحصر النفع فى الغرس او البناء فعل الناظر احدهما او اجرها لذلك وقد افتى البلقينى فى أرض موقوفة لتزرع حبا فاجرها الناظر لتغرس كرما بانه يجوز اذا ظهرت المصلحة ولم يخالف شرط الواقف اه فان قلت هذا مخالف لشرط الواقف فان قوله لتزرع حبا متضمن لاشتراط ان لا تزرع غيره قلت من المعلوم انه يغتفر فى الضمنى مالا يغتفر فى المنطوق به على ان الفرض فى مسئلتنا ان الضرورة الجأت إلى الغرس او البناء ومع الضرورة تجوز مخالفة شرط الواقف للعلم بانه لا يريد تعطل وقفه وثوابه ومسئلة البلقينى ليس فيها ضرورة فاحتاجت للتقييد بعدم مخالفة شرط الواقف ﴿فرع﴾ فى فتاوى ابن عبد السلام يجوز ايقاد اليسير فى المسجد الخالى ليلا تعظيما له لا نهارا للسرف والتشبه بالنصارى اى وفى الروضة يحرم اسراج الخالى وجمع يحمل هذا على ما إذا اسرج من وقف المسجد او ملكه والاول على ما اذا تبرع به من يصح تبرعه وفيه نظر لانه اضاعة مال بل الذى يتجه الجمع بحمل الاول على ما اذا توقع ولو على ندور احتياج أحد لما فيه من النور والثانى على ما اذا لم يتوقع ذلك وفى الانوار ليس للامام اذا اندرست مقبرة ولم يبق بها أثر اجارتها للزراعة اى مثلا وصرف غلتها للمصالح وحمل على الموقوفة

أو يقدم الاحوج فيه نظر والاقرب الثانى فلو استوت الحاجة والقرب جاز صرفه لواحد منها اهع ش (قوله اما غير المنهدم) إلى قوله اى ان توقعت فى المغنى (قوله بها) اى بما فضل من الغلة (قوله ضبطه) اى القرب (قوله لانه) اى الادخار (يعرضه) اى ما يدخر من ريع الموقوف على العمارة (قوله اى وحينئذ) اى حين إذا لم يجز الادخار (قوله به) اى ريع الموقوف على العمارة و (قوله له) اى للمسجد (قوله وإن اخره الخ) اى لاشتراء الناظر عما شرطه الواقف من صرفه للعمارة فقوله شرطه بالنصب على نزع الخافض (قوله للضرورة) متعلق بيتعين الخ (قوله لمصالحه) ﴿فرع﴾ تقدم عمارة الموقوف على حق الموقوف عليهم لما فى ذلك من حفظ الوقف ويصرف ريع الموقوف على المسجد وقفا مطلقا او على عمارته فى البناء والتجصيص للحكم والسلم والبوارى للتظليل بها والمكانس ليكنس بها المساحى لينقل بها التراب وفى ظله تمنع افساد خشب الباب بمطر ونحوه ان لم تضر بالمارة وفى اجرة قيم لا مؤذن وامام حصروده من لان القيم يحفظ العمارة بخلاف الباقى فان كان الوقف لمصالح المسجد صرف من ريعه لمن ذكر لا فى التزويق والنقش بل لو وقف عليهما لم يصح اه مغنى زاد النهاية وهذا المذكور من عدم صرف ذلك للمؤذن والامام فى الوقف المطلق هو مقتضى ما نقله الروضة عن البغوى لكنه نقل بعده عن فتاوى الغزالى انه يصرف لهما كما فى الوقف على مصالحه وكما فى نظيره من الوصية للمسجد وهذا هو الاصح ويتجه الحاق الحصر والدهن بهما فى ذلك اهو فيهما ايضا ولاهل الوقف المهايأة لا قسمته ولو افرازا اه قال ع ش قوله لم ر لا قسمته هو واضح ان حصل بالقسمة تغيير لما كان عليه الوقف كجعل الدار الكبيرة دارين اما عند عدم حصوله كان تراضوا على ان لكل واحد منهم يأخذ دارا ينتفع بها مدة استحقاقه فالظاهر الجواز وله الرجوع عن ذلك متى شاء اه وقوله دارا الخ أى أو بيتا مثلا (لا لمطلق مستحقيه) اى الشامل للفقراء المجاورين فيه والطائفة المختصة به (قوله ولو وقف ارضا) الى الفرع فى النهاية (قوله وقد افتى البلقينى الخ) تأييد لما قبله (قوله على ان الفرض الخ) وفى سم بعد استشكاله ما نصه نعم يمكن ان يقصد بهذه العلاوة الفرق بين مسئلة البلقينى وما قبلها حيث اشترط فيها لا فيما قبلها عدم مخالفة شرط الواقف ولعل المراد عدم مخالفة شرط الواقف صريحا إلا ان جعل هذه علاوة غير ظاهر اه (قوله فى مسئلتنا) أراد بها ما قبل مسئلة البلقينى (قوله وجمع) أى بين ما فى فتاوى ابن عبد السلام وما فى الروضة (قوله بحمل هذا) اى ما فى الروضة (قوله لانه اضاعة مال) فيه ان اضاعة المال جائزة لادنى غرض وتعظيم المسجد غرض اى غرض (قوله بحمل الاول على ما اذا الخ) قد ينافيه قوله تعظيما له لانه مشعر بانه لا غرض فيه سوى التعظيم اه سم (قوله وحمل الثانى) اى ما فى الانوار (قوله على الموقوفة)

الوقف على المسجد اذا لم يذكر له مصرف آخر بعد المسجد من منقطع الآخر كما قال فى الروض وإن وقفها اى الدار على المسجد صح ولو لم يبين المصرف وكان منقطع الآخر ان اقتصر عليه ويحمل على مصالحه اه وقد تقرر فى منقطع الاخر انه يصرف الى اقرب الناس الى الواقف فقولهم هنا انه اذا لم يتوقع عوده يصرف الى مسجد اخر او اقرب المساجد يكون مستثنى من ذلك فليتامل (قوله فما فضل من غلة الموقوف على مصالحه الخ) كذا شرح م ر (قوله بخلاف الموقوف على عمارته) كذا شرح م ر وفى التفرقة بين الوقف على مصالحه والوقف على عمارته مع ان عمارته من مصالحه (قوله وقد افتى البلقينى الخ) كذا شرح م ر (قوله على ان الفرض فى مسئلتنا الخ) فيه بحث لانه ان اراد بمسئلتنا ما قبل مسئلة البلقينى فلا موقع لهذه العلاوة من الجواب لانه جواب عن اعتبار البلقينى عدم مخالفة شرط الواقف مع انه صور المسئلة بما يقتضى مخالفة

فالمملوكة لمالكها ان عرف والا فمال ضائع أى ان أيس من معرفته يعمل فيه الامام بالمصلحة وكذا المجهول ولا يجوز لغير الموقوف عليه البناء مثلا فى هواء الموقوف لانه موقوف كما ان هواء المملوك مملوك والمستاجر مستاجر فللمستاجر منع المؤجر من البناء فيه اى ان اضره كما هو ظاهر

﴿تنبيه﴾ يقع كثيرا الوقف على الحرمين مع عدم بيان مصرفه وخرجه ابو زرعة على اختلافهم فى الوقف على المسجد من غير بيان مصرفه فالقفال يبطله وغيره يصححه وهو المعتمد وعليه فهو كالوقف على عمارة المسجد وما نحن فيه كذلك فتصرف لعمارة المسجدين وتوابعها لا للفقراء المجاورين فيهما هذا حاصل كلامه وهو ظاهر ان قامت قرينة على ان المراد بالحرمين بعضهما وهو المسجدان والا فحقيقتهما المتبادرة منهما جميعهما والواجب الحمل على الحقيقة ما لم يمنع منه مانع ولا مانع هنا فتعينت الحقيقة الشاملة لهما بمعنى عمارتهما ولغيرهما بمعنى اهلهما اذ لا معنى للوقف عليهما بالنسبة لغير مسجديهما الا ذلك فالذى يتجه ان ناظرهما مخير فى الصرف لعمارة المسجدين ولمن فيهما من الفقراء والمساكين

﴿فصل﴾ فى بيان النظر على الوقف وشروطه ووظيفة الناظر (ان) كان الوقف للاستغلال لم يتصرف فيه الا الناظر الخاص او العام او لينتفع به الموقوف عليه واطلق أو قال كيف شاء فله استيفاء المنفعة بنفسه وبغيره بان يركبه الدابة مثلا ليقضى له عليها حاجة فلا ينافى ذلك

أى على المقبرة الموقوفة (قوله فالمملوكة لمالكها) مبتدأ وخبر (قوله وكذا المجهولة) أى ومالا يعلم كونها مملوكة او موقوفة مال ضائع كالمملوكة المجهول مالكها (قوله والمستاجر) اى وان هواء المستاجر اه (قوله اى ان اضره) اى المستاجر بكسر الجيم (قوله وخرجه ابو زرعة على اختلافهم الخ) لعل محل التردد قبل اطراد العادة بالصرف الى اهل الحرمين دون عمارة المسجدين اما بعد اطرادها كما هو الواقع الآن فلا وجه للتردد فى الصرف الى اهلهما فقط حيث علمه الواقف اه سيد عمر اقول وكذا يعمل بالعرف المطرد الآن ان لم يعلم المعتاد فى زمن الواقف عملا بالاستصحاب المقلوب كما مر (قوله فهو) أى الوقف على المسجد من غير بيان مصرف (قوله فيصرف) اى الوقف على الحرمين (قوله لعمارة المسجد) الاولى تثنية المسجد (قوله وتوابعها) اى توابع عمارة المسجد كفرشه وسراجه (قوله فيهما) اى المسجدين (قوله حاصل كلامه) اى ابى زرعة (قوله جميعهما) اى الحرمين من مكة المكرمة والمدينة المنورة (قوله والواجب الخ) الواو حالية (قوله الشاملة لهما الخ) قد يقال مقتضى ذلك تعين صرف البعض لاهلهما والبعض لعمارة مسجديهما فقوله الآتى فالذى يتجه الخ كيف يوافق ذلك الا ان يجاب بان الحقيقة الشاملة صادقة على كل من الامرين ومتحققة فيه فصح التخيير اه سم (قوله من الفقراء الخ) اى وغيرهم على مامر عن المغنى وسم ان الوقف على اهل بلد يدخل فيه اغنياؤهم خلافا لشرح الروض

﴿فصل فى بيان النظر على الوقف﴾ (قوله فى بيان النظر) إلى قوله وهل فى النهاية (قوله وشرطه) اى النظر (قوله ووظيفة الناظر) اى ومايتبع ذلك كعدم انفساخ الاجارة بزيادة الاجرة اه ع ش (قوله بان يركبه) أى الغير (قوله فلا ينافى الخ) المتبادر انه تفريع على قوله بان يركبه الخ وان الاشارة بقوله ذلك إلى التقسيم المار وان وجه عدم المنافاة ان ما تقدم متنا وشرحا فى الوقف المطلق عن الاستقلال والانتفاع وما هنا فى المقيد باحدهما لكن لم يظهر لى وجه التفرع [1] فلو كان ادعى عدم المنافاة من غير تفريع ثم وجهه بما قلت لظهر الكلام والله اعلم (قوله وما قيدته به) اى من قوله ان كان ناظرا الخ اه ع ش (قوله لخلقته) اى من يحصلها (قوله كل محتمل) الثانى اوجه بل متعين اذ لا جامع بين المسئلتين لانه فى مسئلة الاجارة لا يستحق جميع منفعة الدابة وهو قدر ما تطيقه وانما يستحق من ذلك قدر ثقله فتعين اعتبار المثلية بخلاف ما نحن فيه فانه يستحق جميع المنفعة وان يحملها قدر ما تطيق من راكب فقط او امتعة فقط او منهما نعم ليس له تحميلها فوق الطاقة كملكه اه سيد عمر قول المتن (او غيره) واحدا كان او اكثر اه مغنى ويأتى فى الشرح ما يفيده (قوله وكذا لو شرط الخ) صادق بما لو كان النظر للقاضى فيتعين عليه استنابة المشروط له وفيه شىء لما فيه من التحجير عليه مع انه انما يستفيد النظر بالولاية العامة فليتامل اه سيد عمر (قوله عن كل الخ) متعلق بنيابة و (قوله لزيد الخ) متعلق بشرط الخ فزيد ثم اولاده نائب الناظر فى حياته

شرط الواقف وان اراد بها مسئلة البلقينى فقوله ان الضرورة الجات ينافى قوله ومسئلة البلقينى الخ فليتامل نعم يمكن ان يقصد بهذه العلاوة الفرق بين مسئلة البلقينى وما قبلها حيث اشترط فيها الا فيما قبلها عدم مخالفة شرط الواقف ولعل المراد على هذا عدم مخالفة شرط الواقف صريحا الا ان جعل هذه علاوة غير ظاهرة (قوله والمستاجر مستاجر) اى وان هواء المستاجر الخ (قوله الشاملة لهما) بمعنى عمارتهما ولغيرهما بمعنى اهلهما قد يقال مقتضى ذلك تعين صرف البعض لاهلهما والبعض لعمارة مسجديهما فقوله الآتى والذى يتجه الخ كيف يوافق ذلك الا ان يجاب بان الحقيقة الشاملة صادقة على كل من الامرين ومتحققة فيه فصح التخيير

﴿فصل فى بيان النظر على الوقف الخ﴾ (قوله فلا ينافى ذلك الخ) كذا شرح م ر

مامر آنفا فى قول المتن باعارة واجارة وما قيدته به وهل يعتبر كونه مثله خلقة نظير مامر فى الاجارة أو يفرق بان القصد هنا تحصيل منفعة الموقوف عليه من غير نظر لخلقته بخلافه ثم كل محتمل ثم ان (شرط الواقف النظر لنفسه او غيره) وكذا لو شرط نيابة النظر اى عن كل من وليه لزيد واولاده (١) قوله التفرع كذا بخطه ولعل الاولى التفريع اه من هامش

(اتبع) كسائر شروطه وروى ابو داود ان عمر رضى الله عنه ولى امر صدقته ثم جعله لحفصة ما عاشت ثم لاولى الرأى من اهلها وقبول من شرط له النظر كقبول الوكيل على الاوجه لا الموقوف عليه إلا ان يشرط له شئ من مال الوقف على ما بحث وقول السبكى انه اشبه بالاباحة فلا يرتد بالرد بعيد بل لو قبله ثم اسقط حقه منه سقط وان شرط نظره حال الوقف فلا يعود إلا بتولية من الحاكم كما اقتضاه كلام الروضة خلافا لمن نازع فيه ويؤيده كلامهم فى الوصى ومن ثم ينبغى ان يجىء فيه ما فى الموصى من انه لو خيف من انعزاله ضرر يلحق المولى عليه ثم بعزله لنفسه ولم ينفذ ويؤيد كونه كالوصى ما صرحوا به انه ياتى هنا فى جعل النظر لاثنين تفصيل الايصاء لاثنين من وجوب الاجتماع تارة وعدمه اخرى ومن ان احدهما قد يكون مشرفا فقط ولا يستحق المشرف شيئا مما شرط للناظر كما هو ظاهر لانه لا يسمى ناظرا ومنصوب الحاكم ونائب الناظر كالوكيل جزما (والا) يشرط لاحد (فالنظر للقاضى) اى قاضى بلد الموقوف بالنسبة لحفظه ونحو اجارته وقاضى بلد الموقوف عليه بالنسبة لما عدا ذلك نظير ما مر فى مال اليتيم (على المذهب) لانه صاحب النظر العام فكان اولى من غيره ولو واقفا وموقوفا عليه ولو شخصا معينا وجزم الماوردى بثبوته للواقف بلا شرط فى مسجد المحلة والخوارزمى فى سائر المساجد وزاد ان ذريته مثله ضعيف (تنبيه) للسبكى افتاء طويل ان القاضى الشافعى يختص حتى عن السلطان بنظر وقف شرط للحاكم من غير قيد او

قول المتن (اتبع) أى شرطه سواء فوضه له فى حياته أم أوصى به له لانه المتقرب بالصدقة فيتبع شرطه كما يتبع فى مصارفها وغيرها ولو جعل ولاية وقفه لفلان فان مات فلفلان جاز اه مغنى (قوله كسائر شروطه) الى قوله لا الموقوف عليه فى المغنى والى قوله وان شرط نظره فى النهاية قال ع ش ومنها اى من سائر الشروط ما لو شرط ان لا يؤجر باكثر من كذا وان كان ما شرطه دون اجرة مثل تلك الاماكن الموقوفة فيؤجره الناظر بما شرطه الواقف ولو كان المستاجر غنيا حيث لم يكن فى شرط الواقف ما يمنعه فلو آجره باكثر مما شرطه الواقف فالاجارة فاسدة ويجب على المستاجر ما شرطه الواقف ان كان دون اجرة المثل واجرة المثل ان كان ما شرطه زائدا عليها لان اجرة المثل هى اللازمة حيث فسدت الاجارة وما اخذ من المستاجر زائدا على ما وجب عليه لا يملكه الآخذ اه (قوله صدقته) اى وقفه ع ش (قوله كقبول الوكيل) اى فلا يشترط قبوله لفظا مغنى وشرح الروض (قوله انه) اى جعل النظر لشخص (قوله فلا يرتد) اى حق النظر (قوله بعيد) خبر وقول السبكى (قوله سقط) اى حقه من النظر وانتقل لمن بعده اه ع ش (قوله وإن شرط نظره الخ) خلافا للمغنى والنهاية عبارتهما الا أن يشترط نظره حال الوقف فلا ينعزل بعزل نفسه على الراجح خلافا لمن زعم خلافه نعم يقيم الحاكم متكلما غيره مدة اعراضه فلو اراد العود لم يحتج الى تولية جديدة اه قال ع ش قوله مر فلا ينعزل الخ ومن عزل نفسه ما لو اسقط حقه من النظر لغيره بفراغ فلا يسقط حقه ويستنيب القاضى من يباشر عنه فى الوظيفة ثم هذا مع قوله مر السابق كبقية شروطه يفيد ان الواقف اذا شرط من الوظائف شيئا لاحد حال الوقف اتبع ومنه ما لو شرط الامامة او الخطابة لشخص ولذريته ثم ان المشروط له ذلك فرغ عنهما لآخر وباشر المفروغ له فيهما مدة ثم مات الفارغ عن أولاد فينتقل الحق فى ذلك للاولاد وفى فتاوى الشارح مر ما يصرح بانتقال الحق للاولاد اه (قوله وإلا يشرط الخ) عبارة النهاية اى وان لم يشرطه لاحد اى حال الوقف والمغنى قال ع ش قوله م ر وإن لم يشرطه لاحد اى ان لم يعلم شرطه لاحد سواء علم عدم شرطه او جهل الحال اه (قوله اى القاضى) الى المتن فى المغنى والى التنبيه فى النهاية (قوله لما عدا ذلك) اى كقسمة الغلة (قوله ولو واقفا) اى ولو كان الغير واقفا ش اه سم (قوله وموقوفا عليه ولو شخصا الخ) أى ولو كان الموقوف عليه شخصا الخ اه ع ش الواو بمعنى او (قوله وجزم الماوردى) مبتدا (قوله ضعيف) خبره (قوله بلا شرط) اى حال الوقف (قوله والخوارزمى) عطف على الماوردى (قوله زاد) اى الخوارزمى (قوله للسبكى) الى قوله واستدل فى المغنى (قوله افتاء طويل الخ) ووقع هذا الافتاء بعد تولية القضاة الاربعة اه مغنى (قوله شرط) اى النظر (قوله

(قوله وقبول من شرط له النظر) الخ فى الروض ولقبوله أى المشروط له النظر حكم قبول الوكيل انتهى (قوله وقبول من شرط له النظر كقبول الوكيل على الاوجه لا الموقوف عليه الخ) وظاهر ان من لم يشرط له النظر بل فوضه اليه الواقف حيث كان له النظر او الحاكم حكم قبوله كقبول الوكيل ايضا وإنما خص من شرط له النظر لئلا يتوهم انه كالموقوف عليه المعين كما اشار بقوله لا الموقوف عليه الخ (قوله بعيد بل لو قبله ثم اسقط حقه منه سقط) كذا شرح م ر (قوله ان شرط نظره حال الوقف فلا يعود الخ) فى شرح م ر الا ان يشرط نظره حال الوقف فلا ينعزل بعزل نفسه على الراجح خلافا لمن زعم خلافه نعم يقيم الحاكم متكلما غيره مدة اعراضه فلو اراد العود لم يحتج الى تولية جديدة انتهى وفى شرح الشارح للارشاد وقضية هذا اى من شرط له النظر حال الوقف لو عزل نفسه لم ينصب بدله الحاكم انه ينعزل بعزل نفسه لكن قال السبكى الذى اراه انه لا ينعزل لكن لا يجب عليه النظر بل له الامتناع ويرفع الامر للقاضى ليقيم غيره مقامه وعليه فتولية الحاكم غيره كما مر ليس لانعزاله بل لامتناعه فاذا عاد عاد النظر له اه (قوله ولو واقفا) اى ولو كان الغير واقفا ش (قوله ضعيف) كذا مر

أو سكت عن نظره أو آل نظره للحاكم واستدل له بما توقف الاذرعي فيه والذي يتجه ان محله في وقف قبل سنة أربع وستين وستمائة لأن الشافعي هو المعهود حينئذ والقضاة الثلاثة إنما أحدثهم من حينئذ الملك الظاهر وما بعد فينبغي (٢٨٧) انا طة ما جعل للقاضي بالقاضي الذي يتبادر اليه عرف أهل ذلك المحل مالم يفوض الامام نظر الاوقاف لغيره ومن ثم كان النظر في الحقيقة إنما هو للامام كما صرحوا به في موضع وتصريحهم بالقاضي في مواضع انما هو لكونه نائبه ومخالفة السبكي في ذلك مردودة ثم رأيت أبا زرعة ذكر كلام السبكي بطوله ثم اعتمد انه متى عبر بالقاضي حمل على غير السلطان ان للعرف المطرد بذلك او بالحاكم تناول القاضي والسلطان لغة ولا عبرة بالعرف لانه فيه مضطرب فلكل التصرف فيه والسلطان تفويضه لغير القاضي قال السبكي وليس للقاضي اخذ ما شرط للناظر إلا ان صرح الواقف بنظره كما ليس له أخذ شيء من سهم عامل الزكاة قال ابن التاج ومحله في قاض له قدر كفايته وفيه نظر وبحث بعضهم انه لو خشي من القاضي اكل الوقف لجوره جاز ان هو بيده صرفه في مصارفه اي ان عرفها والا فوضه افقيه عارف بها او وساله وصرفها

﴿فرع﴾ شرط الواقف لناظر وقفه فلان قدرا فلم يقبل النظر الا بعد مدة بان استحقاقه لمعلوم النظر من حين آل اليه كذا قال وانما يتجه في المعلوم الزائد على اجرة المثل لانه لا يقصد كونه في مقابلة عمل بخلاف المعلوم المساوي لاجرة مثل نظر هذا الوقف أو الناقص عنه لا يستحقه فيما مضى لأنه في مقابلة عمله ولم يوجد منه فلا وجه لاستحقاقه له (وشرط الناظر)

أو سكت الخ) عطف على شرط (قوله ان محله) أي اختصاص القاضي الشافعي بالنظر فماذكر (قوله واستدل له الخ) عبارة المغني قال لان القاضي الشافعي هو المفهوم عرفا عند الاطلاق فمتى قيل القاضي من غير تعيين فهو الشافعي وان اريد غيره قيدوه وقد استقر ذلك في الديار المصرية اه (قوله انما احدثهم) اي القضاة الثلاثة (قوله من حينئذ) اي حين دخول السنة المذكورة اي بعده (قوله ما جعل للقاضي) اي من غير تعيين (قوله ومخالفة السبكي في ذلك) اي التفصيل المار حيث ادعى الاختصاص للقاضي الشافعي مطلقا ولو بعد التاريخ المذكور (قوله حمل) اي القاضي (قوله أو بالحاكم) عطف على بالقاضي (قوله تناول) اي الحاكم (قوله ولا عبرة بالعرف) اي الغير المطرد بقرينة مابعده (قوله فلكل) اي من القاضي او السلطان (قوله إلا ان صرح الواقف الخ) ظاهره منع اخذه وان كان النظر له بان لم يشرط لاحد فليتامل اه سم وظاهر ان من التصريح شرط النظر لاولاده مثلا ثم للقاضي (قوله وفيه نظر) اي في قول التاج ولعل وجه النظر ان المتبادر من اطلاق الناظر الناظر الخاص (قوله صرفه في مصارفه) اي ولو باجارة اه ع ش (قوله وصرفها) أي صرف فيها على الحذف والايصال (قوله فرع شرط الواقف الخ) في الروض وشرحه فان شرط اي الواقف له اي للناظر عشر الغلة اجرة لعمله جاز ثم ان عزله بطل استحقاقه وان لم يتعرض لكونه اجرة استحقه ولا يبطل استحقاقه له بعزله لانه وقف عليه فهو كاحد الموقوف عليهم وصورة عزله ان يشرط لنفسه النظر وتولية غيره عنه بعشر الغلة ثم يوليه به اه وقضية قوله وان لم يتعرض الخ انه لا يحمل المشروط على انه اجرة إلا إذا تعرض الشارط لذلك اما إذا لم يتعرض لذلك فلا يكون اجرة ويستحقه مطلقا وظاهر ان هذا إذا غير الناظر فان شرط شيئا لمن يكون ناظرا ثم أقام هو أو الحاكم ناظرا اسقط استحقاقه بعزله وعلى هذا اعني انه لا يحمل المشروط على انه اجرة إلا إذا تعرض لذلك فان صورت مسئلة الفرع المذكور بما إذا كان المشروط اجرة فالوجه ما قاله الشارح خلافا للقيل المذكور وان صورت بما إذا لم يكن اجرة فالوجه القيل المذكور فليراجع اه سم اقول المتبادر من قول صاحب القيل لمعلوم النظر حيث لم يقل لمعلوم الناظر الاول ومن قول الشارح وانما يتجه الخ الثاني (قوله شرط الواقف) اي لو شرط الخ و(قوله لناظر وقفه) مضاف ومضاف اليه و(قوله فلان) بدل من ناظر (قوله لمعلوم النظر) بالاضافة اي المشروط في مقابله (قوله من حين ال الخ) اي النظر وإن لم يباشره (قوله كذا قيل) افتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي اه سم (قوله وانما يتجه في المعلوم) هل يستحق جميع المعلوم حينئذ او القدر الزائد على اجرة المثل محل تامل والاقرب الاول بالنظر لعبارته والثاني بالنظر للمعنى فلو عبر بقوله وانما يتجه فيما زاد على اجرة المثل لكان حسنا اه

(قوله الا ان صرح الواقف الخ) ظاهره منع أخذه وان كان النظر له بان لم يشرط لاحد فليتأمل (قوله فرع شرط الواقف لناظر وقفه الخ) في الروض وشرحه وللناظر من غلة الوقف ما شرطه الواقف وان زاد على اجرة المثل وكان ذلك اجرة عمله نعم ان شرطه لنفسه تقيد ذلك باجرة المثل كما مر فان عمل بلا شرط فلا شيء له فان شرط عشر الغلة اجرة لعمله جاز ثم ان عزله بطل استحقاقه وان لم يتعرض لكونه اجرة استحقه ولا يبطل استحقاقه له بعزله لانه وقف عليه فهو كاحد الموقوف عليهم وصورة نفوذ عزله ان يشرط لنفسه النظر وتولية غيره عنه بعشر الغلة ثم يوليه به اه وقضية قوله وان لم يتعرض الخ انه لا يحمل المشروط على انه اجرة الا اذا تعرض الشارط لذلك اما اذا لم يتعرض لذلك فلا يكون اجرة ويستحقه مطلقا وظاهر ان هذا اذا غير الناظر فان شرط شيئا لمن يكون ناظرا ثم اقام هو او الحاكم ناظرا اسقط استحقاقه فقوله وعلى هذا اعني انه لا يحمل المشروط على انه اجرة الا اذا تعرض لذلك فان صورت المسئلة في الفرع المذكور بما اذا كان المشروط اجرة فالوجه ما قاله الشارح خلافا للقيل المذكور وان صورت بما اذا لم يكن اجرة فالوجه القيل المذكور فليراجع (قوله كذا قيل) افتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي (قوله

الواقف وغيره (العدالة) الباطنة مطلقا كما رجحه الاذرعي خلافا لاكتفاء السبكي بالظاهرة في منصوب الواقف فينعزل بالفسق اي المحقق بخلاف نحو كذب أمكن أن له فيه عذرا كما هو ظاهر وإذا انعزل بالفسق فالنظر للحاكم كما يأتي وقياس ما يأتي في الوصية والنكاح صحة شرط ذمي النظر لذمي عدل في دينه اي ان كان المستحق ذميا (والكفاية) لما تولاه من نظر خاص او عام (و) هي كما في مسودة شرح المهذب او الاهم منها كما في غيره (الاهتداء إلى التصرف) المفوض اليه كما في الوصي والقيم لانه ولاية على الغير وعند زوال الاهلية يكون النظر للحاكم عند السبكي ولمن بعد غير الاهل بشرط الواقف عند ابن الرفعة ووجه السبكي ما قاله بان لم يجعل النظر للمتاخر إلا بعد فقد التقدم فلا سبب لنظره غير فقده وبهذا فارق انتقال ولاية النكاح للابعد بفسق الاقرب لوجود السبب فيه وهو القرابة ولا يعود النظر له بعود الاهلية إلا ان كان نظره بشرط الواقف كما افتى به المصنف لقوته إذ ليس لاحد عزله ولا الاستبدال به ولعارض مانع من تصرفه لا سالب لولايته ويؤخذ منه ان الاوجه كلام السبكي ان شرط له ذلك لرجاء عوده له وكلام ابن الرفعة إن لم يشرط له لانه لا يمكن عوده اليه فهو كالمعدوم لكن ظاهر كلامهما انه مفروض فيمن شرط له وحينئذ فالاوجه ما قاله السبكي وإن قال الاذرعي في كلام الماوردي ما يشهد لابن الرفعة (ووظيفته) عند الاطلاق حفظ الاصول والغلات على الاحتياط و(الاجارة) باجرة المثل لغير محجوره إلا ان يكون هو المستحق كما مر بما فيه مبسوطا في الوكالة فراجعه فاذا

سيد عمر (قوله الواقف) إلى قوله أي إن كان في النهاية قول المتن (العدالة) أي ولو امرأة و(قوله مطلقا) أي سواء ولاه الواقف او الحاكم اه ع ش وفي البجيرمي عن الشوبري ولو اعمى وعن القليوبي ولو اعمى وخنثى اه (قوله الباطنة مطلقا) اعتمده م ر اه سم (قوله لا كتفاء السبكي الخ) اعتمده المغني (قوله بالفسق الخ) قضيته انه لا يشترط فيه السلامة من خوارم المروءة اه ع ش (قوله بخلاف نحو كذب امكن الخ) قد يقال الكذب صغيرة فلا يفسق به وإن لم يمكن ان له فيه عذرا اه سم (قوله للحاكم) اي العادل (قوله كما يأتي) اي انفا في الشرح (قوله وقياس ما يأتي في الوصية والنكاح صحة شرط الخ) لكن يرد باشتراط العدالة الحقيقية والفرق بين هذا وصحة تزويج الذمي موليته واضح شرح م ر اه سم قال ع ش قوله م ر لكن يرد الخ معتمد وقوله واضح وهو ان ولي النكاح فيه وازع طبيعي يحمله على الحرص على تحصين موليته دفعا للعار عنه بخلاف الوقف اه (قوله وهي) اي الكفاية مبتدا و(قوله او الاهم منها) اي من الكفاية عطف عليه وقول المتن (الاهتداء الخ) خبر عبارة المغني تنبيه في ذكر الكفاية كفاية عن قوله والاهتداء إلى التصرف ولذلك حذفه من الروضة كاصلها وحينئذ فعطف الاهتداء على الكفاية من عطف التفسير او يقال افرده بالذكر لكونه المهم من الكفاية ولو كان له النظر على مواضع فاثبت اهليته في مكان ثبتت في باقي الاماكن من حيث الامانة ولا تثبت من حيث الكفاية إلا أن يثبت أهليته في سائر الاوقاف قاله ابن الصلاح وهو كما قال الدميري ظاهر إذا كان الباقي فوق ما اثبت فيه اهليته او مثله بكثرة مصارفه واعماله فان كان اقل فلا اه مغني وقوله ولو كان الخ في النهاية مثله (قوله المفوض) إلى قوله ويؤخذ منه في النهاية (قوله لانه ولاية الخ) تعليل للقياس (قوله وعند زوال الاهلية) عبارة المغني فان اختلت احداهما نزع الحاكم الوقف منه وإن كان المشروط له النظر الواقف وقضية كلام الشيخين ان الحاكم يتولاه استقلالا فيوليه من اراد فان النظر لا ينتقل لمن بعده إذ شرط الواقف النظر لانسان بعده إلا ان ينص عليه الواقف كما قاله السبكي وغيره اه (قوله يكون النظر للحاكم) اعتمده م ر اه سم وكذا اعتمده المغني كما مر انفا (قوله عند السبكي) عبارة النهاية كما رجحه السبكي لا لمن بعده خلافا لابن الرفعة لانه لم يجعل الخ اه (قوله الابعد فقد المتقدم) وذلك بان قال على ان النظر فيه لزيد ثم عمرو مثلا اه ع ش (قوله وبهذا) اي بقوله فلا سبب لنظره الخ (قوله ولا يعود الخ) عبارة المغني فان زاد الاختلال عاد نظره ان كان مشروطا في الوقف منصوصا عليه بعينه كما ذكره المصنف في فتاويه اه (قوله اذ ليس لاحد عزله) ومر عن النهاية والمغني انه ليس له عزل نفسه (قوله ويؤخذ منه) اي من التعليل (قوله ان شرط له ذلك) اي شرط الواقف له النظر و(قوله وكلام ابن الرفعة ان لم يشرط له) اي بان كان متوليا من قبل الحاكم اه سيد عمر (قوله لكن ظاهر كلامهما) اي السبكي وابن الرفعة اه سيد عمر (قوله انه مفروض) اي الخلاف (قوله فالاوجه ما قاله السبكي) تقدم عن النهاية والمغني اعتماده (قوله عند الاطلاق) او تفويض جميع الامور له اه مغني ويأتي في الشرح مثله (قوله على الاحتياط) لانه ينظر في مصالح الغير فأشبه ولي اليتيم مغني قول المتن (والاجارة) أي فله ذلك سواء كان المستأجر من الموقوف عليهم او اجنبيا حيث راى المصلحة في ذلك وان طلبه الموقوف عليه حيث لم يشرط الواقف السكنى بنفسه اما إذا شرط ذلك فليس للناظر الايجار بل يستوفي الموقوف عليه المنفعة بنفسه او نائبه اه ع ش (قوله إلا ان يكون) اي الناظر قول المتن (والعمارة) في الروض وشرحه اي والمغني نفقة الموقوف ومؤنة تجهيزه وعمارته من حيث شرطها الواقف من ماله او من مال الواقف وإلا فمن منافعه اي الموقوف ككسب العبد وغلة العقار

الباطنة مطلقا) اعتمده م ر (قوله بخلاف نحو كذب أمكن الخ) قد يقال الكذب صغيرة فلا يفسق به وإن لم يمكن ان له فيه عذر (قوله وقياس ما يأتي في الوصية والنكاح صحة شرط ذمي النظر لذمي) لكن يرد باشتراط العدالة الحقيقية والفرق بين هذا وصحة تزويج الذمي موليته واضح شرح م ر (قوله يكون النظر للحاكم عند السبكي)

فاذا تعطلت منافعه فالنفقة ومؤن التجهيز لا العمارة من بيت المال كمن أعتق من لا كسب له أما العمارة فلا تجب على احد حينئذ كالملك المطلق بخلاف الحيوان لصيانة روحه وحرمته انتهى اه سم على حج وظاهر ان مثل العمارة اجرة الارض التي بها بناء او غراس موقوف ولم تف منافعه بالاجرة اه ع ش (قوله وكذا الاقتراض) الى قول المتن فان فوض فى النهاية الا قوله قال الغزى الى المتن وقوله قال السبكى الى ونقل وقوله ويوافقه الى ومحل ماذكر (قوله عند الحاجة) عبارته فى شرح الارشاد وله الاقتراض فى عمارته باذن الامام او نائبه والانفاق عليها من ماله ليرجع وللامام أن يقرضه من بيت المال انتهت وخرج بالحاجة ما اذا تعطلت منافع العقار اذ لا تجب العمارة حينئذ اه سم (قوله ان شرطه له الخ) أى شرط النظر للناظر الواقف حال الوقف (قوله او اذن له فيه القاضى) اى فلو اقترض من غير اذن من القاضى ولا شرط من الواقف لم يجز ولا يرجع بما صرفه لتعديه به اه ع ش (قوله سواء مال نفسه) مقتضاه انه يتولى الطرفين حينئذ وينبغى ان يكون مثله ما لو شرط له الواقف او اذن له القاضى فى الانفاق من ماله والرجوع وهل له ماذكر فى صورة الاقتراض لانه اقتراض فى المعنى او يتعين فيه صورة القرض الحقيقى بالايجاب والقبول كما هو المتبادر محل تامل اه سيد عمر وقوله حينئذ اى حين اقتراضه من مال نفسه وقوله ماذكر أى الانفاق من ماله وقوله لانه اى الانفاق من ماله وقوله محل تامل القلب الى الأول اميل (قوله واذا اذن له الخ) لعل المراد بالاذن مايشمل ما لو شرط النظر له الواقف فاقترض او انفق عند الحاجة من ماله (قوله لانها) اى المذكورات من الحفظ وما عطف عليه (قوله عينه الواقف) اى لقسم الغلة (قوله ذلك) اى ما فى المتن والشرح (قوله على انه) متعلق بتمسك المتضمن معنى الاستدلال (قوله ليس له) اى للناظر من جهة الواقف (قوله ثم رده) اى رد السبكى ما قاله البعض (قوله بان ذلك) اى كون وظيفة الناظر ماذكره المصنف وحصرها فيه (فى وقف لا وظائف فيه) اى لا مطلقا (قوله ان ذلك) اى التولية والعزل (قوله وفى ولاية من هو اصلح الخ) الاصوب وفى ولاية غيره هو الخ اى كتولية من مع وجود من هو اصلح منه للطلبة مدرس (قوله ونقل الاذرعى عمن لا يحصى الخ) ينبغى ان يكون محل الخلاف والتردد حيث لم ينص الواقف على تفويض ذلك الى احدهما ولم يكن ثم عرف مطرد فى زمنه كما هو ظاهر والا فالمتبع شرطه أو العرف المذكور بلا خلاف والله اعلم اه سيد عمر وعبارة الرشيدى قوله ونقل الاذرعى عمن لا يحصى وقال الخ اى والكلام فى النظر الخاص لا من نصبه الحاكم حيث النظر له وعبارة الاذرعى فى محل فائدة قد يؤخذ من قوله أى المنهاج أن شرط الواقف النظر الخ أنه ليس للقاضى أن يولى فى المدرسة وغيرها الا عند فقد الناظر الخاص من جهة الواقف لانه لا نظر له معه كما دل عليه كلامهم ولم ار نصا يخالفه اه ثم قال فى محل بعد هذا (فرع) تعلق بعض فقهاء العصر بكلام الشيخين هنا فى انه ليس للناظر التولية فى الوظائف فى المدرسة وغيرها ظانا انه للحصر وصاروا يقولون بان التولية فى التدريس للحاكم وحده وليس للناظر الخاص وهذا غير سديد وانتصب لنصر هذا بعض الشراح واطال القول فيه وهو الذى نعتقده وان الحاكم لا نظر له معه ولا تصرف الى آخر ما ذكره عنه الشارح مع زيادة فقد علمت ان الكلام فى الناظر الخاص وكيف يمتنع تصرف الحاكم مع من هو نائب عنه مع ان النظر فى الحقيقة انما هو له وانما جوزوا له الانابة

(والعمارة) وكذا الاقتراض على الوقف عند الحاجة لكن ان شرطه له الواقف أو أذن له القاضى كما فى الروضة وغيرها وان نازع فيه البلقينى وغيره سواء مال نفسه وغيره قال الغزى واذا اذن له فيه صدق فيه مادام ناظرا لا بعد عزله (وتحصيل الغلة وقسمتها) على مستحقيها لانها المعهودة فى مثله ويلزمه رعاية زمن عينه الواقف وانما جاز تقديم تفرقة المنذور على الزمن المعين لشبهه بالزكاة المعجلة ولو استناب فى شىء من وظيفته غيره فالاجرة عليه لا على الوقف كما هو ظاهر قال السبكى وتمسك بعض فقهاء العصر بان وظيفته ذلك على أنه ليس له تولية ولا عزل ثم رده بان ذلك فى وقف لا وظائف فيه وبان المفهوم من تفويضهم القسمة له أن ذلك له لكن للحاكم الاعتراض عليه فيما لا يسوغ وفى ولاية من هو أصلح للمسلمين ونقل الاذرعى عمن لا يحصى وقال انه الذى نعتقده

اعتمده م ر (قوله فى المتن والعمارة) فى الروض وشرحه فصل نفقة الموقوف ومؤنة تجهيزه وعمارته من حيث شرطت أو شرطها الواقف من ماله أو من مال الوقف والا فمن منافعه أى الموقوف ككسب العبد وغلة العقار فاذا تعطلت منافعه والنفقة ومؤنة التجهيز لا العمارة من بيت المال كمن أعتق من لا كسب له أما العمارة فلا تجب على أحد حينئذ كالملك المطلق بخلاف الحيوان لصيانة روحه وحرمته اه (قوله عند الحاجة) عبارته فى شرح الارشاد وله الاقتراض فى عمارته باذن الامام أو نائبه والانفاق عليها من ماله ليرجع وللامام أن يقرضه من بيت المال الخ اه وخرج بالحاجة ما اذا تعطلت منافع العقار إذ لا تجب العمارة حينئذ (قوله كما فى الروضة الخ) اعتمده م ر (قوله فالاجرة عليه الخ) كذا شرح م ر (قوله ونقل الاذرعى الخ)

أن الحاكم لا نظر له معه ولا تصرف بل نظره معه نظر احاطة ورعاية ثم حمل افتاء ابن عبد السلام بان المدرس هو الذى ينزل الطلبة ويقدر جامكياتهم على انه كان عرف زمنه المطرد (٢٩٠) والا فمجرد كونه مدرسا لا يوجب له تولية ولا عزلا ولا تقدير معلوم انتهى واعترض بان المتجه ماقاله العز لاسيما فى ناظر لا يميز بين فقيه وفقيه وردبان الناظر قائم مقام الواقف وهو الذى يولى المدرس فكيف يقال بتقديمه عليه وهو فرعه وكونه لا يميز لا أثر له لانه يمكنه ان يسأل من يعرف مراتبهم وفى قواعد العز يجب تفريق المعلوم للطلبة فى محل الدرس لانه المالوف وردبان ذلك لم يؤلف فى زمننا وبان اللائق بمحاسن الشريعة تنزيه مواضع العلم والذكر عن الامور الدنيوية كالبيع واستيفاء الحق وسئل بعضهم عن المعيد فى التدريس بم يتخلص عن الواجب فقال الذى يقتضيه كلام المؤرخين واشعر به اللفظ انه الذى يعيد للطلبة الدرس الذى قراه على المدرس ليستوضحوه أو يتفهموا ما أشكل لا انه عقد مجلس لتدريس مستقل ويوافقه قول التاج السبكى ان المعيد عليه قدر زائد على سماع الدرس من تفهيم الطلبة ونفعهم وعمل ما يقتضيه لفظ الاعادة ومحل ماذكر ان اطلق نظره كما مر ومثله بالاولى ما اذا فوض اليه جميع ذلك (فان فوض اليه بعض هذه الامور لم يتعده) اتباعا للشرط وللناظر ماشرط له من الاجرة وان زاد على اجرة مثله مالم يكن الواقف كامر فان لم يشرط له شيء فلا اجرة له نعم له رفع الامر الى الحاكم ليقرر له الاقل من نفقته واجرة مثله كولى اليتيم ولانه الاحوط للوقف وافتى ابن الصباغ بان له الاستقلال بذلك من غير حاكم * (فرع) * مايشتريه الناظر من ماله او من ريع الوقف لا يصير وقفا الا ان وقفه الناظر بخلاف بدل الموقوف

فيه لكثرة أشغاله كما هو ظاهر وبهذا سقط ما فى حواشى الشهاب بن قاسم مع ما أردفه به شيخنا فى حاشيته اه عبارة شيخه ع ش قوله أن الحاكم لا نظر له معه الخ انظر لو كان الحاكم هو الذى ولاه النظر سم على حج أقول لا نظر له معه ولو كان هو الذى ولاه اه (قوله معه) أى مع الناظر (قوله ثم حمل) أى الاذرعى (قوله واعترض) أى الحمل المذكور (قوله ورد) أى الاعتراض (بان الناظر الخ) اعتمده م ر اه سم وكذا اعتمده المغنى كما يأتى (قوله بان الناظر قائم مقام الواقف) فانه قد أقامه مقام نفسه اه مغنى (قوله وهو الذى الخ) أى الناظر (قوله فكيف يقال الخ) وهذا هو المعتمد كما صوبه الزركشى وغيره اه مغنى (قوله بتقديمه) أى المدرس (عليه) أى الناظر (وهو) أى المدرس (فرعه) أى الناظر (قوله وسئل الخ) عبارة النهاية والاقرب أن المراد بالمعيد من يعيد للطلبة الدرس الخ (قوله عن المعيد فى التدريس بم يتخلص الخ) أى حيث كان ثم معيد للدرس مقرر من جهة الواقف أو القاضى أو الناظر اه ع ش (قوله عن الواجب) أى عن العمل الواجب عليه فى مقابلة معلومه (قوله أو يتفهموا ما أشكل) أى مما قرره الشيخ أولا فلو ترك المدرس التدريس أو امتنعت الطلبة من حضور المعيد بعد الدرس استحق المعيد ماشرط له من المعلوم لتعذر الاعادة عليه اه ع ش (قوله عقد مجلس) اى عاقده (قوله ويوافقه) اى ماقاله البعض فى تفسير المعيد (قوله على سماع الدرس) اى اسماعه (قوله من تفهيم الخ) بيان للقدر الزائد (قوله وعمل ما الخ) عطف عليه ويحتمل على قوله قول التاج (قوله ومحل ماذكر) اى فى المتن والشرح من الوظائف (قوله كامر) اى عقب قول المصنف ووظيفته (قوله ما اذا فوض له جميع ذلك) وقياس مامر فى الوكيل وولى الصبى انه ان قدر على المباشرة ولاقت به لا يجوز تفويضها لغيره والاجاز له التفويض فيما عجز عنه اولم تلق به مباشرته ولا فرق فى المفوض له بين المسلم والذمى حيث لم يجعل له ولاية فى التصرف فى مال الوقف بل استنابه فيما يباشر بالعمل فقط كالبناء ونحوه اه ع ش (قوله اتباعا) الى قوله نعم فى النهاية والى قوله ولانه الاحوط فى المغنى (قوله مالم يكن) اى الناظر فقوله الواقف بالنصب على الخبرية (قوله نعم له رفع الامر الى الحاكم الخ) قد يقال ما الحكم لو فقد الحاكم بذلك المحل او تعذر الرفع اليه لما يخشى منه من المفسدة على الوقف فهل له الاستقلال بماذكر او لا محل تامل وعلى الاول فيحتمل ان يكون هو محمل كلام ابن الصباغ مالم يثبت عنه نص بالتعميم والله اعلم اه سيد عمر ويؤيد الاول مامر فى الشرح قبيل الفرع ولكن الاحوط ان يحكم فيه عالما دينا يقرر له ماذكر (قوله فلا اجرة له) قال شيخنا الزيادى بعد ماذكر وليس له اى الناظر اخذ شىء من مال الوقف فان فعل ضمن ولم يبرأ الا باقباضه للحاكم وهذا هو المعتمد رملى انتهى وقضية قوله للحاكم انه لا يبرا بصرف بدله فى عمارته او على المستحقين وهو ظاهر اه ع ش ومر عنه مانصه ومحله مالم يخف من الرفع الى الحاكم غرامة شىء فان خاف ذلك جاز له الصرف بشرط الاشهاد فان لم يشهد لم يبرا لان فقد الشهود نادر اه وقوله غرامة شىء اى او نزع الوقف عن يده وقوله لم يبرا اى فى ظاهر الشرع فقط (قوله ليقرر له) اى وان كان من جملة المستحقين فى الوقف اه ع ش (قوله الاقل الخ) عبارة المغنى ليقرر له أجرة فهو كما اذا تبرع الولى بحفظ مال الطفل فرفع الامر الى القاضى ليثبت له اجرة اه (قوله كولى اليتيم) قال الشيخ الظاهر هنا انه يستحق أن يقرر له اجرة المثل وان كان اكثر من النفقة وانما اعتبرت النفقة ثم لوجوبها على فرعه سواء كان وليا على ماله ام لا بخلاف الناظر اهنهاية قال ع ش قوله مر الظاهر الخ معتمد وقوله انه اى الناظر وقوله ثم اى فى الولى اه (قوله ما يشتريه الناظر) الى قوله اى بنية ذلك الخ

كذا شرح م ر (قوله ان الحاكم لا نظر له معه الخ) انظر ولو كان الحاكم هو الذى ولاه النظر (قوله ورد بان الناظر الخ) اعتمده م ر (قوله انه الذى يعيد للطلبة الخ) اعتمده م ر (قوله من تفهيم الطلبة)

المنشىء لوقفه هو الحاكم كما مر والفرق ان الوقف ثم فات بالكلية بخلافه هنا اما ما يبينه من ماله او من ريع الوقف فى نحو الجدر الموقوفة فيصير وقفا بالبناء لجهة الوقف اى بنية ذلك مع البناء ومر فى بناء المسجد بموات ماله تعلق بذلك ولو شرط لبعض الموقوف عليهم النظر فى حصته فللبطن الثانى منعه من ايجارها اكثر من سنة على ما افتى به الاصبحى وابن عجيل لان لهم حقا منتظرا او يرده مامر آخر الاجارة من انفساخها بموته فلا ضرر عليهم فيها ولو وقف ارضا ليصرف من غلتها كل شهر كذا ففضل شىء عند انقضاء الشهر اشترى به عقارا او بعضه ووقفه على الاوجه فان قل الفاضل جمعه من شهور متعددة واشترى به عقارا او بعضه ووقفه (وللواقف عزل من ولاه) نائبا عنه بان شرط النظر لنفسه (ونصب غيره) كالوكيل وافتى المصنف بانه لو شرط النظر لانسان وجعل له ان يسنده لمن شاء فاسنده لآخر لم يكن له عزله ولا مشاركته ولا يعود اليه بعد موته وبنظير ذلك افتى فقهاء الشام وعللوه بان التفويض بمثابة التمليك وخالفهم السبكى فقال بل كالتوكيل وافتى السبكى بان للواقف والناظر من جهته عزل المدرس ونحوه إذا لم يكن مشروطا فى الوقف ولو لغير مصلحة وبسط ذلك لكن اعترضه جمع كالزركشى وغيره بما فى الروضة انه لا يجوز للامام اسقاط بعض الاجناد المثبتين فى الديوان بغير سبب فالناظر الخاص اولى واجيب بالفرق بان هؤلاء ربطوا انفسهم للجهاد الذى هو فرض ومن ربط نفسه بفرض لا يجوز اخراجه منه بلا سبب بخلاف الوقف

قدمنا فى فصل احكام الوقف المعنوية عن النهاية والمغنى مثله مع زيادة عن ع ش والرشيدى راجعه (قوله المنشىء الخ) استئناف بيانى ولو زادوا او الاستئناف كان اولى (قوله لبعض الموقوف الخ) اى اولكل منهم (قوله عند انقضاء الشهر) و (قوله من شهور) اى مثلا قول المتن (وللواقف) عبارة المغنى وللواقف الناظر عزل الخ اما غير الناظر فلا يصح منه تولية ولا عزل بل هى للحاكم ﴿تنبيه﴾ قد يقتضى كلامه ان له العزل بلا سبب وبه صرح السبكى فى فتاويه اه وعبارة سم عبارة المنهج ولواقف ناظر عزل الخ وقول المتن عزل من ولاه اى ولو بغير سبب كما هو ظاهر قال فى شرح الروض فاقيل انه انما يعزله بسبب والا فليس له عزله وان عزله لم ينعزل بعيد اه انتهت (قوله نائبا عنه) إلى قوله وإذا قلنا لا ينفذ فى المغنى الا قوله لكن رده إلى اعتمد البلقينى وما انبه عليه وإلى قول المتن الا ان يشرط فى النهاية (قوله كالوكيل) عبارة المغنى وشرح الروض كما يعزل الموكل وكيله وينصب غيره اه (قوله وافتى المصنف بانه الخ) عبارة المغنى ولو قال الواقف جعلت النظر لفلان وله ان يفوض النظر إلى من اراد ففوض النظر إلى شخص فهل يزول نظر المفوض او يكون المفوض اليه وكيلا عن المفوض وفائدة ذلك انه لو مات المفوض هل يبقى النظر للمفوض اليه او مات المفوض اليه هل يعود للمفوض او لا يدل للاول ما فى فتاوى المصنف إذا شرط الواقف النظر لانسان وجعل له ان يسند إلى من شاء وكذلك مسند بعد مسند فاسند إلى انسان فهل للمسند عزل المسند اليه او لا وهل يعود النظر إلى المسند بعد موته او لا ولو اسند المسند اليه إلى ثالث فهل للاول عزله او لا اجاب ليس للمسند عزل المسند اليه ولا مشاركته ولا يعود النظر اليه بعد موته وليس له ولا للثانى عزل الثالث الذى اسنده اليه الثانى اه (قوله ان يسنده لمن شاء) اى بان يجعل النظر لمن يختاره اه ع ش (قوله لم يكن له) اى للمسند (عزله) اى المسند اليه (قوله بان التفويض) اى من الانسان المشروط له النظر إلى الآخر اه رشيدى (قوله بان للواقف) اى الناظر اه مغنى (قوله من جهته) اى لا من جهة الحاكم (قوله عزل المدرس الخ) خبر ان (قوله ولك رده) اى الفرق المذكور (قوله كذلك) عبارة النهاية فحكمه كذلك اه اى لا يجوز اخراجه منها بلا سبب (قوله ان الربط الخ) بيان لما ذكر (قوله ان الربط به) اى بالجهاد (كالتلبس به) اى بالتدريس (قوله والا) اى وان لم نسلم ما ذكر (فشتان ما بينهما) اى بين الربط بالجهاد والربط بالتدريس ونحوه اى والثانى اقوى من الاول (قوله ومن ثم) اى من اجل ان الربط بنحو التدريس اقوى من الربط بالجهاد (قوله ان عزله) اى نحو المدرس (قوله بل يقدح فى نظره) اى فينعزل حيث لا شبهة له فيما فعله لنفسه اه ع ش (قوله تهورا) التهور الوقوع فى الشىء بقلة مبالاة انتهى مختار اه ع ش (قوله وهو) اى خوف الفتنة (قوله مفقود فى الناظر الخ) قضيته ان غير الامام من ارباب الولايات ينفذ عزلهم لارباب الوظائف الخاصة خوفا من الفتنة لكن فى كتاب القضاء التصريح بخلافه فليراجع وسيأتى فى كلام الشارح اه ع ش (قوله ونفوذ العزل فى الامر العام الخ) مقول قال (قوله الا ذان قضيته ان المدرس ليس عليه تفهيم (قوله فى المتن وللواقف عزل من ولاه ونصب غيره) عبارة المنهج ولواقف ناظر عزل من ولاه ونصب غيره اه (قوله فى المتن عزل من ولاه) اى ولو بغير سبب كما هو ظاهر (قوله كالوكيل) قال فى شرح الروض فاقيل انه انما يعزله بسبب والا فليس له عزله وان عزله لم ينعزل

فانه خارج عن فروض الكفايات ولك رده بان التدريس فرض ايضا وكذا قراءة قرآن فمن ربط نفسه بهما كذلك بناء على تسليم ما ذكر ان الربط به كالتلبس به والا فشتان ما بينهما ومن ثم اعتمد البلقينى ان عزله من غير مسوغ لا ينفذ بل يقدح فى نظره وفرق فى الخادم بينه وبين نفوذ عزل الامام للقاضى تهورا بان هذا لخشية الفتنة وهو مفقود فى الناظر الخاص وقال فى شرح المنهج فى الكلام على عزل القاضى بلا سبب ونفوذ العزل فى الامر العام اما الوظائف الخاصة كالاذان والامامة والتدريس والطلب والنظر ونحوه فلا ينعزل اربابها بالعزل من غير سبب

كما افتى به كثير من المتاخرين منهم ابن رزين فقال من تولى تدريسا لم يجز عزله بمثله ولا بدونه ولا ينعزل بذلك اه وإذا قلنا لا ينفذ عزله الا بسبب فهل يلزمه بيانه افتى جمع متاخرون بانه لا يلزمه لكن قيده بعضهم بما إذا وثق بعلمه ودينه ونازعه التاج السبكي بانه لا حاصل له ثم بحث انه ينبغي وجوب بيانه لمستنده مطلقا اخذا من قولهم لا تقبل دعواه الصرف للمستحقين بل القول قولهم ولهم المطالبة بالحساب وقال ابو زرعة الحق التقييد وله حاصل اذ عدالته ليست قطعية فيجوز ان تختل وان يظن ما ليس بقادح قادحا بخلاف من تمكن علما ودينا زيادة على ما يشترط في الناظر من تمييز ما يقدح وما لا يقدح ومن ورع وتقوى يحول بينه وبين متابعة الهوى ﴿فرع﴾ طلب المستحقون من الناظر كتاب وقف ليكتبوا منه نسخة حفظا لاستحقاقهم لزمه تمكينهم كما افتى به بعضهم اخذا من افتاء جماعة انه يجب على صاحب كتب الحديث إذا كتب فيها سماع غيره معه لها ان يعيره اياها ليكتب سماعه منها ولو تغيرت المعاملة وجب ما شرطه الواقف مما كان يتعامل به حال الوقف زاد سعره او نقص سهل تحصيله اولا فان فقد اعتبرت قيمته يوم المطالبة ان لم يكن له مثل حينئذ والا وجب مثله ويقع في كثير من كتب الاوقاف ان لفلان من الدراهم النقرة كذا قيل حررت فوجد كل درهم منها يسا وي ستة عشر درهما من الدراهم الفلوس المتعامل بها الان انتهى (الا ان يشرط نظره) التدريس

الخ) بدل من الوظائف الخاصة عبارة النهاية والمغني كالاذان الخ بالكاف (قوله كما افتى به كثير من المتاخرين الخ) وهذا هو المعتمد نهاية ومغني (قوله لم يجز عزله بمثله ولا بدونه) اي ولا باعلى منه كما علم مما مر ولعل ابن رزين انما قيد بما ذكره لانه يرى جواز عزله باعلى منه اه رشيدي (قوله إذا وثق) ببناء المفعول (قوله بانه الخ) اي التقييد بما ذكر و(قوله بانه لا حاصل له) اي لانه يغني عنه اشتراط العدالة والكفاية عبارة الرشيدي قوله بانه لا حاصل له عبارته اي التاج السبكي في التوشيح لا حاصل لهذا القيد فانه ان لم يكن كذلك لم يكن ناظرا وإن اراد علما ودينا زائدين على ما يحتاج اليه النظار فلا يصح إلى آخر ما ذكره ولك ان تتوقف في قوله فانه ان لم يكن كذلك لم يكن ناظرا فانهم لم يشترطوا في الناظر العلم اه اقول شرط الكفاية متضمن لاشتراط علم يحتاج اليه التصرف (قوله ثم بحث انه الخ) معتمد و(قوله انه ينبغي وجوب بيانه لمستنده مطلقا) اي وثق بعلمه اولا اه ع ش (اخذا من قولهم لا يقبل الخ) عبارة المغني ولو ادعى متولي الوقف صرف الريع للمستحقين فان كانوا معينين فالقول قولهم ولهم مطالبته بالحساب وإن كانوا غير معينين فهل للامام مطالبته بالحساب اولا اوجه الوجهين الاول ويصدق في قدر ما انفقه عند الاحتمال فان اتهمه الحاكم حلفه والمراد كما قال الاذرعي انفاقه فيما يرجع إلى العادة وفي معناه الصرف إلى الفقراء ونحوهم من الجهات العامة بخلاف انفاقه على الموقوف عليه المعين فلا يصدق فيه لانه لم يأتمنه اه (قوله وقال ابو زرعة الخ) ضعيف اه ع ش (قوله التقييد) اي بالوثوق بعلمه ودينه (قوله وله الخ) اي للتقييد (قوله اذ عدالته) اي وكفاية علمه بقرينة ما قبله وما بعده (قوله طلب المستحقون) اي لو طلب الخ (قوله كما افتى به بعضهم) عبارة النهاية كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى (قوله كتب الحديث) وجمع الكتب ليس بقيد وكذا الحديث فيما يظهر (قوله سماع غيره معه لها) نائب فاعل كتب والضمير ان الاولان لصاحب الخ والضمير الاخير لكتب الحديث (قوله ان يعيره) فاعل يجب وضمير النصب للغير ومعلوم انه انما يجب ذلك عند طلبه وعند عدم نقله منها واعطائه (قوله وجب ما شرطه الواقف الخ) ظاهره ولو رضي المستحق بغيره مما يساويه قيمة او دونه وفيه وقفة فليراجع (قوله قيل حررت) عبارة النهاية قال الوالد رحمه الله تعالى قد قيل انها حررت اه (قوله المتعامل بها الآن) وقيمتها اذ ذاك نصف فضة وثلث وتساوي الان اربعة انصاف فضة ونصف نصف اه ع ش وقوله وقيمتها اي قيمة كل درهم من الدراهم الفلوس وقوله اذ ذاك اي في زمن الشارح وقوله نصف فضة قال الكردي الديوانية هي التي يقال لها في مصر انصاف الفضة اه وقوله وتساوي الان اي في زمن ع ش قول المتن (الا ان يشرط نظره الخ) عبارة الروض وشرحه لا من شرط نظره او تدريسه او فوضه اليه حالة الوقف فليس له عزله ولو لمصلحته بخلاف من جعل له ذلك بعد تمام الوقف فان له عزله كما مر في مسئلة النظر لكن ينبغي تقييده في تفويض التدريس بما إذا كانت جنحة ثم ما ذكره اي الروض في التفويض تبع فيه البغوي وبحث الرافعي فيه جواز عزله وصححه النووي لعدم صيغة شرط انتهت ويستفاد منه انه ليس للواقف عزل من شرط له النظر ولو بسبب فقول الشارح بالنسبة اليه من غير سبب غير محتاج اليه فليتامل وما ذكره من جواز عزل المفوض اليه ينبغي توقف عزله من الواقف على ان يكون النظر له فليتامل اه سم وقوله لكن ينبغي تقييده الخ اعتمده المغني والشارح والنهاية وقوله في التفويض اي في حالة الوقف وقوله وبحث الرافعي الخ اعتمده الشارح والنهاية كما ياتي خلافا للمغني عبارته وليس له عزل من شرط تدريسه او فوضه اليه حال الوقف ولو لمصلحة بخلاف من جعل له ذلك بعد تمام الوقف فانه له عزله كما نقله الشيخان عن فتاوى البغوي واقراه لكن ينبغي كما قال شيخنا تقييده في تفويض

بعيد اه (قوله كما افتى به كثير من المتاخرين) وهو المعتمد شرح م ر (قوله كما افتى به بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملي (قوله قيل حررت الخ) ممن نقله شيخنا الشهاب الرملي (قوله في المتن الا ان يشترط نظره حال الوقف) عبارة الروض وشرحه لا من شرط نظره او تدريسه او فوضه اليه حالة الوقف فليس له

التدريس بما إذا كانت جنحة اه (قوله أو تدريسه) إلى قوله أي بأن شهدت في النهاية إلا قوله وان حجب إلى وتردد وقوله سواء إلى ثم هل (قوله أو تدريسه مثلا) اعلم ان هذا لا يناسب ما حل به المتن فيما مر من قصره على ما إذا ولى نائبا عنه في النظر على ان مفهومه انه إذا لم يشرط تدريسه في الوقف وقرره بعده فيه حيث كان له ذلك بان كان النظر له ان يكون له عزله ولو بلا سبب كما هو قضية إطلاقه وهو مخالف لما مر آنفا فليتأمل اه رشيدي وقد يجاب بان في المفهوم تفصيلا فلا يعاب (قوله وان نازع فيه الخ) اي في المدرس (قوله لو عزل) اي او فسق اه مغني (قوله كما مر) اي في شرح وشرط الناظر الخ ومر هناك ان نفوذ عزله نفسه فيه خلاف راجعه (قوله اما لو قال الخ) اي ولو في حال الوقف (قوله فليس كالشرط) اي فله عزله حيث شرط النظر لنفسه كان قال وقفت هذا على كذا بشرط ان النظر فيه لي وفوضت التصرف فيه لفلان اه ع ش (قوله ولو شرطه للاشد الخ) عبارة النهاية ولو جعل النظر لعدلين من أولاده وليس فيهم سوى عدل نصب الحاكم آخر اي وجوبا وان جعله للارشد من اولاده فالارشد فاثبت كل منهم انه ارشد اشتركوا في النظر بلا استقلال ان وجدت الاهلية فيهم لان الارشدية قد سقطت بتعارض البينات فيها ويبقى اصل الرشد وان وجدت في بعض منهم اي وان كانت امرأة اختص بالنظر عملا بالبينة فلو حدث منهم ارشد منه لم ينتقل اليه ولو تغير حال الارشد حين الاستحقاق فصار مفضولا انتقل النظر إلى من هو ارشد منه ويدخل في الارشد من اولاد اولاده الارشد من أولاد البنات لصدقه به اه وفي المغني مثله إلا قوله فلو حدث إلى ويدخل وفي الروض وشرحه مثل ما في المغني إلا قوله ولو جعل إلى وان جعله قال ع ش قوله فالارشد هذا صريح في صحة الشرط المذكور والعمل به ومنه يعلم رد ما نقله سم على منهج عن مقتضى إفتاء البلقيني من انه لو شرط النظر لنفسه ثم لاولاده بعده لم يثبت النظر للاولاد لما فيه من تعليق ولايتهم والولاية لا تعلق إلا في الضروري كالقضاء اه (قوله بانهما) عبارة النهاية فانهما بالفاء بدل الباء (قوله يتعارضان) الاولى هنا وفي قوله الآتي يسقطان التأنيث (قوله لا يمنعه) اي التعارض ش اه سم (قوله وبالثاني) اي الاشتراك (افتى ابن الصلاح) ويوافقه مامر انفا عن النهاية والمغني وشرح الروض كما نبه عليه سم (قوله إنما نحكم الخ) ما المانع من انه مراد السبكي اه سم عبارة السيد عمر لك ان تقول انتقال الارشدية إلى الثاني يتصور بترقيه فيها مع بقاء الاول على حالته وببقائه على حاله مع تسفل الاول وعبارة السبكي وافية بالقسمين فما وجه اعتراضها بمقالة الماوردي وغيره فليتامل اه اقول قد يوجه الاعتراض بان القسم الاول ليس بمراد لما قدمت عن النهاية من أنه لو حدث منهم أرشد منه لم ينتقل اليه (قوله الاول) نعت الارشد (قوله في أصله) أي أصل الرشد والاضافة للبيان (قوله فهل يكون) اي ذلك الواحد فقوله الناظر خبر يكون (قوله عند وجود المشاركة)

عزله ولو لمصلحة كما لو وقف على أولاده الفقراء لا يجوز تبديلهم بالاعتبار لأنه نظر له بعد شرطه النظر في الاولى لغيره بخلاف من جعل له ذلك بعد تمام الوقف فان له عزله كما مر في مسئلة النظر لكن ينبغي تقييده في تفويض التدريس بما إذا كانت جنحة ثم ما ذكره في التفويض تبع فيه البغوي وبحث الرافعي فيه جواز عزله وصححه النووي لعدم صيغة الشرط اه ويستفاد منه انه ليس للواقف عزل من شرط له النظر ولو بسبب فقول الشارح بالنسبة اليه من غير سبب غير محتاج اليه فليتامل وما ذكره من جواز عزل المفوض اليه ينبغي توقف عزله من الواقف على ان يكون النظر اليه فليتامل (قوله وتردد السبكي فيما إذا شهدت بينة بأرشدية زيد ثم أخرى بأرشدية عمرو الخ) في الروض وان جعل النظر للارشد من أولاد أولاده فأثبت كل انه الارشد اشتركوا بلا استقلال ان وجدت الاهلية فيهم لان الارشدية قد سقطت بتعارض البينتين فيها وبقي اصل الرشد اه قال في شرحه فصار كما لو قامت البينة برشد الجميع من غير التفصيل وحكمه التشريك واما عدم الاستقلال فكما لو اوصى إلى اثنين مطلقا اه (قوله لا يمنعه) اي لا يمنع التعارض ش (قوله وبالثاني افتى ابن الصلاح) كلام الروض المار يوافقه (قوله إنما نحكم الخ) ما المانع من انه مراد السبكي

له كغيره عزله من غير سبب يخل بنظره لانه لا نظر له بعد شرطه لغيره ومن ثم لو عزل المشروط له نفسه لم ينصب بدله الا الحاكم كما مر أما لو قال وقفته وفوضت ذلك اليه فليس كالشرط ولو شرطه للارشد من اهل الوقف استحقه الارشد منهم وإن حجب بابيه مثلا لكونه وقف ترتيب لانه مع ذلك من اهله وتردد السبكي فيما إذا شهدت بينة بارشدية زيد ثم اخرى بارشدية عمرو وقصر الزمن بينهما بحيث لا يمكن صدقها بانهما يتعارضان سواء أكانت شهادة الثانية قبل الحكم بالاولى او بعده لان الحكم عندنا لا يمنعه وقال ابو حنيفة لا اثر له بعد الحكم ثم هل يسقطان او يشترك زيد وعمرو وبالثاني افتى ابن الصلاح اما إذا طال الزمن بينهما بحيث امكن صدقهما قال السبكي فمقتضى المذهب انه يحكم بالثانية ان صرحت بان هذا امر متجدد واعترضه شيخنا بمنع ان مقتضاه ذلك وإنما مقتضاه ما صرح به الماوردي وغيره انا إنما نحكم بالثانية إذا تغير حال الارشد الاول أي بأن شهدت به البينة ولو استوى اثنان في اصل الارشدية وزاد أحدهما بتمييز في صلاح الدين أو المال فهو الارشد وان زادوا حد في الدين وواحد في المال فالاوجه استواؤهما فيشتركان ولو انفرد واحد بالرشد بان لم يشاركه في أصله غيره فهل يكون الناظر لان الظاهر ان أفعل التفضيل إنما يعتبر مفهومه عند وجود المشاركة

او لا عملا بمفهوم افعل تردد فيهما السبكي ثم قال وعمل الناس على الاول (وإذا آجر الناظر) الوقف على معين اوجهة إجارة صحيحة (فزادت الاجرة في المدة أو ظهر طالب بالزيادة) قال الامام وقد كثر والا تعتبر جزما (لم ينفسخ العقد في الاصح) لانه جرى بالغبطة في وقته فاشبه ارتفاع القيمة أو الاجرة بعد بيع او إجارة (٢٩٤) مال المحجور ومر أنه لو كان هو المستحق أو أذن له جاز إيجاره بدون أجرة المثل وعليه فينبغي انفساخها بانتقالها لغيره ممن لم يأذن في ذلك وافتاء ابن الصلاح فيما إذا آجر بأجرة معلومة فشهد اثنان انها اجرة المثل حالة العقد ثم تغيرت الاحوال وزادت اجرة المثل بانه يتبين بطلانها وخطؤهما لان تقويم المنافع المستقبلة إنما يصح حيث استمرت حالة العقد بخلاف ما لو طرا عليها أحوال تختلف بها قيمة المنفعة فانه بان ان المقوم لها اولا لم يطابق تقويمه المقوم قال الاذرعي مشكل جدا لانه يؤدي إلى سد باب إجارة الاوقاف إذ طرو التغير الذي ذكره كثير والذي يقع في النفس انا ننظر إلى اجرة المثل التي تنتهي اليها الرغبات حالة العقد في جميع المدة المعقود عليها مع قطع النظر عما عساه يتجدد انتهى وهو واضح موافق لكلامهم ولو دفع الناظر للمستحق ما آجر به الوقف مدة فمات المستحق اثناءها رجع من استحق بعده على تركته بحصة ما بقي من المدة وهل الناظر طريق لانه لا يتعين عليه الدفع إلا بعد مضي مدة يستحق بها المعلوم اولا لانه لا تقصير منه لاسيما والاجرة ملكها المدفوع اليه بمجرد العقد فلم يسغ للناظر إمساكها عنه ولا منعه ليرجع من التصرف فيها ولا نظر لما يتوقع بعد كما صرحوا به في نظائر لذلك كالمؤجر يملك الاجرة والمرأة تملك الصداق بالعقد وان احتمل سقوط بعض الاجرة وكل المهر بالفسخ في الاثناء وكالموصى له بمنفعة دار حياته فآجرها مدة يملك الاجرة ويأخذها وان احتمل موته اثناء المدة رجح كلا مرجحون والذي يتجه ان المدة إن قصرت بحيث يغلب على الظن حياة الموقوف عليه إلى انتهائها وخاف الناظر

أي في أصل الوصف ولا مشاركة هنا فلا مفهوم (قوله أولا) عديل قوله هل يكون الخ (قوله وعمل الناس على الاول) ويؤيده مامر عن النهاية والمغني والروض مع شرحه (قوله الوقف) إلى قوله انتهى في النهاية (قوله على معين الخ) متعلق بالوقف و(قوله وقد كثر) اى الطالب بالزيادة ش اه سم عبارة النهاية ومحل الخلاف كما قاله الامام إذا كثر الطالب والا الخ اه قال ع ش قوله مر إذا كثر الطالب اى كثرة يغلب على الظن انه إذا لم يأخذوا حد منهم اخذ الاخر اه وعبارة السيد البصري قوله وقد كثر اى الطالب لان كثرته تشعر بان التصرف الاول جرى على خلاف الغبطة بخلافه إذا قل لانه قد يكون زيادته حينئذ وان كثرت لخصوص رغبته فيه (قوله ومر الخ) اى في باب الاجارة اه رشيدي (قوله لو كان هو) اى المؤجر و(قوله أو أذن له) أي أذن المستحق للمؤجر (قوله وعليه فينبغي الخ) تقدم له في الاجارة نقله عن ابن الرفعة نعم قوله ممن الخ من زيادته هنا وكذا قوله او اذن له وقوله لانتقالها اى نظارة الوقف صادق بانتقالها بزوال الاهلية او بالموت للاجنبي او المستحق وحينئذ فلو كان الناظر الاول اجنبيا واجره بدون اجرة المثل باذن المستحق ثم انتقل النظر إلى اجنبي اخر مع بقاء المستحق الاذن فينبغي عدم الانفساخ وان اقتضى الصنيع خلافه هذا وينبغي ان يلحق بانتقال النظارة انتقال الاستحقاق من الاذن إلى غيره مع بقاء الناظر المؤجر باذن المستحق والله اعلم اه سيد عمر (قوله ممن ياذن له) اى اما إذا اذن له في ذلك فلا تنفسخ الاجارة بانتقال الحق له لرضاه اولا باسقاط حقه بالاذن على ما افهمه التقييد بقوله ممن ياذن له وقد يتوقف فيه بان اذنه قبل انتقال الحق له لغو وذلك يقتضي انفساخ الاجارة بانتقال الحق عن المؤجر اه ع ش أقول ماقاله مبني على ارجاع ضمير بانتقالها إلى العين الموقوفة واما على ارجاعه إلى النظارة كما مر عن السيد عمر وتفسير من قول الشارح ممن بالمستحق حال الاجارة فلا افهام ولا توقف (قوله وافتاء ابن الصلاح) إلى قوله ولو دفع في المغني (قوله وزادت الخ) عبارة المغني وطرات اسباب توجب زيادة اجرة المثل اه (قوله بانه يتبين بطلانها) ضعيف اه ع ش (قوله وخطؤهما) اى الشاهدين (قوله حيث استمرت الخ) عبارة المغني إذا استمر الحال الموجودة حالة التقويم التي هي حالة العقد اه (قوله تقويمه المقوم) عبارة النهاية تقويمه الصواب اه (قوله قال الاذرعي الخ) خبر افتاء ابن الصلاح عبارة النهاية ويعلم مما سياتي اخر الدعوى والبينات ان كلامه اى ابن الصلاح مفروض فيما إذا كانت العين باقية بحالها بحيث يقطع بكذب تلك البينة الأولى فان لم يكن كذلك لم يعتد بالبينة الثانية واستمر الحكم بالاولى وبما قررناه اندفع كلام الاذرعي ان افتاءه مشكل جدا لانه يؤدي الخ اه (قوله والذي يقع في النفس الخ) معتمد اه ع ش (قوله في جميع المدة الخ) اى بالنسبة إلى جميع الخ والجار متعلق بقوله تنتهي الخ (قوله مع قطع النظر الخ) اى ومع مراعاة كون الاجرة معجلة او مقسطة على الشهور مثلا اه ع ش (قوله ولو دفع الناظر للمستحق) اى او قبض المستحق الناظر (قوله رجع من استحق الخ) اى إذا لم يكن وارثاله (قوله اولا) اعتمده مر اه سم (قوله بالعقد الخ) راجع إلى المؤجر ايضا (قوله في الاثناء) هذا إنما يظهر في الاجرة فكان الاولى ان يزيد قوله وقبل الوطء

(قوله على معين) متعلق بالوقف وقوله وقد كثر اى الطالب بالزيادة ش (قوله وافتاء ابن الصلاح إلى قوله قال الاذرعي مشكل) في شرح مر ويعلم مما سياتي اخر الدعوى والبينات ان كلامه اى ابن الصلاح مفروض فيما إذا كانت العين باقية بحالها بحيث يقطع بكذب تلك البينة الاولى فان لم تكن كذلك لم يعتد بالبينة الثانية واستمر الحكم بالاولى وبما قررناه اندفع كلام الاذرعي ان افتاءه مشكل جدا الخ (قوله اولا)

ليرجع إلى المهر (قوله من بقائها) أى الاجرة (قوله عليها) متعلق بخلاف (قوله لم يكن) أى الناظر (قوله وإلا كان) شامل لما إذا لم يجد إلا مستاجرا بمدة طويلة وكون الناظر طريقا حينئذ محل نظر فليراجع (قوله ولو حكم) إلى قوله وفيه تحقيق فى النهاية (قوله فان ثبت بالتواتر الخ) مفهومه انه لو ثبت ذلك ببينة لم يحكم بالبطلان وهو ظاهر اهع ش (قوله تبين بطلان الحكم) اى فيرد الناظر ما قبضه من المستاجر ان كان باقيا وإلا فبدله من ماله إن كان صرفه فى غير مصالح الوقف ومن مال الوقف إن كان صرفه فى مصالحه ولو بايجاره مدة طويلة حيث تعينت لتوفية ما قبضه من المستأجر الاول والكلام كله حيث لم يفسق بتعديه بالاجارة والصرف وإلا فمعلوم انه لا يجوز له الاجارة ثانيا ولا تصح منه لانعزاله اهع ش (قوله وبعدم انفساخها الخ) من عطف المرادف (قوله وزيادة الخ) الواو بمعنى او (قوله بان هذا افتاء لا حكم) بل الوجه انه حكم يمتنع على من رفع اليه الحكم بخلافه وقد دل كلام الاصحاب فى مواضع على الاعتداد بالحكم بالموجب وتناوله الآثار وإن تاخرت م ر اه سم (قوله قد يوجدان) الاولى الافراد (قوله فلمن الخ) خبر مقدم للحكم (قوله وما علل به) أى من قوله لان الحكم الخ (قوله ممنوع) معتمد اهع ش (قوله وفيه الخ) أى فى الحكم بالموجب (قوله المستوعب الخ) بدل او عطف بيان من كتابى الخ (قوله المسطر الخ) نعت لقوله كتابى ﴿خاتمة﴾ لو نبتت شجرة بمقبرة فثمرتها مباحة للناس تبعا للمقبرة وصرفها إلى مصالح المقبرة اولى من صرفها للناس لا ثمرة شجرة غرست للمسجد فيه فليست مباحة بلا عوض بل يصرف الامام عوضها لمصالح المسجد وانما خرجت الشجرة عن ملك غارسها هنا بلا لفظ للقرينة الظاهرة وخرج بغرسها للمسجد غرسها مسبلة فيجوز أكلها بلا عوض وكذا ان جهلت نيته حيث جرت العادة به وتقلع الشجرة من المسجد إن راه الامام بل إن جعل البقعة مسجدا وفيها شجرة فللامام قلعها وإن ادخلها الواقف فى الوقف اه مغنى

﴿كتاب الهبة﴾

(قوله من هب) إلى قوله ولو قال اشترى لى بدرهمك خبزا فى النهاية الى قوله وقد بسطت ذلك فى تاليف حافل وقوله وفيه نظر الى المتن وقوله وهى هنا بالمعنى الثانى وقوله فلو قال وهبتك هذا الى ومنه ايضا وقوله الا ان يفرق (قوله من هب مر) أى مأخوذة من هب بفتح الهاء وشد الباء بمعنى مر وفى هذا الاخذ نظر ظاهر اذ المأخوذ من المثال الواوى والماخوذ منه من المضاعف (قوله لمرورها) اى الهبة بمعنى الموهوب ففيه استخدام (او استيقظ) عطف على مر (قوله استيقظ للاحسان) عبارة النهاية تيقظ الخ (قوله الكتاب) كقوله تعالى فان طبن لكم عن شىء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا وقوله تعالى واتى المال على حبه الاية اه شرح منهج زاد المغنى وقوله تعالى واذا حييتم الاية قيل المراد منها الهبة اه (قوله والسنة) كخبر الصحيحين لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة أى ظلفها شرح منهج ومغنى قال الجيرمى قوله لا تحقرن بابه ضرب مختار أى لا تستصغرن هدية لجارتها ع ش فالمفعول محذوف وعبارة سلطان فيه نهى لكل منهما اى للمعطية وللمهدى اليها وقوله فرسن بكسر الفاء والسين وسكون الراء كما فى الصحاح والقاموس وبفتح السين كما فى المشكاة ع ش وقوله اى ظلفها اى المشوى المشتمل على بعض لحم لان الشىء قد يرمى به اخذه فلا ينتفع به اه كلام الجيرمى (قوله اى بالتشديد من المحبة) اى ويكون مجزوما فى جواب الامر و (قوله وقيل

اعتمده م ر (قوله ولو حكم حاكم بصحة اجارة الواقف وأن الاجرة أجرة المثل الخ) أجر الوقف باجرة شهدت البينة انها اجرة المثل وحكم حاكم به ثم شهدت بينة بانها دون اجرة المثل فان كانت العين باقية بحالها بحيث يقطع بكذب الاولى عمل بالبينة الثانية وتبين غلط الاولى ونقض الحكم وان تغيرت العين فالحكم صحيح لا يجوز نقضه ولا التفات الى البينة الثانية هذا ملخص ما افتى به شيخنا الشهاب الرملى م ر (قوله بان هذا افتاء لا حكما (الخ) بل الوجه انه حكم يمتنع على من رفع اليه الحكم بخلافه وقد دل كلام الاصحاب فى مواضع على الاعتداد بالحكم بالموجب وتناوله الاثار وان تاخرت م ر

﴿كتاب الهبة﴾

من بقائها عنده أو عند غيره عليها لم يكن طريقا وإلا كان ولو حكم حاكم بصحة اجارة وقف وان الاجرة أجرة المثل فان ثبت بالتواتر انها دونها تبين بطلان الحكم والاجارة وإلا فلا كما ياتى بسطه آخر الدعاوى وأفتى ابو زرعة فيمن استاجر وقفا بشرطه وحكم له حاكم شافعى بموجبه وبعدم انفساخها بموت احدهما وزيادة راغب أثناء المدة بأن هذا افتاء لا حكم لأن الحكم بالشىء قبل وقوعه لا معنى له كيف والموت او الزيادة قد يوجدان وقد لا فلمن رفع له الحكم بمذهبه اه وما علل به ممنوع وفيه تحقيق بسطته فى اواخر الوقف من الفتاوى وفى كتابى المستوعب فى بيع الماء والحكم بالموجب المسطر اوائل البيع من الفتاوى فراجعه فانه مهم ﴿كتاب الهبة﴾ من هب مر لمرورها من يد إلى أخرى أو استيقظ لأن فاعلها استيقظ للاحسان والاصل فى جوازها بل ندبها بسائر انواعها الاتية قبل الاجماع الكتاب والسنة وورد تهادوا تحابوا اى بالتشديد من المحبة وقيل